

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أبريل 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
12524	دورة أبريل 2023
• محضر الجلسة رقم 104 ليوم الثلاثاء 17 ذو القعدة 1444هـ (6 يونيو 2023م).....	
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:	
1- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، (محال من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)؛	
2- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية (محال من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية).	
• محضر الجلسة رقم 105 ليوم الثلاثاء 17 ذو القعدة 1444هـ (6 يونيو 2023م).....	
جدول الأعمال: انتخاب عضو واحد بمكتب مجلس المستشارين للماء المقعد الشاعر لمنصب أمين مجلس المستشارين.	
12476	• محضر الجلسة رقم 102 ليوم الثلاثاء 10 ذو القعدة 1444هـ (30 ماي 2023م)..... جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
12489	• محضر الجلسة رقم 103 ليوم الثلاثاء 17 ذو القعدة 1444هـ (6 يونيو 2023م)..... جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 102

التاريخ: الثلاثاء 10 ذو القعدة 1444 هـ (30 ماي 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وأربع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات، السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المبرمجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق باسم الحكومة، بملتمس يرمي إلى تأجيل الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، والمدرجة في جدول جلسة الأسئلة الشفهية، ليومه الثلاثاء 30 ماي 2023 إلى جلسة الأسئلة الشفهية للأسبوع المقبل، وذلك نظرا لارتباط السيد الوزير بالتزامات حكومية طارئة.

وتوصلت الرئاسة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق باسم الحكومة، بمراسلة ثانية

تتعلق بملتمس يرمي إلى تأجيل الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والمدرجة في جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 30 ماي 2023، إلى جلسة عمومية لاحقة، وذلك نظرا لارتباط السيدة الوزيرة بالتزامات حكومية طارئة.

أودع السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية لدى مكتب المجلس مقترح قانون بتغيير المادة 114 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 الصادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004).

كما توصل رئيس مجلس المستشارين باستقالة السيدة صفية بلفقيه من العضوية بالمكتب كأمينة للمجلس، وقد اطلع المكتب على هذه الاستقالة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 ماي 2023.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 24 ماي 2023 إلى تاريخه بـ:

- 53 سؤالاً شفهياً؛

- 15 سؤالاً كتابياً؛

- 12 جواباً كتابياً.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين توصلت الرئاسة بـ 5 طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه 30 ماي 2023، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع 3 طلبات منها على أن يتم ذلك في جلسة قادمة، تتعلق بالمواضيع التالية:

- استمرار ارتفاع الأسعار، تقدم به السيد خلمن الكرش منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

- "ارتفاع الأسعار في الوقت الراهن"، تقدم به السادة المصطفى الدحماني، سعيد شاكر، محمد بن فقيه، أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية؛

- "ارتفاع أسعار مجموعة من المواد الأساسية"، تقدم به السيد خالد السطي.

في حين عبرت الحكومة أيضا عن الاستعداد للتفاعل مع الطلب الرابع على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة، والمتعلق "بالحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"، والذي تقدم به السيد ميلود معصيد عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل.

أما الطلب الخامس، فقد عبرت الحكومة عن تعذر التفاعل معه ويتعلق بـ "مدى احترام الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير"، الذي تقدم به السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل.

وأعطانا حلول لجميع المعوقات، وفي الفصل 93 تحدث الدستور على التضامن بين الحكومة.

واليوم حاضر معنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والسيد وزير التعليم العالي كان المفروض أنهم ينوبون على الوزراء، الوزير والوزيرة الغائبة في الرد على أسئلة المستشارين، وخصوصا أنه حتى المقترح ديال المكتب أننا نغيرو الموضوع كان الإخبار ديالنا بغياب وزيرة المالية كان متأخر، مما منعنا من وضع سؤال اليوم.

ولكن هذا لا يسمح للحكومة والعذر غير مقبول في إطار تفعيل الفصل 93.

أيضا، نطرح سؤال أن مجموعة من الأسئلة الكتابية في الآونة الأخيرة تجاوزت المدة القانونية المطروحة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعتقد انه جاء في عرض السيد الأمين..

نقطة نظام حتى أنت في نفس..

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك (نقطة نظام):

نقطة نظام حتى أنا السيد الرئيس.

على كل حال وإن كنا نتفهم الالتزامات الحكومية ويمكن يكون شيء طارئ اللي يفرض غياب هاذ الوزير أو ذاك.

إلا من جهتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتساءل عن مصير الحصة الزمنية ديالنا ديال اليوم 2 أسئلة، والثلاثاء المقبل سؤال؟

واش الحصة الزمنية ديالنا كفريق، المساحة الساعة الزمنية نتاعنا غتبقى كمكتسب أولا غيصيبها ضرر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن كما استمعنا في العرض أنه تعذر على السيدين الوزيرين الحضور لحضورهما في نشاط رسمي، وهذا يبيحه النظام الداخلي.

فيما يتعلق بسؤالكم حول الحصة الزمنية التي كانت مخصصة لكم في هذه الجلسة، سنتداولها في المكتب في اجتماعه المقبل، وسنخذ القرار المناسب مع بطبيعة الحال المرونة اللازمة في هذا المجال.

إذن إذا سمحتم، سننتقل إلى جدول الأعمال، ونستهله بسؤالين

وأحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛

- مشروع قانون رقم 17.22 يوافق بموجبه على اتفاقية اللجنة الإفريقية للطاقة، المعتمدة بلوساكا (زامبيا) في 11 يوليو 2001؛

- مشروع قانون رقم 34.22 يوافق بموجبه على دستور اللجنة الإفريقية للطيران المدني، المعتمد بدار في 16 ديسمبر 2009؛

- مشروع قانون رقم 36.22 يوافق بموجبه على اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية بشأن إحداث مقر الأكاديمية الدولية للفرنكوفونية العلمية بالمغرب، الموقع بالرباط في 28 ماي 2022؛

- مشروع قانون رقم 45.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها، المعتمدة بالقاهرة في 6 سبتمبر 2006؛

- مشروع قانون رقم 46.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية جيبوتي من أجل الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالرباط في 25 يوليو 2022؛

- مشروع قانون رقم 49.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر، الموقع بالداخلة في 31 أغسطس 2022.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ننتقل إذن إلى جدول أعمال هذه الجلسة، ونستهلهما بسؤالين آيين موجبهين لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار حول "وضعية الأطر الإدارية"، وهما سؤالان تجمعهما وحدة الموضوع.

نقطة نظام في تسيير الجلسة.

تفضلوا السي..

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدان الوزيران المحترمان،

نقدر أنه يمكن الحكومة ويكون وزراءها عندهم واحد طارئ عدم حضور، لكن الدستور المغربي، دستور 2011 أعطانا إجابة واضحة

الله فهاذ الأسابيع المقبلة، غادي يخرج النظام الأساسي وغادي يدوز فمجلس الحكومة.

منذ الوصول ديالنا للوزارة عملنا عدة اجتماعات متواصلة، اللي بغيت نأكد عليه وهو كنعطيو هاذ الأهمية كبيرة بالنسبة للموظفين والتقنيين ديال الوزارة ديالنا ككل، اللي احنا عارفين ما كاينش شي بحث علمي، وما كاينش شي تكوين، إلا إذا ما كانو عندنا هاذ الناس هاذو اللي كنسميوهم أنا جنود الخفاء.

الوزارة عملات عدة لقاءات مع جميع الهيئات النقابية، غير نستغل هاذ الفرصة باش نطلب منكم باش نبقاو نتعاونو جميع باش نوصل لشي حاجة، تنظن بأن نبقاو غير خدامين مع بعضنا ونسهلو الأمور، لأن بحال هاذ المسائل هاذي إلى ما كانش من المجموع، راه القضية كتكون شي شوية صعبة.

اللي مهم فهاذ الوضعية، هي تحسين الوضعية المالية وكذلك الاعتبارية ديال هاذ الفئة اللي هاذ الوزارة كتعطيها أهمية كبيرة، وكذلك تجميع جميع مختلف هيئات وموظفات وموظفي القطاع، اللي غاديين فيه وهي ثلاثة ديال الأطر وكذلك فتح درجات باش تخلي يكون واحد المسارمني لجميع الموظفين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لم يعد خافيا، السيد الوزير المحترم، الدور الريادي الذي أضحت تضطلع به الجامعة في مجالات التكوين والبحث والابتكار وفي تأهيل العنصر البشري، وكذا فيما يخص توفير الموارد البشرية والكفاءات القادرة على مواكبة الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، في أفق التنمية الشاملة والمستدامة تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وببلادنا يشكل التعليم العالي أحد أعمدة تنمية البلاد، لأنه يحمل مشروع تكوين الشباب وإنتاج المعرفة الأكاديمية وتكوين الموارد البشرية المؤهلة لتقلد المناصب الإدارية والتقنية ومناصب المسؤولية بمختلف القطاعات والمجالات، وكل ذلك لن يتأتى إلا من خلال النهوض بقطاع التعليم العالي وتطويره والرقى به ليلعب الأدوار المنوطة به على أحسن وجه.

آنيين موجبهين لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، حول "وضعية الأطر الإدارية"، وهما سؤالان تجمعهما وحدة الموضوع.

وأعطي في البداية الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال الموجه من طرفهم في هذا الإطار.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي اتخذتها مصالحكم لرد الاعتبار للأطر الإدارية والتقنية العاملة بالإدارة المركزية والجامعات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثاني لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن وضعية الأطر الإدارية والتقنية العاملة بالإدارة المركزية والجامعات، نسائلكم، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، وزير التعليم العالي للإجابة على هاذ السؤالين.

تفضلوا.

السيد عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولاً؛ اللي بغيت نشرح وهو منذ الشروع فالعمل ديال هاذ الحكومة، عملنا لقاءات مع جميع الفرقاء، وراكم عرفتو بأن تكلفنا بالنظام الأساسي ديال الأساتذة الباحثين، اللي دابا خرجناه للوجود إن شاء

أساسي لموظفي الإدارة المركزية والجامعات أن هاذ الفئات هي مشتتة بين وحدات مختلفة وتابعة لأنظمة أساسية مختلفة، النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية، النظام الأساسي للتوظيف العمومية وكذلك مفيئة في عدة مراسيم مختلفة ومجحة في حقها، مما يخلق واحد النوع ديال عدم الأريحية حتى في الحوارات الاجتماعية أنه تبقى ذاك الملفات ديالهم عالقة في الترقى.

إذن، من هاذ الباب هذ، واحنا من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نعتبر أن المكون الإداري بقطاع التعليم العالي ليس فقط واحد القيمة إضافية، بل أصبح قيمة أساسية في النهوض بالأوضاع ديال الجامعة المغربية، نظرا للأدوار الكبيرة التي يلعبها هاذ المكون الإداري في الجامعة ويشغل جنبا إلى جنب مع الأستاذ الباحث وكله إيمان بالنهوض وتقديم خدمات ذات جودة عالية لفائدة الطلبة والمرتفقين.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، فنحن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وإذ نتمنى لكم المقاربة التشاركية التي تنهجونها مع جميع الفرقاء مع الاتحاد العام وجميع الفرقاء الاجتماعيين من خلال الحوار القطاعي التي كانت من المخرجات ديالو أنكم ستقومون بإخراج مسودة مشروع نظام أساسي لموظفي الإدارة المركزية والجامعات، وهذا شيء بصراحة نتمناه.

غير أننا نعتبر كذلك أن هاذ النظام الأساسي يجب أن يعمل على تحسين الوضعيات الإدارية والمادية لمختلف فئات موظفي التعليم العالي وتحقيق العدالة الأجرية بين الفئات المماثلة، يجب أن يعمل على تقليص عدد الفئات بالتعليم العالي على خلق درجات جديدة والدرجة الاستثنائية والرفع من الأرقام الاستدلالية لمختلف الفئات ذات المسار المحدود، ويجب كذلك العمل على تقنين التعويضات والتحفيزات والرفع من قيمتها وفق معايير لجميع الأطر الإدارية والتقنية.

وكذلك، يجب تحديد المسؤوليات والاختصاصات وخلق المرونة في الحركية دالموظفين بين مختلف الجامعات والمؤسسات التابعة لها، وحل مشكل الدكاترة الموظفين في قطاع التعليم العالي كذلك من النقط التي يجب أن يندرج ضمن هاذ النظام الأساسي، والعمل كذلك على تفعيل النظام الأساسي لـ 2012 الخاص بالمكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية والمؤشر عليه من طرف مديرية الميزانية ولازال مجمدا لحد الآن.

إذن، هذا سيعطي كذلك دفعة لجودة العمل بالتعليم العالي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، تفضلوا.

لذلك، نرى أنكم كوزارة وصية على هذا القطاع الحيوي، تقومون بالمشاورات والحوارات اللازمة، لأنه لا مناص من الإنصات لمطالب الأطر الإدارية والتقنية العاملة بالإدارة المركزية والجامعات وإشراكهم في مختلف القرارات والسياسات المتعلقة بالتعليم العالي.

ولأجل ذلك، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة، بل إننا مقتنعون أنه لا يمكن إصلاح أي قطاع إذا لم يتم تحفيز الأطر الفعالة فيه بشكل يتماشى مع الإمكانيات المتاحة، وعن طريق الحوار المستمر والمسؤول من كل الأطراف.

وفيما يتعلق بقطاع التعليم العالي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، نخص بالذكر الأطر السالفة الذكر، والتي تطالب بتمتعها بنظام أساسي خاص وموحد ومحفز ويضمن لهم حقوقهم كاملة، وذلك على غرار هيئة الأساتذة الباحثين وكذا نظائرهم بالعديد من القطاعات الأخرى.

وإن تحقيق هذا الطموح، يستلزم بالضرورة القيام بتحديث فعلي لمؤسسة التعليم العالي العمومية وتحسين وضعية الأطر العاملين بها، بالمقابل ندعو هذه الأطر إلى الاستلزام المستمر بحسن الأداء والتحسين المستمر والحفاظ على السير العادي للجامعات المغربية.

ولنا اليقين، السيد الوزير المحترم، أنكم بتجربتكم القوية بذلتهم وتبذلون مجهودات كبيرة لإيجاد حلول واقعية وعملية بإشراك المعنيين بالأمر حلولا ترضي جميع الأطراف وتساهم في تطوير الجامعات المغربية لخدمة الصالح العام.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على كل ما تقومون به.

وختاماً، نتمنى لكم السيد الوزير النجاح في كل المبادرات والبرامج التي أنتم بصدد إنجازها لما فيه خير المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في البداية، السيد الوزير، أنتم تعلمون جيدا أنه في غياب نظام

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أولاً؛ بغيت نشكركم على الاهتمام بهاذ الفئة، احنا متفقين على خصوصيكون نظام أساسي كيفما قلت ليكم قبيلنا احنا عملنا على النظام الأساسي ديال الأستاذة الباحثين باش ما ننساوش بأن أكثر من 30 عام وهو موقف، اليوم راكم كتعرفو النظام الأساسي ما عمرو ما كان، إلا كان شي وزير عندو دراية بهاذ الموضوع، وهو هذا اليوم، لأن أنا عشتوفي المهنة ديالي، وكتعرف الأهمية ديالو.

إذن غير نمشيو شوية بمرونة، غير باش نذكر بأن راه ماشي غير النظام الأساسي راه كابين بحال التكوين المستمر، اللي خصنا نأطرو، خصنا نعاونو الموظفين ديالنا باش تكون عندهم ترقية، وهاذ التكوين المستمر اللي غادي نديرو فيه الإشهاد، هو اللي غادي يدخل فهاذ الأسابيع والشهور المقبلة.

خصنا نتواجهو.. درنا اجتماعات، وأنا جبت ليكم قبيلنا 12، والاجتماعات اللي مازالين جايين نعطيكم غير يوليو، التواريخ اللي اتفقنا عليها معكم، جميع الرفقاء الاجتماعيين، ماشي غير الثلاث حتى ذوك الآخرين، بغيناهم حتى هوما يشاركو، لأن شي حاجة اللي غادي تهم جميع الموظفين، وبغينا جميع الموظفين تكون عندهم الثقة الكاملة باش نخدمو ونكونو الراسمال البشري ديال بلادنا.

5 يوليو، 12 يوليو، 19 يوليو، ونتافقو على 3 التواريخ أخرى اللي إن شاء الله نكملو فيها هاذ الحوار، خصنا غير ما نتزايدوش، نغتنم هاذ الفرصة، ما نتزايدوش على بعضياتنا، خصنا نبقاو نخدمو، قد ما خدمنا بالثقة، قد ما راه احنا غادين نوصلو للنتائج اللي ربما غتكون مزيانة لكل شي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال الثالث، حول "إحداث نواة جامعية متعددة التخصصات بتنغير"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

ماهي الإجراءات والتدابير التي تعترم وزارتكم القيام بها لخلق نواة جامعية متعددة التخصصات بتنغير وبإقليم وزان، للحد والتخفيف من مشاكل التي يعانها الطلبة والطالبات في هذه المناطق؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

كتعرفو الرؤية اللي اليوم عملناها بالنسبة للمخطط الوطني لتسريع وتحويل وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وفهمنا بأن ما بقاش المشكل وهو مدرج وكرسي وطبلة، ماشي هذا هو المهم، المهم هو التكوين ديال الإنسان والتمكين ديالو، وكتعرفو باش نكونو شباب ديالنا راه نقدررو نلقنوه الدروس، ولكن راه كابين اللي كيمشي معاها هاذ المهارات الذاتية، والكفاءات الأفقية هي اللي مهمة.

نعطي غير هاذ الرؤية اللي درناها رؤية جايا من استراتيجية ديال 2015، 2030 والنموذج التنموي، باش يكون تكوين متكامل، والتجربة اليوم والتقييم اللي درنا على جميع الملحققات الجامعية، تنظن ربما راكم شفتوه بالنسبة للمجلس الأعلى اللي خرج في 2018، هاذ الشيء اللي عملنا ماشي هو هاذك، نقدررو نعطيو الديبلوم، اسمحوليا نقولها "نعطيو الكرطونة" ولكن راه ما كفيش خص الإنسان يكونو عندو مهارات ذاتية، وكفاءات أفقية اللي كيتعلمها فمركب جامعي.

ربما إلى تابعو الصحافة احنا مشينا فواحد الإطار اللي دابا كتتجاوزو مع جميع الجهات ومع جميع الأقاليم ومع جميع الجماعات، درنا واحد النموذج، جماعة والماس اللي اتفقنا باش نبنو أحياء جامعية خاصين بالجماعة ديال والماس، فقنيطرة وفسلا، احنا دابا غادين باش نقويو من المقاعد والأسرة بالنسبة للطالبات والطلبة، ونحاولو نكثر من المنح باش نعطيو الفرص للشباب ديالنا يعيش واحد التجربة حياتية، وإلى قريناه نعرفو بأن إلى قريناه غيولي رأسمال بشري، هذا هو اللي بغيت نقولكم، لأن شحال غادي نجيبو للإقليم، إقليم تنغير فيه 2900 شابة وشباب اللي غادي ياخذو البكالوريا ديالهم، غادي نديرو النواة، وغادي نشوفو واش الأستاذة غادي يجيو ولا ما جيوش؟

انتوما راكم عارفين كيفاش كيدوز هاذ الشيء، وعاد خصنا نشوفو عاود ثاني نبنو الأحياء الجامعية، لأن كلشي ما ساكنش في تنغير غادي يجيو الطالبات والطلبة من جهة أخرى.

تنظن بأن خصنا نديرو ذكاء جماعي، وماشي اليوم غير احنا بوحنا اللي فهاذ الميدان، راكم شفتو التجارب ديال أوروبا، لا إسبانيا ولا فرنسا، وغنستافدومنها، نستافدو بأن ما قدروش يرجعو، راهم في مشاكل كبيرة باش يرجعو للور، احنا دبا عندنا هاذ الكليات متعددة التخصصات، احنا دابا عندنا فيها مشاكل كبيرة خصنا نردوها لبلاصتها.

2553.

السيد معالي الوزير،

راه ما يمكنش باش هاذ الدراري ديالنا يقرأو، كنعقولوراها كايين الهدر المدرسي، هذا واحد النوع من الهدر المدرسي، السيد الوزير، باش نكونو واضحين ونكونو عمليين.

احنا كنعلمو المجهودات ديالكم ماشي كنكروها، كايين مجهودات جبارة تحطت في الواقع، ولكن بغينا، الله يجازيكم بخير، حتى احنا نتطالبو حتى احنا بحقنا ماشي كنطلبو شي حاجة اللي هي نتفوقو عليها على المغاربة كلهم، لا، كنطلبو بحقنا وسط المغاربة، لأن ما يمكنش السيد معالي الوزير الدراري ديالنا، الناس بسطاء من طبيعة الحال، إقليم تنغير وكذلك وزان غادي نقول أقاليم فقيرة، ولكن ما غاديش نقول فقيرة، لأنها غنية بالرجال ديالها والعيالات ديالها والشباب ديالها والثروات، إلى آخره.

ولكن، السيد معالي الوزير، الله يجازيكم بخير نتطالبو حتى احنا حقنا فهاذ النواة الجامعية باش ولادنا يقرأو كيف كيقرأو المغاربة كلهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن ننتقل إلى السؤال الرابع.

ساليتمو التوقيت ديالكم السيد الوزير ذاك الشئ علاش ما اعطيتكش التعقيب، تنشغلو بشوية دالمرونة، أرجو التفهم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الرابع حول "تمهيش البحث العلمي".

أعطي الكلمة لأحد أعضاء الفريق المحترم الفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

يعتبر البحث العلمي محورا استراتيجيا في التعليم العالي في إطار تطوير وتحسين المفاهيم والمضامين الملقنة وللتكوين المستمر للأساتذة الباحثين.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن مختلف الإجراءات التي ستعتمدها وزاراتكم للعناية بالبحث العلمي؟

هاذ الكليات خصنا نقسموهم على 2 ولا على 3 ونديرو فيهم مركبات جامعية باش على الأقل بعدا نحاولو نحسنو الوضع ديال هاذ الشباب اللي كايين تما، ومن بعد خصنا نديرو، وها هو غادي يخرج احنا في مناقشة اللي تنظن إن شاء الله من بعد الدخول الجامعي المقبل يكون واحد مخطط وطني ديال الجامعة المغربية ككل، باش يكون عندنا تصور اللي غادي يكون نتقاسموه مع رؤساء الجهات ومع الحكومة ومعكم باش يكون عندنا التصور اللي يكون لائق لبلادنا لأن الرأسمال البشري، أنا كنعلم عليه ماشي غير هو الشباب اللي كيكون في (l'amphithéâtre) وغيخصنا نخدمو معه فجميع، في الظرفية ديالو اللي كيجي فيها 17، 18 عام وكيمشي على 23 ولا 24 عام، خصنا نستغلو هاذ الفرصة باش نكونو أحسن تكوين وهاذ أحسن تكوين كايين شي حوايج ما كنعرفوش نقيروهم في المدرج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

الكلمة لكم السي أموك من أجل التعقيب.

المستشار السيد المداني أموك:

السيد الرئيس المحترم،

نؤكد أنه وبالرغم من المطالب المتعددة والمتكررة بخصوص توفير مؤسسات للتعليم العالي بإقليم تنغير وكذلك إقليم وزان، على غرار باقي الأقاليم، ورغم التفهم الذي لاقته هذه المطالب في المستويات المختلفة، فإنه لحد الآن لم يتحول ذلك إلى أي خطوة فعلية وعملية لأجرائها، وهذا بالرغم من توفر قاعدة مبررات معقولة وموضوعية تعزز هذا التوجه.

السيد الوزير المحترم،

الإقليمين تنغير ووزان كجزء من الجهات، لا يتوفران على أي بنية أو مؤسسة خاصة بالتعليم العالي، فضلا عن البعد الجغرافي للإقليمين من المؤسسات الجامعية.

فطلبته على غرار طلبية الجهة يتطلب منهم الالتحاق بالكليات أينما يتواجدون ومنهم من يتدارس بمدن بعيدة، كمكناس ومراكش، ويقطعون مسافات طويلة تصل في بعض الأحيان إلى 600 كيلومتر، إضافة إلى المصاريف التي تثقل كاهل الأسر التي لا حول ولا قوة إلا بالله ولا تتحملها.

وبغيت نعطي، السيد الوزير، من طبيعة الحال بعض المعطيات قلتو بأنه بالنسبة للطلبة عندنا في البكالوريا السنة الماضية في الآداب والعلوم الإنسانية فيها 1554 طالب، منهم 846 إناث، أما التخصصات العلمية قد بلغ فيها عدد الناجحين 999 طالب منهم 572 إناث، بمجموع

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

اكتشفنا اليوم، وتنظن منذ سنين، بأن البحث العلمي هي الركيزة الكبيرة ديال الجامعة المغربية وديال الرأسمال البشري.

منذ هاذ الولاية باشرت الوزارة بإصلاحات كبيرة لأول مرة في تاريخ الجامعة المغربية، طلقنا 1000 دكتوراه من جيل جديد، 1000 شاب وشابة اللي غادي يديرو الدكتوراه ديالهم بـ (cotutelle) مزدوجة ما بين المغرب والدول الأجنبية، وهاذ الدكاترة لأن تتعرفو بأن في البحث العلمي وفي المختبرات، الطلبة الدكاترة هوما راس الحربة، هوما الأساس ديال البحث العلمي.

درنا 1000، كنا نتمنناو نديرو ربما إن شاء الله العام الجاي 1500 ولا ربما أكثر، على الأقل باش نعوضو هاذ الأساتذة الباحثين اللي غادي يمشيو تقاعد من هنا لـ 2026 ومن هنا لـ 2030 كيف تتعرفو تقريبا 3000 في 2026 ولا إلى زدنا (cumul) غادي توصلنا لـ 5000 من هنا لـ 2030.

موازة مع هاذي، احنا دابا نتحدثو معاهد وطنية اكتشفنا بأن عندنا أساتذة باحثين من الطراز العالمي، ولكن عندنا 2 في وجدة، عندنا 3 في مراكش وعندنا فحال ناخذ غير المثل ديال الماء ولا ديال الطاقة، عندنا كفاءات كبيرة ولكن مشتتة.

بغينا نديرو معاهد وطنية اللي غادي تكلف بالبحث العلمي واللي غادي نعطيوها هاذ الدكاترة ديال الجيل الجديد ونعطيوها الوسائل باش تخدم وباش تنتج.

وكذلك المعاهد، من بين المعاهد اللي غادي نعملو، هاذو اللي جاينين دابا كايين الماء، كايين الطاقة، كايين الذكاء الاصطناعي وكايين العلوم الإنسانية، كيف تتعرفو الأهمية ديال العلوم الإنسانية اليوم اللي ولات واحد الأهمية كبيرة على الأقل كيفاش نواجهو هاذ التحديات وهذا التغيرات اللي كايينة اليوم.

وفهاذ الدكاترة من الجيل الجديد غادي يكون واحد القسط اللي غادي يخدم مع المقاولات باش نحاولو نقلو التكنولوجيا لفائدة المقاولات وكذلك تعميم مدن الابتكار، تتعرفو بأن اليوم عندنا 6 وبغينا تكون عندنا على الأقل الكل في مدينة، في كل جامعة عمومية تكون مدينة

ديال الابتكار، وكذلك تحفيز براءات الاختراع بحاضنات ذات الصلة بالمجال الصناعي والرقمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي زيدوح.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة.

وبدوري تشكروك على المجهود اللي تتقومو به وأنت سيد العارفين في هاذ الإطار بصفتكم أستاذ جامعي، ولكن اسمح لي السيد الوزير غادي نناقش معاك بأن البحث العلمي في العادة هو يحظى باهتمام الحكومات ويكون من أولوياتها.

والبحث العلمي هو من الركائز الأساسية في النموذج التنموي الجديد، والعالم ماشي معول غير على المعرفة فقط ولكن هو يحل مشاكل المجتمع، ولكن هاذ المعطى أرى بأنه لم يحظ بالاهتمام اللازم، ولهذا هناك مشكل في الإستراتيجية وفي الرؤية بصفة عامة.

نعم مشاكل دالموارد البشرية، كما تفضلتم السيد الوزير، أساسي، لأنه نتعرفو بأن اليوم تقريبا عندنا 18.000 أستاذ باحث ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا وضع غير سليم مقارنة مع بعض الدول الإفريقية، هذا الضعف يساهم مما لاشك فيه في إدارة وجودة التعليم العالي.

الميزانية المخصصة للبحث العلمي تمثل 0.8 من المنتج الخام، وهذه الميزانية ضعيفة مقارنة مع الدول ديال (OCDE¹) اللي تقول لك 2.3 بالنسبة لـ (PIB²) وهذه الميزانية لم تعرف أي تغيير من 2002.

إذن المغرب بعيد كل البعد للوصول للهدف المنشود، السيد الوزير، حتى الوصول إلى الميثاق الوطني للتربية والبحث العلمي، بحيث كان مقرر في 2010 غادي نوصلو 1% من (PIB) وفي 2025 غادي نوصلو إلى 1000.5% من (PIB) وفي 2030 غادي نوصلو إلى 2000 ملي كنوصلو لـ 2%.

كذلك عدد الأبحاث اللي تقامت 7081 بحث علمي في 2018 و8000 بحث علمي في 2019.

¹ Organisation de Coopération et de Développement Economique

² Produit Intérieur Brut

وفي البداية أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.
تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السبينة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد الوزير،

سؤالي هو حول آفاق ومضامين الإصلاح الجامعي: ما هي آفاق ومضامين الإصلاح الجامعي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا الأخت فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارات المحترمات،

ما هي، السيد الوزير.. بغينا نوجهولكم السؤال ديالنا هو أشنوهي الآليات أو السبل للارتقاء بتدبير الجامعة؟

فنحن نعلم، السيد الوزير، بأن هناك أوراها، وهناك مشاريع يتم الإعلان عنها من قبل وزارتك، وهناك مجهود، لكن بما فيه اليوم، هناك نتحدث عن خطة عمل للجامعة، اللي كتندرج في إطار تنزيل وأجراً مقتضيات قانون الإطار من أهم الركائز ديالها:

- كايين تسهيل الولوج وتجويد العرض الجامعي الذين ما نزال متشبثين بتنزيل الأنوية الجامعية بطريقة أو بأخرى؛

- كذلك تمكين الطلبة في وضعية إعاقة ووضعية خاصة من التمدرس، سيما أمام الأرقام الهزيلة جدا لذوي الإعاقة بالجامعة، واللي ما كنتجاوزش 1%، مما يعني أننا كنديرو واحد التمييز وكنمنعو هاذ الناس من حقهم في التعليم العالي وكذلك في التشغيل؛

- استكمال التأهيل المندمج لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛

- توطيد الإصلاح البيداغوجي ومد الجسور بين مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين؛

- تطوير التكوين المستمر وضمن التعليم مدى الحياة؛

- الارتقاء بالرياضة الجامعية؛

- إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر وللإرشاد الجامعي وتعميم

إذن المغرب راه مصنف سادس دولة إفريقيا و58 عالميا.

الأستاذة الباحثين، السيد الوزير، 53% ما دارو حتى شي بحث، 23% دارو 5 بالأبحاث و9% دارو ما بين 6 حتى 10 الأبحاث.

إذن ربما المعايير ديال ترقية الأساتذة الباحثين معقدة، ويمكن هو من الأسباب كذلك اللي ما تشجعش باش يقومو بالأبحاث، وكذلك ربما ليس هناك تحفيزات باش يقومو بالعمل ديالهم كما خصو يتعمل.

كذلك الأساتذة الباحثين، السيد الوزير، تنشوفو الأساتذة الباحثين ملي تيوصلولو واحد المستوى تيعتبر بأنه وصل للقمة، غادي خصنا لا بد نعرفو لأن اللي ما دارش فواحد مدة سنين واحد العدد ديال الأبحاث راه خصو يعاود يدوز المباراة باش يولي أستاذ باحث فهاذ المجال.

وبهذا في الختام، السيد الوزير، المطلوب اليوم بأن على الدولة أن تعطي اهتمام بالغ للبحث العلمي، لأنه هو مرآة وعصرنة البلاد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير في بضع ثوان.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار على هاذ المداخلة القيمة.

مازال عندنا العمل، ولكن أنا ما متفقدش على 0.8 وربما نعطيكم الأرقام الحقيقية.

لأن ما تنحسبوش شي حوايج، احنا دابا جبنا 2 المليار ديال الدرهم بالنسبة للنظام الأساسي وبالنسبة للأجور، وتتعرفو بأن الأجر النصف فيه البحث العلمي والنصف فيه.. وهاذ النظام الأساسي هو اللي غادي يشجع باش تولي المرودية على البحث العلمي، وهاذ التجميع اللي تنعملو عليه.

هاذ العام غادي نطلقو 600 مليون درهم اللي ما بايناش ربما في (budget) ديال هاذ العام، اللي عندنا في الصناديق اللي عندنا ومع التركيز مع (OCP³) ومع شركات أخرى، تنظن بأن حتى فاييتين شي شوية 1، احنا باقيين يعاد على 2 ولا ربما 5 في بعض الدول، ولكن ما زال عندنا الأمل. إن شاء الله، باش نوصلولو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل معكم إلى سؤالين تجمعهما وحدة الموضوع حول الجامعات.

³ Office Chérifien de Phosphates

العالى، احنا ما سبقنا هاش لأنه..
لا هو وصلك، راه غادي يجي، ما بقاش.
شكرا السيد الرئيس على هاذ التفهم.
الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير التعليم العالى والبحث العلمى والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السيد المستشار المحترم،

كيفما عرفتو، راه احنا اطلقنا، ما بغيتش نقولو إصلاح، هاذ الكلمة ديال إصلاح ما تليتش كنعلمها كاع نقولها، (la réforme) لا بالفرنسية ولا بالإنجليزية، التطوير ديال هاذ المنظومة ديال التعليم العالى والبحث العلمى والابتكار.

لأول مرة في تاريخ الجامعة المغربية، حلينا، درنا ورقة بيضاء، جميع الإجازات في المغرب وفتحناهم.

وبغيت فهاذ المناسبة نشكر جميع الأساتذة الباحثين، جميع العمداء والمدراء وجميع الرؤساء ديال الجامعات، ونقولو تشا جرننا ونقولو تكلمنا وغادي تشوفو في الدخول الجامعي وربما قبل في شهر يوليوز غادي نديرو واحد النقاش اللي غادي نعطيوكم أشنو هو الجديد.

فتحنا وغادي نفتحو مسالك جديدة لأول مرة باش من جهة نواكبو هاذ التحولات اللي كاينة على النطاق الأكاديمي وكذلك نتجاوبو مع سوق الشغل والمتطلبات ديال بلادنا وبالخصوص البرامج الكبيرة اللي أطلقها سيدنا الله ينصرو.

هاذ الشى كلو باش نحاولو نتجاوبو، وهاذ (les passerelles) أول مرة غادي نقويوهم على الصعيد ديال عامين فوق الباك (DEUG⁴) على العامين الأولى، باش إلى كان شي طالب ولا طالبة بغا يدير التاريخ ولا بغا يدير الجغرافيا ما غيديرهاش من الأول كاملة كلها تاريخ، غيدير التاريخ، غيدير السوسولوجيا، يدير الجغرافيا وما حدو كيطلع وما حدو كيدير التخصص.

وغادي نخلقو في جميع الكليات المفتوحة، غادي نخلقو فيها واحد المراكز ديال الامتياز، غادي نسميها مدراس، بحال فالمثل نعطيوكم جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق أكدا ل غادي تولي فيها (Business School) اللي بحالها غادي ترقى، باش الطلبة ملي غادي يديرو عامين يكون عندهم أمل باش عاوتني يمشيو يقرأو في شي حاجة اللي فيها التميز.

هاذ التحولات كلها تحولات كبيرة واللي غادي تطلب واحد العمل

استعمال تكنولوجيا الإعلام في مجال التعليم العالى والارتقاء بتدبير الموارد البشرية وتطوير آليات الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدى وتقوية نظام معلومات شامل ومندمج للتربية والتكوين والبحث العلمى؛
- وأخيرا، تشجيع البحث العلمى والابتكار.

ما الذي تم تنزيله، السيد الوزير، من هذه الركائز؟

وإن كنا نعتبر أيضا أن الارتقاء بالجامعة يبدأ باحترام استقلالية هاذ الجامعة التي كانت أحد المرتكزات التي تضمنها تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي كنتم أحد أعضائه، وكذلك التدبير والاحترام ديال مجالس هذه الجامعات ومجالس تدبيرها والعمل بمبدأ المحاسبة البعدية وليس القبلية، وعلى أساس وضع ميثاق بين الجامعات والوزارة وكذلك اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير كل هاته الإصلاحات من أساتذة وطلبة ونقابات وكل الفاعلين المتدخلين في هذا المرفق الحساس الذي سيرهن بعني مستقبلنا إما إيجابا أو سلبا، يعني تفاديا لأي احتقان واعتماد المعايير والتصنيفات الدولية للرفع من أداء هاذ الجامعة ديالنا، للأسف التي ماتزال لا ترقى إلى المعايير والتصنيفات الدولية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

نقطة نظام، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي (نقطة نظام):

لا، السيد الرئيس، غير كان تم التحيين ديال هاذ البرنامج وما اعطيناش احنا ككفرق ولا كأسميتو.. ما عرفناش، ولاو الأسئلة كيتطرحو من جهات آخرين، واحنا ما عندناش، لأن حينتو البرنامج، وما اعطينوناش التحيين ديالو، السيد الرئيس، هذا هو اللي بغيت نقول أنا.

لأن احنا كنتسناو باش السؤال ديالنا يوصل، ولينا فأسئلة آخرين. ولهذا، كنطلبو منكم كان من الأفضل السيد الأمين، لقا أسميتو ديالو، كان يقول بأن هورا كاين تحيين فالبرنامج، باش حتى احنا نديرو بحساب هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لا، السيد الرئيس، إلى اسمحتولي، راه السؤال ديالكم مبرمج، هاذو جوج أسئلة تجمعهما وحدة الموضوع.

السؤال ديالكم حول "أهداف الإصلاح البيداغوجي الجديد"، راه هو مبرمج في نهاية هذه السلسلة من الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التعليم

⁴ Diplôme d'Etudes Universitaires Générales

والتشاركي الذي دشنته الوزارة خلال السنة الماضية بغية وضع المخطط الوطني لتسريع منظومة تحول التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الذي يتعين أن يهض أيضا على العناية بالموارد البشرية العاملة في القطاع بجميع فئاتها وأصنافها، ذلك أنه لا محيد عن إنصاف شغيلة القطاع باعتباره مدخلا أساسيا للإصلاح الجامعي المنشود.

السيد الوزير المحترم،

إن أحد دعومات الإصلاح التي نشيد بها اليوم والتي وردت في الوثائق التي وضعتها الوزارة رهن إشارة البرلمان هو ما يتعلق بخلق جسور حقيقية بين المسالك والتخصصات، ذلك أن الاستمرار في منطلق الجزر المعزولة لم يعد مجديا ولا مفيدا أمام التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم، وأمام النجاح الذي أبانت عنه المنظومات التعليمية الدولية التي اعتمدت على تقوية الروابط والمداخل والجسور ما بين مختلف أصناف العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكذا العلوم البحثية.

لئن كان ما تدافعون عنه بخصوص وجوب تملك طلبتنا وطالباتنا للغات أجنبية حتى يتمكنوا من مواجهة تحديات سوق الشغل التي تعرف تحولات مستمرة أمرا مهما وحاسما، فإن الأجدى أن يتم ذلك منذ المرحلة الثانوية، وألا يتركوا حتى المرحلة الجامعية، لأن من شأن ذلك أن يعمق أزمة الهدر الجامعي ويكرس من واقع عدم تكافؤ الفرص.

وعطفا على كل ذلك، فإننا نعتبر أن الإصلاح الجامعي يجب أن يؤدي في نهاية المطاف إلى بلوغ مركبات جامعية تشكل حاضنة لتدشئة الطلبة والطالبات في شتى المجالات، وهي الأهداف التي لم يكن تصور بلوغها لو استمر العمل بمنطق التجزئ والتفتيت.

السيد الوزير،

إن نهضة البلاد مرتبطة بنهضة الجامعة، فعلى الجميع أن يتداعى للمساهمة الفعالة في هذه النهضة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الأخت فاطمة الحساني صافي؟ في بضع ثواني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

استمعت بإسهاب لهذا المجهود الذي كتبتلوه الوزارة ديالكم، ولكن كان يجب أن نبذل مجهودا أكبر غير بالطريقة والمقاربة هو أن نستمتع لبعضنا، أن تكون هذه المقاربة التشاركية تفاديا، يعني حفاظا على السلم، لأن السلم الاجتماعي وعلى تجنب الاحتقان، بصفة عامة لا أقول بأن هناك احتقان بتاتا، ولكن أقول هذه المقاربة التشاركية وهذا الانفتاح على هاذ الإصلاح، أكيد أننا لما غادي يكون غادي نعرفوه بشكل موسع، لأن طال الانتظار وهذا الإصلاح ديال الجامعة يعني كانت

جبار بالنسبة للأساتذة الباحثين والمؤسسات، ولكن عملنا واحد الإطار اللي خدمنا فيه، بغينا الكلية ذات الاستقطاب المفتوح ترد الهيبة ديالها، بغينا هاذ الكليات المفتوحة يكون عندها حتى هي مسارات اللي تولي مطلوبة ويكون الأمل عند الشباب اللي ربما على 0.5 ولا 0.1 ما تقبلش ف (ENCG⁵) ولا متقبلش ف (L'ENSA⁶) ما تقبلش ف (la médecine) باش يولي عندو أمل باش يكمل الدراسة ديالو ويدير التخصص.

هاذ الشيء كبير، ولكن بالنسبة للترتيب، نشوفو الكاس النصف عامر والنصف خاوي، اليوم يالاه خرج الترتيب الأخير، فيه 4 جامعات مغربية اللي داخله من الألف الأولى على 12 ألف اللي رتبو من بين أكثر من 200 ألف على الصعيد العالمي، وكتشوفو بأن التكلفة ديال الجامعة راه احنا ضعاف، راه هاذ الشيء اللي كنديرو راه شي حاجة كبيرة.

نتمنناو بأن السنين المقبلة إن شاء الله كيف ما درناها في النموذج التنموي باش ندخلو فواحد الترتيبات اللي تكون أحسن من هاذ الشيء، ولكن راه هاذ العمل الجبار اللي كايين والجامعة المغربية اللي وصلنا بها لهاذ الدرجة اللي كنتكلمو فيها اليوم خصنا نشكروها وخصنا نتعاونو معها كيف ما قلتها للإخوان، لا الموظفين ولا الأساتذة الباحثين ولا الرأي العام ولا أنتوما، لأن احنا جايين فهاذ التحديات الكبرى وهاذ التحديات الكبرى هي غير الذكاء الاصطناعي ما عملناش عليه هاذ العشر سنين اللي دازت ما كان حتى شي استباقية، ها احنا فيها اليوم، تنديرو دابا باش الذكاء الاصطناعي يكون واحد التحسيس وربما التخصص في المستويات ديال الإجازة من (S1) حتى ل (S6) باش نحاولو نرقيو الكليات ديالنا والجامعات ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السبيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير على الإجابة.

الواقع أن طرحنا اليوم في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لموضوع الإصلاح الجامعي إنما يعود إلى قناعتنا الراسخة بأن الإصلاح في بلادنا يتوقف وجوبا على الإصلاح الجامعي وعلى أن تهض الجامعة، لا نقول فقط بوظائفها وأدوارها في التأطير والتعليم والتربية، بل نقول برسالتها النبيلة في الإصلاح والتغيير وبناء الإنسان.

لقد تابعنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب المسار التشاوري

⁵ Ecole Nationale de Commerce et de Gestion

⁶ Ecole Nationale des Sciences Appliquées

هاذ الرأسمال البشري وهاذ التكوين اللي تنديرو اليوم باش تكون ربما بحال ما قال السيد المستشار المحترم، على البحث العلمي وعلى التقوية ديالو، خصنا هاذ الشي هو اللي خصنا نتعاونو عليه، لأن عندنا تحديات فهاذ النطاق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم إلى آخر سؤال في هذه السلسلة من الأسئلة الموجهة إليكم السيد الوزير، ويتعلق بـ "أهداف الإصلاح البيداغوجي الجديد"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، في خطوة أثارت جدلا واسعا داخل الأوساط الجامعية والمجتمعية، أقدمتم على تنزيل إصلاح بيداغوجي جديد والعزم على تفعيله في بداية الدخول الجامعي المقبل.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، حول المرجعية القانونية لهذا الإصلاح؟

وعن آفاقه في ظل التراجع المسجل عن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أنا ما شفت حتى شي جدل داخل الجامعة المغربية، عملنا على الإصلاح، إصلاح بيداغوجي، هندسة بيداغوجية جديدة اللي تتعطي المكان ديال اللغات بالإشهاد، تتعطي المكان لهاذ المهارات الذاتية والكفاءات الأفقية، وبالخصوص الوحدات اللي تينميوا الروح الوطنية، اللي لأول مرة غادي ندخلوها في الإجازة وعندنا تصور شمولي، وأنا بنفسني طلبت المجلس الأعلى باش يعطي الرأي ديالو، عندو شهر باش يعطي الرأي ديالو، أنا اللي طلبتها.

ودوزنا هاذ (CNPN: le Cahier des Normes Pédagogiques)

هناك التزامات سابقة، واليوم تم التراجع عنها ومازلنا يعني احنا غادي ندخلو على 3 سنوات وهذه الأمور مازالت لم تتضح.

إذن، إذا كان هاذ الشي قريب بإذن الله سندشن مرحلة تكون مستشرفة، وتأخذ بعين الاعتبار، وكذلك هاذ الترتيب لم يكن في علمنا، أربع جامعات ضمن هاذ الترتيب فهي في حد ذاتها مؤثر إيجابي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، في إطار التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

اسمعي لي السيدة المستشارة، لأن تكلمت بزاف ديال المرات على الاستقلالية وعلى الاحتقان.

اليوم كايين فريق مع الوزارة ورؤساء الجامعات كلهم مع الوزارة، عمل جبار، العمداء، المدراء، التقنيين، كلشي بنادم خدام فهاذ البرنامج هذا.

تنظن بأن هذالك الشي إذا كانت شي حاجة قديمة غير نساها، اليوم الجامعة المغربية كلها متحدة، سلينا هاذيك المواضيع، اليوم خدامين واش الاستقلالية؟ اسمحو ليا نقولها ربما بالفرنسية، راه كاينة (l'autonomie) و (l'indépendance) راه كايين جوج دالحوايج، (l'autonomie) راه هي السائرة، هي اللي تنقولوها احنا الاستقلالية، راه سائرة في جميع الدول، ولكن ملي تيكون 100% جاية من الدولة واش الدولة كتفرج، راه عندنا برامج في البحث العلمي في السيادة الوطنية، عندنا بالنسبة للتكوينات بالنسبة للبرامج الكبيرة اللي درناها.

ونقولو بأن طالب ولا طالبة اللي تيقروا في بني ملال ولا تيقروا في خريبكة، أشنو دارو؟ ما عندهم الحق حتى هوما يكون عندهم الفضاء اللي خصهم يكون عندهم بحال مراكش، بحال الرباط، بحال طنجة.

هاذي هي علاش الوزارة، الوزارة بغات تعمل على كيفاش تكلف بذاك الشي الكبير والجامعات راه عندهم العمل ديالهم، فالاستقلالية ديالهم، الاستقلالية البيداغوجية، المالية، ولكن خصو يكون واحد التماسك ويكون واحد الالتقائية بيناتنا كلنا.

وهذا اليوم، هاذي غير نساوها، نسي هذالك الشي اللي ربما عرفتيه ملي يالاه جيت، سالينا هاذا الموضوع، جميع رؤساء الجامعات والوزير وجميع اللي عندنا غرض واحد، وها انتوما غادي تشوفو الدخول الجامعي المقبل إن شاء الله أشنو هو الجديد.

لأول مرة كايين واحد الاتحاد كبير اللي بغيناكوم انتوما، نتوما نتعاونو

الحق ديالو، راه كاين تراكمات، ما خصناش نبقاو نضربو في التراكمات بعضيتنا باش يمكن لنا نزيد للقدام، هذا واحد.

المسألة الأخرى، السيد الوزير، هو التخوف ديالنا احنايا أشنا هو المشكل؟

هو أن ملي جيتو هضرتو لنا على "الباشلور"، وملي هضرتو على "الباشلور" قتلونا بأن ما كاينش واحد القانون اللي تياطرو وكان ضروري يتنزل.

اليوم، التساؤل ديالنا، هاذ الإصلاح الجديد لا يستند على أي قاعدة قانونية، وهو نفس المبرر الذي قدمتموه لتوقيف "الباشلور"، علما أن نظام "الباشلور" متضمن في البرنامج الحكومي 2021-2026، راه جاي في البرنامج الحكومي، السيد الوزير، وبغيناكم تجاوبونا على هاذ المسألة ديال هاذ التعديلات هاذو.

ثانيا، الظروف الجامعية غير مواتية بتاتا لاستضافة إصلاح من هذا النوع، لأن الجامعة تفتقر لموارد بشرية متخصصة لمواكبة العرض الجامعي المقترح.

ثانيا، تفتقر أيضا لإمكانيات وموارد ديداكتيكية لبلورة هذا العرض الجامعي من أشغال تطبيقية وتوجيهية، تفتقر كذلك لطاقة استيعابية كافية لتوفير تعليم عالي عادل وولوج.

وهذه الوضعية المزمنة للجامعات المغربية عبرت عنه بشدة كل المكاتب المحلية للمؤسسات الجامعية الوطنية، كنتمنى أنني تسطرو على هاذ القضية، المكاتب كلهم، هذا حسب العلم ديالنا، بغيناكم تصححولنا إلى كان شي حاجة أخرى، السيد الوزير.

كيف يمكنكم تنزيل إصلاح بيداغوجي معزول عن الإصلاح الشمولي المنشود للجامعة المغربية، ولاسيما إصلاح منظومة البحث العملي والابتكار وإصلاح النظام الأساسي المؤطر للأساتذة الباحثين؟

وكنضم الصوت ديالي للإخوان والسيد المستشار السني المداني، على اعتبار أن بغيتكم تحطو أنفسكم وتحطو الآباء من بعد البكالوريا فهاذ المناطق اللي هي معزولة، وكنهضر على الكلية متعددة الاختصاصات اللي كنا تهضرو عليها في زاكورة وفي تنغير وفي ميدلت وفي عدة أنوية جامعية، لأن منين الوالدين، كان الولد تيدوز إن شاء الله، للجامعة تتلغو احنايا فهاذ المناطق هاذي فين غادي يمشي هاذ الولد؟ كيفاش غادي يتعلم؟

وهنا تيكون الهدر المدرسي، السيد الوزير، وهنا بغيناكم، هذا هو العلاج اللي بغيناكم توقفو عليه.

القضية ديال المركبات، احنا بالنسبة لنا كاينة فيها صعوبة وخصها وقت كبير جدا، وما بيقاش يكون الهدر واحنا نتنفرجو على وليداتنا ونخليوكم مازالين غاديين، هذا راه كاين فيه توافق وكان فيه واحد الوعد ديال حكومات سابقة، واللي كانت فيه ميزانية.

دوزنا ما كان فيه حتى شي مشكل، رؤساء الجامعات، شاركو فيه العمداء شاركو فيه كلشي موافق عليه.

التغيير ديمنا ربما تتلقى كاين اللي باغيه كاين اللي ما باغيش، كاين اللي عندو وحدة تيقرها 40 عام وباغي يبقى فيها، وكاين اللي ما بغيش كاع بعدا يبدل، ولكن احنا راه دولة، راه 2 مليار ديال الدرهم اللي تزدت اليوم غير في الأجور، إذن واش غنبقاو نتفرجو، نبقاو نتسناو كل عام نتناقشو نقولو أشنو غادي نديرو؟

النموذج التنموي أعطانا، أعطانا الطريق، البرنامج الحكومي أعطانا الطريق، المجلس الأعلى بالنسبة للاستراتيجية ديال 2015-2030 أعطانا الطريق، درنا المناقشات والمناظرات، درناهم، 35.000 مشاركة ومشارك، أكثر من 350 توجيهات اللي تعطت واخذيناها بعين الاعتبار وخلينا الجامعات تخدمو باش يعطيو المسارات ويتجاوبو مع المناظرات الجهوية ويتجاوبو مع المحيط السوسيو الاقتصادي ومع المنتخبين ديالهم باش يتجاوبو ويعطيو إجازات جديدة ويعطيو توجيهات جديدة.

هاذ الشئ كلو راه دابا داخل، راه تيدخلو فيه في (la plateforme)، (5 juin, la plateforme) غادي تسالي وغادي نشوفو أشنو هو ما البرامج الكبيرة وتتعاونو عليها.

راه ديمنا غادي يكون نقاش، هو في التعليم العالي الدولي العالمي كاين نقاش، احنا الحمد لله مشينا باش ما نفقدوش عاوتاني هاذ الفرصة هاذي اللي خصنا نستغلها باش ندخلو فهاذ العولمة وهاذ العالمية اللي غادية اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

الكلمة لكم السني الدراسي من أجل التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدراسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

غير السيد الوزير، ربما الكلمة ديالكم جاء فيها بأن 30 عام والنظام الأساسي ما عمرو كان، ما عمرو تشاف، ولكن ربما على حسب العلم ديالي أن النظام الأساسي كان في الحكومة السابقة، كان عند الأمانة العامة، ورجعتوه للتعديل، جبتوه للتعديل، وبالتالي كل واحد نعطيوه

الغرض هي كيفاش نكونو الشباب ديالنا اللي طالبة ولا طالب يجي من وضع هش ويلقى عندو فرصة باش يولي حتى هو بحالي وبحالك، هذا هو العمل ديالنا.

أما بالنسبة لهاذ الشي اللي تكلمت عليه، ما غتفتح حتى شي إجازة إلى ما كانش (la CNPN) راه هو دوزناه، ولكن أنا طلبت الرأي ديال المجلس الأعلى، وغادي يدوز في مجلس الحكومة وما غادي تفتح حتى شي حاجة، "باشلور" درنا غير تجربة وحبسناها لأنها ما ناجحاش. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وفي نفس الوقت نشكروكم على المساهمة القيمة ديالكم فهاذ الجلسة. وبهذا نكون قد استوفينا جل أعمال جلسة الأسئلة الشفوية لهاذ الأسبوع.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

كنتمى أننا نكونو واقعيين، ونقولو لهاذ الناس ما بغينا كومش تقريو وليداتكم بالفيريقي والميريقي باش ما نبقاوش نعطيهم الوعود حتى احنا لبعضيتنا، قولو لهاذ الوليدات راه بغيناهم يمشيو يديرو شي حاجة أخرى من غير التعليم العالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في بضع ثواني يمكن تعقبو.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

لا، خصني نجابو على شي حاجة اللي تتكون ما متفكش عليها.

أنا كنت رئيس جامعة في 2011، من 2011 إلى 2019 جامعة القاضي عياض، والنظام الأساسي كان من المشاكل المطروحة، وكل واحد تيجي تيقولوا راه عندي مسودة، هاذ الشي ما منوش، هاذ الحكومة هي اللي دارتو، اسمح لي، هنا كاين تراكم، ولكن راه هاذ الحكومة هي اللي رصدت ليه المال ديالها، 2 دالمليار.

إذن، أنا ما غندخولش أنا فهاذ النقاش، ما عندي ما ندير به لا هاذ المشاكل كلها، تنظن بأن ما شي هذا هو الغرض.

محضر الجلسة رقم 103

التاريخ: الثلاثاء 17 ذو القعدة 1444 هـ (6 يونيو 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في معالجة النقاط المدرجة في جدول أعمال الجلسة، أعطي الكلمة للمحترم السي مصطفى مشارك أمين المجلس لإطلاعنا على ما جد من إعلانات ومن واردات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد مصطفى مشارك أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السادة أعضاء الفريق الحركي لدى مكتب المجلس ثلاث مقترحات قوانين وهي:

- مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 62 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات (كما تم تعديله)؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 03 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم وتأسيس الجمعيات؛

- ثم مقترح آخر، مقترح قانون يتعلق بتغيير وتتميم المادة 05 من القانون رقم 09.01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

وأودع السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل لدى مكتب المجلس مقترح قانون يقضي بتتميم القانون رقم 65.00 يتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 01.02.296 الصادر في 25 من رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) كما تم تغييره وتتميمه.

اطلع مكتب المجلس على انتداب فريق الأصالة والمعاصرة بالمجلس للمستشار السيد عبد الكريم الهمس رئيسا جديدا للفريق.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 30 ماي 2023 إلى تاريخه بـ:

- 65 سؤالاً شفهياً؛

- 05 أسئلة كتابية؛

- 27 جواباً كتابياً.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين توصلت الرئاسة بثلاث (3) طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 06 يونيو 2023 حول المواضيع التالية:

- "مدى احترام قانون الحريات للحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل"، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع الطلب؛

- "الحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب؛ المكتبة الوطنية للمملكة المغربية؛ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"؛ تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد أبدت الحكومة استعدادها للتفاعل مع الطلب وذلك على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة؛

- "الرفع من قيمة الضريبة المفروضة على تصحيح أوراق الامتحانات من 17 إلى 30%، والتي أدت إلى احتجاجات بعدد من مراكز التصحيح بسبب تراجع قيمة المبالغ الصافية التي يستفيد منها الأساتذة"، تقدم به المستشار خالد السطحي، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع الطلب. وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفهية مع جلستين عامتين:

- تخصص الأولى منها للدراسة والتصويت في إطار قراءة ثانية على مشروع قانون رقم 22.08 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، وعلى مشروع قانون رقم 22.09 يتعلق بالوظيفة الصحية؛

- أما الجلسة العامة الثانية فتخصص لانتخاب عضو واحد بمكتب المجلس، لملء المقعد الشاغر لمنصب أمين مجلس المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية حول الجبايات المحلية، والتي تجمعها وحدة الموضوع. والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "تنظيم الجبايات المحلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من باسطي السؤال.

تفضل السيد الرئيس السي محمد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيدان الوزيران،

إخواني، أخواتي المستشارين،

بعد صدور القانون رقم 27 القاضي بتغيير وتتميم القانون 47.06 المتعلق بجايات الجماعات المحلية منذ ما يقرب 3 سنوات، ما هو تقييمكم، السيد الوزير، لتنظيم وتدبير الجبايات المحلية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الموالي في نفس الموضوع لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي محمد رضى، تفضلوا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير، حول إصلاح منظومة الجبايات المحلية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السي مبارك، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تشكل الجبايات المحلية إحدى المرتكزات الأساسية في مالية الجماعات الترابية، خاصة في ظل الورش الاستراتيجي المتعلق بالجهوية المتقدمة.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتطوير النظام المالي للجماعات المحلية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الآتي الرابع دائما في نفس الموضوع لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد باسطي السؤال، السي الحبيب تفضل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول "أهم التدابير المتخذة لتطوير عائدات الجبايات المحلية".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس، موضوعه "تعزيز حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي محمد بولعيش، تفضل.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

عن تصور الوزارة لتعزيز مداخل الجماعات الترابية نسائلكم

السيد الوزير؟

- بطريقة احتساب القيمة الإيجارية التي يفرض على أساسها الرسم المهني، رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، وكمثال على ذلك الإشكال المتعلق بضعف الإصدارات الضريبية التي تخص بعض الأحياء التي تتضمن عقارات ذات قيمة مرتفعة؛

- بضعف التنسيق بين المتدخلين في مجال الجبايات المحلية: المديرية العامة للضرائب، الخزينة العامة للمملكة، الجماعة الترابية، المحافظة العقارية، مديري قطاعي الماء والكهرباء، مما يشكل عائقاً أمام تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بتدبير جبايات الجماعات الترابية؛

- بشساعة المداخل التي يتسم تديرها بمجموعة من الصعوبات ذات الطابع التنظيمي، تنعكس سلباً على أدائها؛

- بعدم إحصاء جميع الملزمين، خاصة بالنسبة للرسم التي يتم تديرها من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية؛

- بعدم الانتظام في إنجاز الإشعارات المتعلقة ببعض الرسوم، وكذا في تحديد قيمتها؛

- بضعف معدل استخلاص الجبايات المحلية؛

- بعدم ضبط الوعاء الضريبي بالنسبة لبعض الرسوم المحلية ذات مردودية مرتفعة، ونخص هنا بالذكر الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.

وفي هذا الصدد، قامت هذه الوزارة بإنجاز دراسات تهم تعبئة قدرات جبائية لمجموعة من الجماعات الترابية، والتي أفضت إلى أن هذه الوحدات تتوفر على مادة جبائية كامنة وغير مستغلة، يمكن الاستفادة منها بالوسائل المتاحة وتحسين طرق تدبير الشأن الجبائي المحلي.

كما قامت هذه الوزارة بإنجاز دراسة حول تحديث حكامه الهيئات المكلفة بتدبير الجبايات المحلية، والتي كانت موضوع ورشات عمل مع ممثلي الجماعات المستهدفة: الدار البيضاء، الرباط، سلا، طنجة... إلى آخره، من أجل تطوير المصالح الجبائية التابعة لها.

كما قامت بدعم الموارد البشرية بالكفاءات الضرورية وتبني برامج تكوينية، تهم كل المجالات لفائدة الأطر والأعوان العاملة في المصالح الجبائية للجماعات الترابية، وخاصة شسعي المداخل والعمل على إيجاد السبل لتحفيز الموظفين والأعوان المكلفين بتدبير الجبايات المحلية على غرار موظفي الدولة.

إن القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، الذي صادق عليه المجلس الموقر في دجنبر 2022، قد تضمن مقتضيات تهدف إلى تطوير نظام الجبايات المحلية، قصد العمل على الرفع من مداخل الجماعات الترابية وتثمينها من خلال:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالجبايات المحلية.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تشكل جبايات الجماعات الترابية مكوناً أساسياً من مكونات النظام الجبائي لبلادنا، وقد أكد القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على أهمية هذا المكون، باعتبار الدور الذي تلعبه هذه الجبايات في تمويل السياسات العمومية على المستوى الترابي.

وعلى هذا الأساس، فإن الإمكانيات المالية المتأتية من هذه الجبايات إلى جانب الدعم المقدم من طرف هذه الوزارة تشكل أداة أساسية في تفعيل المخططات والبرامج التنموية المنجزة من طرف الجماعات الترابية.

وعليه، تعتبر هذه الوزارة تعبئة الموارد الجبائية للجماعات الترابية من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة الذي انخرطت فيه بلادنا، وذلك لتمكين هذه الجماعات من المنوطة بها قانوناً.

ففيما يتعلق بتقييم تنظيم وتدبير الجبايات المحلية، تجدر الإشارة إلى أن المنظومة الجبائية الحالية تعتمد على أربعة رسوم أساسية، وهي: الرسم المهني، رسم السكن، رسم الخدمات الجماعية، الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.

وتمثل عائدات هذه الرسوم حوالي 9 ملايين درهم، وتمثل 87% من مجموع المداخل الذاتية برسم سنة 2022، وهذه العائدات لا تعكس القدرات الجبائية الحقيقية والكامنة، والتي ينبغي تعبئتها.

ويتم تدبير هذه الرسوم على الشكل التالي:

- الرسم المهني من طرف المديرية العامة للضرائب؛

- رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية من طرف الخزينة العامة للمملكة؛

- باقي الرسوم والمداخل الذاتية الأخرى من طرف الإدارات الجبائية للجماعات الترابية باستثناء التحصيل الجبري الذي تتكفل به الخزينة العامة للمملكة.

وتتسم المنظومة الحالية بإكراهات تحد من تحقيق العدالة الجبائية ولاسيما فيما يتعلق:

- إصدار مذكرة تتعلق بجبايات الجماعات الترابية، كما تم تغييره وتمييمه بالقانون رقم 07.20، والتي تهدف إلى عرض التعديلات المدرجة بهذا القانون بتفصيل وتسهيل الإجراءات التطبيقية المتعلقة بها، مع تبيان الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل تنفيذها؛

- وضع الإطار التنظيمي للإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم الترابية، وبشراكة مع مصالح الخزينة العامة للمملكة؛

- أيضا تم تعميم نظام معلوماتي مندمج لتدبير مداخيل جبايات الجماعات الترابية، وذلك من أجل الرفع من القدرة الترابية للجماعات الترابية، حيث يمكن هذا النظام شسيعي مداخيل الجماعات الترابية ومجموعاتها من استخراج رسوم وتصاريح الدفع بطريقة إلكترونية عند استيفائهم للمداخيل، كما يتم تطوير نظام (G-Reporting) خاص بالجماعات الترابية، والذي من شأنه تمكين جميع المتدخلين، ولاسيما الأمرين بالصرف، من تتبع عملية تحصيل المداخيل.

وعلاوة على ما سبق، فإن مصالح هذه الوزارة بصدد عقد جلسات عمل مع مختلف المهتمين بالشأن الجبائي المحلي، ولاسيما المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة، من أجل مواصلة إصلاح جبايات الجماعات الترابية، وفق التوجهات الواردة بالقانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وعلى هذا الأساس، فسوف تعتمد طرق حديثة في ميدان ربط الرسوم، ولاسيما تحديد أسس فرض رسوم المرور من منطقة القيمة الإيجارية للقيمة التجارية أو غيرها.

أما أخيرا، فيما يتعلق بتعزيز حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، وجب الإشارة إلى ما يلي:

- تمكين الجماعات من موارد مالية مهمة وقارة من خلال حصصها السنوية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، حرصا على ضمان مواصلة الجماعات الترابية للاختصاصات المخولة إليها ومواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

- يتم تحديد هذه الحصص بناء على الموارد الضرورية لضمان تسير المرفق العام، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار عدد سكان الجماعة والإقليم والمداخيل الذاتية المحققة.

- وتظل حصص الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة غير كافية لتنفيذ برامجها التنموية، مما يتعين معه تعبئة الموارد الذاتية للجماعات الترابية.

- وتقوم هذه الوزارة بدعم ميزانية الجماعات سواء على مستوى التسيير أو دعم المشاريع التنموية.

وعلاوة على اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تمكين الجماعات الترابية من الموارد المالية اللازمة من أجل تنفيذ الاختصاصات المخولة إليها، فإن مصالح هذه الوزارة تعمل على مواكبة هذه الجماعات، على

- توسيع مجال تطبيق رسم السكن، ورسم الخدمات الجماعية، والرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية ليشمل المناطق المشمولة برسم تصميم الهيئة؛

- تطبيق الرسم على عملية تسجيل الأراضي بجميع الجماعات؛

- مراجعة توزيع عائد الرسم المهني ورسم السكن؛

- توسيع وعاء الرسم على عمليات البناء ليشمل عمليات الإصلاح وتسوية البناءات غير القانونية والهدم؛

- توسيع مجال تطبيق الرسم على السيارات الخاضعة للفحص التقني المستحق لفائدة العمالات والأقاليم، من خلال فرض الرسم على المركبات عند كل مراقبة تقنية إيجابية عوض الاقتصاف على الفحص السنوي.

وعليه، فإن تطوير منظومة الجبايات المحلية شكل حلقة مهمة في مسلسل الإصلاحات التي همت الجماعات الترابية، مما مكن من رفع نسبي لحجم مواردها المالية، إذ يظل حجم هذه الموارد قابل للتطوير من أجل ضمان موارد كافية لترجمة برامجها على أرض الواقع، وذلك من خلال:

- تأهيل الإدارة الجبائية المحلية؛

- تعبئة القدرات الجبائية الفعلية؛

- تقوية التنسيق بين المتدخلين في جميع مجال الجبايات المحلية.

أما فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لإصلاح منظومة الجبايات المحلية، وجب الإشارة إلى ما يلي:

لقد اعتمد القانون رقم 07.20 السالف الذكر، الخلاصات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقدة يومي 3 و4 ماي بالصخيرات، والتي خلصت إلى ضرورة إدراج إصلاح الجبايات المحلية ضمن منظور شمولي لتحقيق العدالة الجبائية على مستوى النظام الجبائي لبلادنا.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تطوير نظام الجبايات المحلية، عملت الوزارة على اتخاذ عدة تدابير من بينها:

- تحسين عملية تحصيل الرسوم الترابية على إثر الرفع من الحد الأدنى لإصدار وأداء الرسوم من 100 إلى 200 درهم بالنسبة للرسم المهني، رسم السكن، ورسم الخدمات الجماعية والرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية؛

- تنزيل مقتضيات القانون رقم 07.20 السالف الذكر، فيما يخص

إعادة توزيع مهام الإدارة من خلال إسناد تدبير الرسم المهني إلى المديرية العامة للضرائب وتدبير رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية للخزينة العامة للمملكة؛

بالمقابل، عرف التحسن فيها مع مطلع يناير 2023 بزيادة 23.4% مقارنة مع مطلع يناير 2022، وفق نشرة الخزينة العامة للمملكة، وبلغت نسبة الضرائب المحولة من الدولة لهذه الوحدات الترابية 56.3%.

هذه الأرقام المذكورة تعكس بجلاء، السيد الوزير، المكانة المحورية للجبايات المحلية والتي أوصت بشأها العديد من اللقاءات العلمية ضرورة التوجه نحو الاندماج في تدبير الجبايات المحلية والوطنية مع الدعوة إلى تفويض تدبير الجبايات والضرائب في إطار اتفاقيات مع المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة.

وفي هذا الإطار، يجب السيد الوزير، أن نشغل جميعا على "الباقي استخلاصه" والذي يعرف تراكما كبيرا، كما يجب إيجاد حل لكل الوداديات المتوقفة والتي لم تخضع للرسوم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

إذن الكلمة الموالية في إطار التعقيب لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

تفضلوا السي محمد رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

يعاني نظام الجبايات المحلية الذي يعتبر مكونا أساسيا في النظام الجبائي المغربي من إشكاليات متعددة، وذلك بسبب طابعه المعقد من حيث عدد الجبايات وأيضاً ضعف نجاعته.

لذا، فإننا نعتبر بأن رهان الإصلاح الجبائي المحلي تمليه إكراهات تتطلب بالأساس اعتماد تدابير من شأنها العمل في آن واحد على تحفيز النشاط الاقتصادي من جهة، والدفع بالنظام الجبائي ليصبح أكثر عدالة وإنصاف وذلك من خلال تبسيط الجبايات المحلية وتقليص عددها وضمان إتقائيتها مع الجبايات الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

نلتبس منكم اليوم التسريع بمراجعة القانون المتعلق بالجبايات المحلية على ضوء مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات، وأيضاً القانون الإطار رقم 69.19 للجبايات، بشكل يتناسب مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وذلك بهدف تخفيف العبء الجبائي المحلي حتى يتماشى مع القدرة الإنتاجية والاستثمار ببلادنا.

تعبئة مواردها الذاتية ولاسيما الجبائية منها.
والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة أولاً لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكركم على جوابكم الدقيق، كما نشكركم على الدعم المتوالي الذي تقدمونه للجماعات الترابية.

السيد الوزير،

لقد شكل قانون الجبايات المحلية محطة مهمة في مسار إصلاح النظام الجبائي المحلي الذي جاء كثمرة لمناظرة الصخيرات في 2019، وبعد مشاورات مع مختلف المتدخلين والذي تم وفق تصور شمولي يروم تحقيق العدالة الجبائية، حيث شملت مرتكزاته وملاءمته مع الترسنة القانونية الجديدة للجماعات الترابية المنبثقة عن دستور 2011، ومراجعة قواعد بعض الرسوم والرفع من الموارد الذاتية لهذه الجماعات وتحسين آليات تحصيلها ومراجعة التحفيزات الضريبية وفق ما جاء في التقرير الموضوعاتي للمجلس الأعلى للحسابات حول تدبير الجبايات المحلية.

ونعتقد أنه لضمان تنزيل سليم لمختلف النصوص التشريعية ضرورة مواكبتها وتبعية تنفيذها وإجراء تقييمها دوريا لها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجبايات والرسوم وكل ما هو مالي، نظرا للآثار التي يخلقها التي نعتقد أنها تستوجب التفاعل السريع والإيجابي معها في ظل البيئة المتحولة والمتسارعة التي تعرفها الحركة الاقتصادية.

ونحن اليوم بعد 3 سنوات من إصدار هذا القانون وجب تقييم آثاره المالية والاقتصادية بالنسبة للجماعات الترابية، خاصة وأننا نعلم ظروف الجائحة التي تزامنت مع بدأ تنزله كان لها تداعيات سلبية على موارد هاته الجماعات مع توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية خلال فتراتها، وبالتالي على حصيلة الجبايات المحلية.

فالجبايات المحلية ليست ورش الجهوية المتقدمة فحسب، بل أصبحت في صلب ومن أولويات النموذج التنموي الجديد، ووفقا للنشرة الشهرية للإحصائيات المالية المحلية نهاية أبريل الماضي، فقد سجل تراجع الموارد العادية بنسبة 3.2% والتي تعود للانخفاض في الضرائب غير المباشرة بـ 9.3% بالرغم من الزيادة المسجلة على مستوى الضرائب المباشرة 8%.

السيد الوزير المحترم،

لإصلاح الجبايات المحلية نقترح عليكم بعض الإجراءات من بينها:

- استكمال الجهد المبذول لتقليص عدد الضرائب من خلال إلغاء أو دمج الضرائب المفروضة على نفس القواعد أو ذات عائدات منخفضة؛

- نقترح أيضا إعادة النظر في الرسم المهني (la taxe professionnelle) الذي يعتمد في صيغته الحالية على الأصول (les actifs) عوض النشاط الاقتصادي من أجل تشجيع الاستثمار؛

- دمج الرسم المهني مع الضريبة على الخدمات الجماعية المهنية التي تخص المقاولات وتجميعها في ضريبة واحدة وفق النشاط الاقتصادي للمقولة؛

- معالجة الإشكاليات التي يفرضها الرسم على الأراضي غير المبنية بالمجال الحضري وخاصة بالنسبة للمقاولين؛

- نقترح أيضا توحيد الضرائب المحلية في فئتين رئيسيتين: فئة تتعلق بالضريبة على العقارات وفئة تتعلق بالنشاط الاقتصادي؛

- دمج الجبايات المحلية في مدونة واحدة هي المدونة العامة للضرائب، حتى يتسنى لنا مراجعتها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لنا اليقين وثقتنا كبيرة فيكم، السيد الوزير، بالتعجيل في تنزيل هذا إصلاح منظومة الجبايات المحلية التي أصبحت اليوم ضرورة تفرض نفسها في إطار الإصلاح الجبائي التي باشرته بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا على احترامكم الوقت.

الكلمة الآن دائما في إطار التعقيب للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم، وتفاعلا معه نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، السيد الوزير المحترم، من باب الموضوعية نسجل أهمية الجهود التي بذلت وتبذل من طرف وزاراتكم ومصالحها المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية في مجال تعزيز أسس اللامركزية وتطوير مسار الجماعات الترابية، من حيث الهيكلة والوظائف والاختصاصات وتنزيل الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي، متطلعين إلى أن تنخرط باقي

القطاعات الحكومية في ترجمة هذا الوعي الجهوي.

وفي هذا السياق، نسجل كذلك السيد الوزير المحترم، أن هذه الإصلاحات في حاجة إلى إصلاح حقيقي وشامل لنظام الجبايات المحلية باعتبارها آليات أساسية لتنمية الموارد المالية للجماعات، وهو ما أكدته تقرير المجلس الأعلى للحسابات سنة 2015، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، وأقرته كذلك المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات المنعقدة بالصخيرات سنة 2019.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، بعيدا عن لغة التشخيص نعتبر في الفريق الحركي أن المدخل الأساسي لإصلاح الجبايات المحلية هو المراجعة الشاملة للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، وفق التوجهات الواردة في القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وإعادة النظر في المعايير المعتمدة في تحديد الجبايات، وفي توزيع الميزانيات التي تظل غير منصفة لبعض الجماعات والجهات، خاصة القروية السيد الوزير.

وهنا أحيلكم، السيد الوزير، على واحد العدد ديال الجماعات قروية وهي كتحتضن واحد العدد ديال مراكز الاضطياف.

وأود بالذكر، السيد الوزير، الجماعة اللي كنتأسوها هي تقريبا، لأن الضريبة على القيمة المضافة كتوزع على الساكنة، الساكنة يالاه عندنا 16.000 نسمة، ولكن فهاذيك 3 الأشهر تتولي عندنا 100.000 نسمة كل شهر.

إذن راه إلى جينا نشوفو، هاذ الناس تيولوجولهاذ المراكز الاضطياف، السيد الوزير، راه خصهم النظافة ديالهم، خصهم الماء، خصهم الضوء، والجماعات راه تتعاوننا نعم أسيدي، احنا ماشي تنكرو الخير، ولكن خص مجهود كبير لأن الجماعات القروية ما يمكنش تحتضن واحد، لأن تقريبا ولينا احنا في صورة بلدية ولكن الحصة اللي كتجينا هي الحصة ديال جماعة قروية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعقيب الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي بن الطالب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

يعد الإصلاح الجبائي ببلادنا من أهم دعائم الجهوية المتقدمة، ولتمكين الجماعات المحلية من القيام بالمهام المنوطة بها قانونا، وتعد أسواق الجملة من أهم مرافق التوريد والتوزيع الغذائي ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن الموارد المالية من أهم الأسس التي يتوقف عليها نجاح الجماعات الترابية في النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، والتي هي جسيمة ومتعددة، حاول المشرع أن يضمن التكامل والالتقائية فيها عبر المخطط الجماعي للتنمية، الذي يعتبر خارطة طريق للجماعات الترابية لتحقيق التنمية المحلية ولوحة للقيادة والتحكم في الأولويات.

ومما يساعد على برمجة مجموعة من البرامج وتوقيع شراكات مع متدخلين عدة لإخراجها لحيز الوجود، لكن يبقى تنفيذ هذه التدخلات رهين بتوفر الموارد المالية اللازمة لذلك، فغالبا ما نجد حصة الجماعات هي المرتفعة في هاته الشركات، ونعلم جميعا أن جل الجماعات الترابية تعتمد بشكل أساسي على المداخل الجبائية، التي هي مباشرة وغير مباشرة وأهم حصتها من الضريبة على القيمة المضافة.

ولا يسعنا، السيد الوزير المحترم، أن ننوه بالمجهود المعتبر الذي بذلتموه شخصيا في تعديل وتنظيم القانون المتعلق بالجبائيات المحلية لإخراجها حيز التنفيذ والوجود، والذي يهدف بالأساس إلى تمكين الجماعات الترابية من تحسين مداخلها.

وفي الأخير، السيد الوزير، فإننا نلتبس منكم العمل على تعزيز حصة الجماعات الترابية من القيمة المضافة وخاصة النشطة منها، لمواكبة الدينامية التنموية التي يسعى إليها الإصلاح الترابي لدستور 2011 وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

باش نمشيو بطريقة مباشرة للموضوع، لأن الهدف ديالنا هو نهضو بواحد النوع ديال الصراحة فيما يخص التمويل ديال الجماعات الترابية.

الهدف هو نعطيو الإمكانات المادية للجماعات الترابية باش تقوم بالدور ديالها، الدور المنوط بها وكاملين بنا نتعرفو الدور اللي تقوم به الجماعات الترابية والثقل اللي نازل على الكاهل ديالهم اليوم.

لكن المداخل اليوم دالجماعات الترابية، يمكن تنكونو كاملين متفقين بأن الطريقة ديال احتساب الجبائيات المحلية طريقة اللي

إلا أن ارتفاع الرسم المحلي لولوج الخضر والفواكه لأسواق الجملة، المنصوص عليه ضمن قانون 1962 الذي لم يعد ملائما، فإن هذه النسبة ترفع أسعار المنتوجات الفلاحية وتحد من إمكانية ولوج المستهلك إلى المنتوجات الفلاحية الأساسية.

لأن بكل موضوعية، السيد الوزير، اقتطاع بدون خدمات مقدمة، نسبة 7% من المبلغ الإجمالي تذهب منها 2% للوكلاء فهي نسبة جد مرتفعة وغير مبررة، يتحمل ثقلها المستهلك النهائي، الذي يقتني أصلا المنتوجات الفلاحية ثلاث وأرباع ثمنها عند الفلاح.

وهنا، السيد الوزير، وفي إطار تنظيم السوق الداخلي وهيكله مسالك التوزيع، وفي إطار كذلك انطلاق جيل جديد من أسواق الجملة النموذجية في إطار إستراتيجية "الجيل الأخضر"، فإن المهنة تدعو إلى اعتماد اقتطاع يوازي الخدمات التي ستقدم للفلاحين بهاذيك الأسواق، ويراعي كذلك القدرة الشرائية للمستهلك مع تكليف ذوي الاختصاص والخبرة بتدبير هاذ المرافق الجديدة للحد من كثرة المتدخلين وتعدد الوسطاء والمضاربين، مع اعتماد بنية تحتية ملائمة للحفاظ على جودة وسلامة المنتوجات الفلاحية، في إطار مسارات تتبع مضبوط، يضمن سلامة وصحة المستهلك المغربي على غرار ما يستفيد منه المستهلك المغربي في أسواقنا الدولية.

كما تدعو المهنة إلى اعتماد تضريب فلاحي مبسط وموحد لجميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة للجبائيات المحلية، للوقوف على الكلفة الحقيقية والنهائية الجبائية انطلاقا من الفلاح ووصولاً إلى المستهلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، دائما في إطار التعقيب.

تفضلوا السي بولعيش.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا جزيلاً على ردكم الوافي.

واسمحوا لي أن أنوه باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بالمجهودات الجبارة التي تضطلع بها وزارة الداخلية في مصاحبة الجماعات المحلية ودعمها عبر التكوين والمواكبة والمراقبة، من أجل قيامها بالمهام الموكلة إليها في مجال التنمية المحلية، وفق مقارنة تشاركية واضحة المعالم والمسار.

لها معقولة، ما تطرحش إشكال.

لكن اليوم وإذا عندكم بشي طريقة باش أنا نمشي ننقص لشي جماعة أش غادي نقول لهم؟ يعني تطرح لنا إشكال، لهذا أشنو قررنا؟ قررنا بأن الجماعات اللي خصنا نزيدولهم وخطينا نزيدولهم بدينا من السنة الفارطة.

الجماعات اللي واخذين بزاف حبسناهم ما غنيزدلهمش حتى يوقع واحد النوع ديال التوازن، وهذه هي الطريقة باش خدامين اليوم، واللي غادي نخدومو بها في السنين المقبلة باش يكون واحد النوع من التوازن بين الجماعات الترابية.

اللي نكونو متأكدين منو هو أن الجميع خدام باش نعطيوا الإمكانيات اللازمة للجماعات الترابية باش تقوم بما هو منوط بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نواصل مع الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية حول "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" والتي تجمعها وحدة الموضوع أيضا.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد المغربي للشغل وموضوعه "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبطس السؤال، تفضلي الأستاذة مينة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن حصيلة وآفاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الموالي في نفس الموضوع من الفريق الاشتراكي.

الكلمة للسيد عبد السلام، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو حول الحصيلة اللي في إطار المشروع أو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما بقاتش صالحة لنا فهاذ الوقت، واحنا كاملين مقتنعين بها، حيث تناخذو مثلا اليوم كنا نحتسبو الضريبة على السكن، على أساس القيمة الكرائية ديال السكن والقيمة الكرائية ديالو ما تتعداش بعض الساعات، نعطيكم مثل تهضرو على الكراء في المنطقة ديال السويسي تنحسبو لو 7000 درهم، وكنيزدو موراها 7000 درهم تنحسبو تنديرو (un abattement) ديال 75%.

السيد حيث تيخلص جوج كاميونات حاشاكم ديال زيل ولي ديال (les déchets verts) سميتو، احنا تنخلصو عليه أكثر من اللي تيخلص هو، هذا غير باش نعطيكم أمثلة وهلم جرا في الأمثلة بحال هكا بزاف.

اليوم، خصنا نكونو كاملين متفقين بأننا خصنا نمشيو فواحد الإطار، جوج حوايج:

أولا، بأن الجماعات الترابية خص يكون عندهم الإمكانيات اللازمة باش يقومو بالعمل ديالهم، هاذي متفقين عليها، ولهذا خص يكون عندهم جميع الإمكانيات المتاحة، متفقين عليها.

واش خصنا نزيدو في الضريبة؟ تنقول لكم ما محتاجينش نزيدو في الضريبة على الناس. اليوم ما محتاجينش، خص الضريبة تكون عادلة يعني الجميع خصو يخلص الضريبة وتكون ضريبة عادلة على أساس صحيحة، ما يمكنش اليوم الرسم المهني تنخلصو ماشي على أسس عقلانية، تنخلصو على الكراء، يعني واحد عندو محل تيتكرى بـ 2000 درهم يكون تيدخل 20 مليار غيخلص أقل من واحد اللي عندو مخدم 2000 الناس وتيدير (un chiffre d'affaire plus important) ما تيخلص.

راه كاين بعض الصعوبات اليوم اللي مطروحة واللي خصنا نواجهوها يعني بشجاعة، بطبيعة الحال، بدينا احنا بالعمل في إطار القانون 07.20 حاولنا ما أمكن أننا نحسنو من بعض أسميتو.. من بعض الطريقة الاحتساب، خصنا اليوم نطرحو مشروع الجبايات المحلية نطرحوه بالطريقة يعني مباشرة، ونجلسو مع بعضنا ونلقاو حلول مناسبة باش كلشي يخلص الضريبة اللي خصها تخلص بواحد العدالة جبائية للجميع.

هذا اللي غيسمح للجماعات الترابية يكون عندها مداخيل، المساواة ديال التطلعات ديال الجماعات الترابية.

فيما يخص حصص الضريبة على القيمة المضافة، قمنا بواحد العمل فهاذ السنين الأخيرة، فهاذ 3 سنين الأخيرة، باش حتى هي تكون واحد النوع ديال عدالة توزيع ديال هاذ الحصص والجماعات الترابية من القيمة المضافة.

أش لقينا؟ لقينا كاين تفاوتات كبيرة بين الجماعات، كاين الجماعة.. حيث تناخذو أسس صحيحة للحساب كتنلقاو بأن اليوم، وإذا بغينا نعاود الحساب خصنا جماعات نزيدو لها وجماعات نقصو لها، نزيدو

ونشاط، بمبلغ مالي إجمالي فاق 10 ملايين درهم تتوزع على 4 برامج، كما يلي:

أولاً، برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزاً: يمثل هذا البرنامج مساهمة المبادرة في برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، والذي يهم 5 قطاعات حيوية بالعالم القروي، وهي: الطرق والمسالك، الماء الصالح للشرب، الكهرباء القروية، الصحة والتعليم.

بـحيث تم إنجاز 2150 مشروع ونشاط على الصعيد الوطني، استفاد منها أكثر من 4 ملايين شخص بغلاف مالي إجمالي ناهز 3 ملايين درهم ورصدت له المبادرة مبلغ 2.55 مليار درهم.

ثانياً، برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة: بحيث أنجزت المبادرة في إطاره 4433 مشروعاً ونشاطاً بغلاف مالي ناهز 3.34 مليار درهم، عبأت له المبادرة مبلغ 2.1 مليار درهم توزعت ما بين بناء وتهيئة مراكز الاستقبال وتجهيزها وتسييرها، بالإضافة إلى اقتناء وسائل النقل لفائدة الأشخاص في وضعية هشاشة.

ثالثاً، برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب: ويتعلق الأمر ببرنامج جديد تتلخص حصيلته أساساً في إحداث 112 منصة للشباب، بالإضافة إلى 3 منصات متنقلة بكلفة مالية إجمالية قدرها 330 مليون درهم، حيث يتم داخلها مواكبة الشباب، وقد استفاد أزيد من 200 ألف شاب من خدمات الإنصات والتوجيه.

بالإضافة إلى دعم قابلية التشغيل لدى قرابة 16 ألف شاب، تم إدماج 5500 منهم في سوق الشغل، كما تمت مواكبة الشباب حاملي أفكار المشاريع، بحيث تم تمويل حوالي 7250 مقاولاً على مستوى الاقتصاد التضامني والاجتماعي، فقد تم دعم قرابة 3000 مشروع تعاوني بتكلفة مالية إجمالية ناهزت 976 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة بـ 458 مليون درهم.

رابعاً، برنامج الدفع بالرأس المال البشري للأجيال الصاعدة: هذا أيضاً برنامج جديد يعنى بـتثمين الرأس المال البشري طول حياة الفرد، بدءاً من:

1- صحة وتغذية الأم والطفل: بحيث تم إنجاز أكثر من 1300 مشروع ونشاط بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 639 مليون درهم، استهدفت أكثر من 1.2 مليون مستفيد وذلك بتوافق تام مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وتتوزع هذه المشاريع ما بين بناء وتجهيز ودعم دور الأمومة واقتناء سيارات الإسعاف والمعدات الطبية والبيوطبية، وكذا تنظيم حملات تحسيسية وحصص للتكوين، استفاد منها أكثر من 3 ملايين مستفيد؛

2- دعم تعميم التعليم الأولي بالوسط القروي: حيث تمت برمجة

السؤال الآتي الثالث موضوعه "مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سد الخصاص التنموي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيء المخلول تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكراً السيد الرئيس.

تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أحد الأوراش الإصلاحية التنموية الكبرى التي تم إعدادها بناء على التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فما هي أبرز أوجه مساهمة هذه المبادرة وبرامجها في سد الخصاص التنموي المسجل في العديد من الأقاليم؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، فقد تفضل صاحب جلالة الملك محمد السادس نصره وأيده بإعطاء انطلاقاً المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 19 شتنبر 2018، والتي اعتمدت في بلورة فلسفتها ورؤيتها الاستراتيجية على توجهات جلالتة السديدة المضمنة في خطاب العرش لسنة 2018 وعلى خلاصات المرحلتين السابقتين.

ومنذ ذلك الحين، تعمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جاهدة في تعزيز مكتسباتها عبر مواصلة الدينامية التنموية التي أحدثتها منذ انطلاقتها في سنة 2005 لتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية ودعم الفئات في وضعية صعبة من جهة، وإعادة توجيه برامجها وتدخلاتها بهدف تأهيل وتثمين الرأس المال البشري وإطلاق جيل جديد من المبادرات المحدثّة لفرص الشغل والمدرة للدخل من جهة ثانية.

في هذا الإطار، أنجزت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاق مرحلتها الثالثة وإلى غاية متم سنة 2022 ما مجموعه 25.500 مشروع

الشركاء المعنيين بهدف التركيز أكثر على الأهداف التنموية الراهنة والمستقبلية لبلادنا، وكذا مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد الذي يهدف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من خلاله إلى النهوض بأوضاع المملكة في كافة المجالات وجعلها في مصاف الدول الرائدة وتحقيق أعلى مستويات النمو والرفق والازدهار وتوفير العيش الكريم وتكافؤ الفرص والمساواة لكافة أفراد شعبه الوفي. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونمر إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة أولا، لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي الأستاذة مينة..

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تعزز وبشكل كبير حضورها على المستوى الترابي، وتموقعها كفاعل مجتمعي أساسي حاضن للأفكار والمشاريع المبتكرة، بل أن صيبتها الدولي جعل منها نموذجا يحتذى به، أبرز نجاعته وملاءمته مع السياق الاجتماعي والسياسي الوطني، بفضل هيكلته وحكامته تسييرها، ومن خلال استهداف دقيق للفئات المعنية المنحدرة من الأوساط الفقيرة والمعوزة، وذلك بهدف تقليص حدة الفوارق المجالية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد تأكدت الحاجة إلى هاته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خصوصا مع مخلفات جائحة كورونا واستمرار لهيب الأسعار وما كان لهما ولا يزال من آثار وخيمة، خاصة على الفئات الهشة وعلى الطبقة العاملة وعلى عموم الفئات الشعبية.

السيد الوزير،

وكما جاء في معرض جوابكم، فإن هذا الورش الملكي الخلاق، قد استطاع أن ينتقل من مرحلة تقديم خدمات اجتماعية محدودة الآثار إلى مراحل متقدمة، تم خلالها توسيع نطاق التدخلات وفق مقاربة استباقية تتجاوز المقاربة العلاجية، لتندرك الخصائص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، كالطرق والماء والكهرباء والنقل والسكن المدرسيين، إلى دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، وصولا إلى رفع تحدي الاستثمار في الجوانب اللامادية للرأس المال البشري، وجعله من أولى الأولويات باعتباره منطلق أي إصلاح، وذلك بهدف التقليص من مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، مما ساهم بشكل كبير في خلق دينامية تنموية على

8000 وحدة للتعليم الأولي، مشغلة منها اليوم أكثر من 7200 وحدة، حيث استفاد منها حوالي 123 ألف طفل من تعليم أولي مجاني وذو جودة، برسم الموسم الدراسي الحالي، إضافة إلى 105 ألف طفل التحقوا بالتعليم الابتدائي، وتشغل هذه الوحدات أكثر من 8000 مربية ومربي ينتمون للدواوير التي تحتضن هذه الوحدات بالعالم القروي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يدعم البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي بالمغرب الذي تشرف عليه وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ونشتغل حاليا قصد نقل الوحدات المنجزة من طرف المبادرة إلى قطاع التعليم لضمان استدامة التعليم الأولي بالعالم القروي، وقد تطلبت هذه الإجراءات إلى حدود اليوم تخصيص غلاف مالي إجمالي قدره 2.82 مليار درهم.

3- دعم التمدريس: تتمحور أهم تدخلات المبادرة في دعم التمدريس لفائدة التلاميذ المنحدرين من أسر معوزة بالعالم القروي ولأسيما الفتاة القروية، بحيث تم إحداث 53 دار إضافية للطالبة والطالب بطاقة استيعابية سنوية تقارب 4500 تلميذ، واقتناء أزيد من 1330 حافلة إضافية للنقل المدرسي وتقديم دروس الدعم المدرسي بالمجان لفائدة قرابة 130 ألف تلميذ برسم الموسم الدراسي 2021-2022، وكذا تمكين أزيد من 4.7 مليون تلميذ عبر ربوع المملكة برسم الموسم الدراسي 2022-2023 من الاستفادة من المقررات والكتب وباقي اللوازم المدرسية، في إطار المبادرة الملكية "مليون محفظة".

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تمكن الورش الملكي الرائد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقه في سنة 2005، وإلى غاية يومنا هذا من تحقيق نتائج جد مرضية في مجال التنمية البشرية واثمين الرأسمال البشري ببلادنا، وذلك راجع بالأساس إلى نهج سياسة القرب، التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يحث على ضرورة اعتمادها في العديد من خطبه المولوية السامية، بهدف الوقوف عن كثر عن الحاجيات اليومية للسكان المحتاجة وتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة الضروريتين للنهوض بأوضاعها، وكذا رفع التحديات المتعلقة بالتنمية البشرية وبالرأس المال البشري وإعداد الأجيال الصاعدة للعب دورها كاملا في المجتمع.

ولتحقيق هذه الغايات، تضطلع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمجموع من الأدوار لعل أبرزها الدور المحفز والمحتضن للمشاريع المبتكرة والخلاقة والدور المعبأ والمنسق لمنظومة التنمية البشرية ببلادنا.

وفي الختام، أود التأكيد على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عازمة كل العزم على مواصلة جهودها لتفعيل أمثل لبرامجها الحالية والمستقبلية وتحقيق أعلى مستويات التنسيق والإلتقائية مع كافة

الحيث الذي كان كيتمارس على مواطني المغرب العميق والمواطن الليبي
تبحس بالهشاشة وتبحس بفقدان الكرامة ديالو في أماكن..

فلهذا، نطلب منكم أن تعبثوا موارد إضافية مالية جديدة لهذا
الورش، وكذلك مقترح جديد إلى تقبلتو وإلى تفضلتو باش تبحثو فيه،
علاش ما تكونش واحد الإلزامية ديال وضع برنامج التنمية البشرية في
برامج عمل الجماعات الترابية.

حيث نتعرفو أن برامج العمل تعدها الجماعات الترابية مباشرة بعد
مرور سنة من انتخابها غير يكون واحد الإلزامية، وحتى تكون كذلك ملزمة
لأي مجلس ترابي أن يضع مشاريع تتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية
البشرية، نظرا لفلسفتها وتوجيهها الأخير في جميع الفصول اللي ذكرتو في
كل ما يتعلق بالتشغيل وبكل ما يتعلق من فرص الشغل وكذلك التعليم
والصحة، ماشي بمفهومهم الكلاسيكي العادي وإنما المفهوم المتعلق
بلمس ذاك الأماكن الصعبة الوصول إليها من خلال الجماعات الترابية.
وشكرا لكم السيد الوزير إلى تفاعلتم معنا إيجابيا في هذا المقترح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن في إطار التعقيب لفريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، لا يمكن إلا التنويه بالعمل الدؤوب الذي تقوم به مختلف
مصالح وزارة الداخلية، سواء على المستوى المركزي أو الترابي فيما
يتعلق بالسهر على تنفيذ البرامج والمشاريع المبرمجة في إطار المبادرة
الوطنية للتنمية البشرية، والتي شكلت ومنذ الإعلان عنها من طرف
جلالة الملك محمد السادس حفظه الله أحد المداخل لمواجهة أوجه
الخصائص التنموي في العديد من الجهات والأقاليم.

وإن ما يزيد من أهمية هذه المبادرة أن نغير وكذا المشاريع والبرامج
التي تمت في إطارها تزايد المطالب الاجتماعية للعديد من الخدمات
والمرافق الأساسية، سيما مع تنامي التحولات الدولية التي همت
الاقتصاد العالمي والتي كانت لها تداعيات دولية سلبية على الواقع
المعيشي لفئات واسعة من المواطنين والمواطنات.

السيد الوزير،

نعترف في فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب بمساهمة المبادرة
الوطنية للتنمية البشرية في تقليص نسبة الفقر والإقصاء الاجتماعي
والفوارق المجالية، خصوصا حصيلة تنفيذ البرامج والمشاريع التي تم

المستوى الترابي والوطني وتطوير الهندسة الاجتماعية وتنشيط القطاع
الجمعي.

السيد الوزير،

بعد انعقاد المناظرتين الوطنيتين للتنمية البشرية، والتي كانت فيهما
خطب جلالة الملك نصره الله، بمثابة خارطة الطريق، لتجاوز ضعف
التنسيق في إعداد السياسات العمومية وغياب الإلتقائية والإنسجام
في التدخلات، فإن فريق الإتحاد المغربي للشغل يقترح تنظيم مناظرة
جديدة لإيجاد سبل أنجع كفيلة بتجاوز معوقات التنمية البشرية
الشاملة من خلال اختيار أفضل المقاربات بهدف ترسيخ وتعزيز كرامة
الإنسان والتي ستشكل بدون شك قيمة مضافة لمسار هذه المبادرة
حتى تظل جديدة ومتجددة في كل المراحل، ولكي ترقى لمستوى رهانات
مشروع بناء الدولة الاجتماعية، مع التركيز على التدابير ذات الأولوية
والتي تهم خصوصا التعليم والصحة والتشغيل باعتبارها المداخل
الأساسية، ليس فقط لتحقيق التنمية البشرية، بل لتحقيق مجتمع
المعرفة والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الوزير،

استمعنا لجوابكم بإمعان، وإذ نشاطركم الرأي فيما يخص
الحصيلة المشرفة والإيجابية جدا لقراءة عقدين من الزمن منذ انطلاق
التجربة الرائدة والعبقرية لفلسفة الملك محمد السادس بإبداعه
لمشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ولا أخفيكم سرا، السيد الوزير، أننا من خلال ممارستنا لعملنا
البرلماني في إطار الدبلوماسية البرلمانية نتلقى مجموعة من التساؤلات
من إخواننا، خصوصا الأفارقة وبعض الدول المجاورة، حول هاذ
المشروع ديال المبادرة الوطنية من أجل نقل هذه التجربة الرائدة إلى
دولهم، وكذلك يستفسرون حول الوقع ديالها على الساكنة وكذلك
المردودية والنتائج الطيبة التي ذاع صيتها حتى وصل إلى دول أجنبية.

السيد الوزير،

ما دام أننا متفقين وكاين إجماع حول هذه المبادرة، لذلك نطلب
منكم السيد الوزير، تعبئة موارد مالية إضافية وكبيرة مهمة جدا لهذا
الورش الملكي بامتياز، واللي تينخرط فيه الجميع، جماعات ترابية،
عمالات، سلطات محلية، جهات، مجالس إقليمية، إلى آخره، وتندلمسو
المغرب العميق وهاذ المبادرة الوطنية جات باش ترفع واحد العدد ديال

إطلاقها في إطار المرحلة الثالثة من مبادرة 20-19، 20-23.

وعطفا على ذلك، فإننا نشيد بالنقاش الغني والمثمر الذي ميز أشغال المناظرة الوطنية الثانية للتنمية البشرية وكذا بالموضوع الذي اختير لها.

كما نعتبر أن أهمية موضوع وجودة التعلّمات مفتاح التنمية البشرية، تعود إلى الإشكاليات التي كشفت عنها العديد من التقارير والدراسات ذات الصلة بالصعوبات التي تواجه التعلّمات لدى التلاميذ والتلميذات المغربية.

ولا يساورنا شك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن برامج ومشاريع المبادرة ستساهم في إسناد خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية، وذلك لأن ثروتنا الكبرى هي العنصر البشري الذي يجب أن يظل دوما في صلب كل البرامج والمشاريع والسياسات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات في حدود ما تبقى من الوقت، في أقل من دقيقة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

غير بعيدة، كيف تعرفو، احنا في السنة الأخيرة من المرحلة الثالثة ديال المبادرة.

يعني واخا المرحلة الثالثة عرفت واحد النوع ديال واحد الضغط، اللي كان هو الضغط ديال الجائحة، واللي تقريبا عشناها كاملين، تقريبا سنة، الخدمة كانت توقفت بصفة عامة في جميع الميادين.

لهذا هاذ المرحلة الثالثة، إن شاء الله، اللي احنا في الأواخر ديالها، نتحتم علينا أننا في القريب العاجل نقومو بواحد النوع ديال (l'évaluation) ديال هاذ المرحلة، وفي نفس الوقت تستعدو للمرحلة المقبلة، المرحلة الرابعة واللي غادي تكون مرحلة ديال 20 سنة ديال انطلاق هاذ المبادرة الملكية، اللي هي مبادرة خاصة بالمملكة اللي ما تعرفهاش شي دولة أخرى، واللي عندها خاصيات ديالها خاصة، وعرفت كيفاش أنها تجمع أو لا تخلق واحد النوع ديال الالتقائية بين جميع المتدخلين من أجل هدف واحد واللي هو الرقي بالتنمية البشرية ببلادنا.

لهذا، خلال هاذ المرحلة اللي تستعدو فيها للمرحلة المقبلة، إن شاء الله، غادي نحاولو ما أمكن أننا نجيو بمرحلة الرابعة اللي كنتستاجب

أحسن وأكثر للحاجيات دالمواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

كما نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والماء حول "مشروع الربط الداخلي للمياه بين المدن" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الربط الداخلي لمياه الشرب بين المدن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبيسط السؤال.

السي كمال تفضل.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

كنتفهمو الظروف والحيثيات التي أدت إلى النقص في المياه وخاصة مياه الشرب، والأکید أنها جاءت كنتيجة لعدة عوامل متشابكة فيما بينها، منها التأخر في إنجاز عدة مشاريع مبرمجة في إطار تنزيل المخطط الوطني للماء، وهي إشكالية موروثية.

في ظل اتخاذ الحكومة لسلسلة إجراءات وتدابير تهدف إلى ترشيد استهلاك المياه، وخاصة الصالحة للشرب، نساءلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة لتقوية شبكة الربط الداخلي لمياه الشرب بين المدن؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الموالي في نفس الموضوع للفريق الاشتراكي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبيسط السؤال.

السي عبد السلام تفضل.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

شكرا السيد المستشار.

ثانياً، إن هاذ العملية ديال الربط خصوصاً بالنسبة للشطر الاستعجالي بين الحوض ديال سبو و حوض أبي رقرق فهو جاء نتيجة ديال العديد من الإكراهات والعديد من النقط المطروحة.

النقطة الأولى وهي باش نكونو صرحاء فيما بيننا هو إشكالية الضياع، كان ضروري أننا نوقفو هاذ الزيف، يمكن لي نقول لكم بأن في الخمس سنوات الماضية مشات للبحر ما يعادل 6 دالمليار و 500 مليون متر مكعب، 6 دالمليار و 500 مليون متر مكعب، السنة الماضية مشات رغم أنها كانت أكثر سنة جفافاً منذ 1945، مشات للبحر 700 مليون متر مكعب.

وهاذ السنة من شتنبر إلى اليوم مشات 300 مليون متر مكعب، وبالتالي كان من الضروري أننا نوقفو هاذ الزيف، وأنتم عارفين بأن هاذ المشروع عندو سنوات اللي كان مفروض أنه يتداروما تدارش واللي كان داخل في إطار الاستراتيجية ديال 2009 اللي وافق عليها جلالة الملك في أبريل 2009 ولم يتم إنجازها.

النقطة الثانية، علاش كذلك تدار هاذ العمل؟ لأن كانت عندنا إشكالية حقيقية، الإشكالية الحقيقية وهو أن عندنا 5 سنوات متتالية ديال الجفاف، وبالتالي التخوف الكبير كان باين بأن غيكون عندنا صعوبة كبيرة بالنسبة للحوض ديال أبي رقرق وحوض أم الربيع، والنتيجة هو أن مدن كبرى بحال الدار البيضاء والرباط تنتكلمو اليوم على 12 مليون ديال المواطنين والمواطنات كان يمكن يكون عندهم واحد الخصاص كبير في الماء، خصوصاً أنه مشروع ديال تحلية المياه اللي كان مفروض يكون جاهز في 2016 ولكن لم ينطلق بعد.

وبالتالي كان من الضروري أن نقوم بهذا الربط ما بين الأحواض المائية، ما بين حوض سبو و حوض أبي رقرق، اللي هو أنتم عارفين بأن حوض أبي رقرق كذلك تيعطي الماء لمدينة الدار البيضاء، بالنسبة للدار البيضاء الشمالية.

نقطة ثالثة، وهو أنه كان ضروري من أننا نقلصو من الضغط على سد المسيرة، سد المسيرة اللي اليوم فيه فقط 124 مليون متر مكعب، في الوقت أن السعة الإجمالية ديالو تتوصلو 2 مليار و 660 مليون متر مكعب، أي واحد النسبة ضئيلة جداً، ونقول لكم بأن كنا وصلنا حتى ل 90 مليون متر مكعب.

وباش نعطيكم واحد التصور، وصورة واضحة، بالنسبة لمدينة الدار البيضاء، فهي تستهلك 290 مليون متر مكعب، إذن كان من الضروري أننا نقلصو من الضغط على سد المسيرة، لأن تيعطي الماء لسطات، كيعطي الماء لبرشيد، كيعطي الماء للعديد من المدن كذلك، زيادة على المدينة ديال الدار البيضاء.

ولذلك تدارت العملية ديال تحلية المياه مع المكتب الشريف للفوسفات، بالنسبة لأسفي وبالنسبة للجديدة اللي إن شاء الله في شهر يوليوز، غننطلقو بالعملية باش نوصلو الماء الصالح للشرب لهاذ المدن

إذن نمر إلى السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع للفريق المحترم فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، السي حسن تفضل.

المستشار السيد حسن شمس:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير التي تعتمون اتخاذها من أجل الربط الداخلي لمياه الشرب بين المدن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الآتي الرابع في نفس الموضوع للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس، نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال، شكراً.

إذن الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمشروع الربط الداخلي لمياه الشرب بين المدن.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت نشكر السادة المستشارون على هاذ السؤال الهام، وفي الواقع اللي تهم واحد المشاريع اللي عندها واحد الأهمية قصوى بالنسبة لبلادنا، وخصوصاً سنتحدث بالطبع على المشروع المتعلق بالربط المائي بين الأحواض المائية الشمالية والجنوبية.

وفي هذا الإطار، أود القول كما تعلمون بأن هاذ العملية ديال الربط بين الأحواض المائية فهي تأتي بعد الخطاب الملكي السامي في افتتاح البرلمان في دورة أكتوبر، حيث أكد جلالة الملك على ضرورة العمل على الربط بين الأحواض المائية.

أمور إيجابية بالنسبة للمواطنين لا بالنسبة للقدر الشرائية ديالهم ولا بالنسبة كذلك لتوفير المواد بقدر كافي في الأسواق.

من جهة أخرى كذلك، أنه باش يدار هاذ الشطر الاستعجالي، كان من الضروري نحلوا واحد الإشكالية الكبرى.

الإشكالية الكبرى وهو الإشكالية ديال التلوث، اللي كانت، أنتوما عارفين بأن كان المشكل ديال مرجان الزيتون، وبأنه كايين فمناطقة ديال فاس، المنطقة كذلك ديال القنيطرة، إلى آخره، فكان من الضروري أننا نحلوا هاذ الإشكالية، فدار واحد البرنامج استعجالي كنتكلمو هنا على مليارو 500 مليون درهم اللي دار باش أننا نضمنو أنه ما يكون أي وقع وتكون الجودة ديال الماء اللي غيوصل للمواطنين والمواطنات اللي وصل للسد ديال أبي رقراق.

المرحلة الأولى، راه في شتنبر راه غتكون جاهزة، قبل ما تبدأ الموسم ديال عصر الزيتون، والمرحلة الثانية غتدار إن شاء الله خلال السنة المقبلة باش غنحولو أكثر من 30 محطة ديال عصر الزيتون إلى محطة صناعية بعيدة اللي تكون متوفر فيها كل الظروف الهادفة إلى معالجة هذه المياه.

وبالتالي فيفضل التوجهات الملكية، وبفضل هاذ المشروع المهيكل الأساسي، اللي تيدخل وجمالة الملك في الاجتماع اللي ترأسو حفظه الله ركز على أننا تيخصنا نوصلو الماء حتى لسد المسيرة، أي أنهم ربطو الحوض ديال سبو مع الحوض ديال أبي رقراق والحوض ديال المسيرة باش يمكن لنا نوصلو كذلك الماء للحوض ونوصلو الماء للمناطق الأخرى، وبهاذ الكيفية غنضمنو الأمن المائي، الأمن الغذائي، وفي نفس الوقت كذلك غنوفرو كذلك الماء الصالح للشرب بالنسبة لكل المواطنين وكل المواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي عبد الإله لفحل، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إننا متفائلون بتبني الحكومة لمقاربة جديدة فيما يخص موضوع الماء، تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، عبر الاعتماد على مصادر بديلة إضافة إلى مصادر الماء التقليدية، لضمان وصول الجميع

وبالتالي نقلصو من الضغط على سد المسيرة، ولكن كان من الضروري أن نديرو هاذ الربط، باش كذلك نسامو في هاذ الإطار.

وهنا كذلك كيخصني نقول لكم بأن هاذ الربط اللي كنتكلمو عليه، فهو الربط اللي فيه 67 كيلومتر، أي أننا غنجيبو الماء من سبو إلى غاية سد سيدي محمد بن عبد الله بـ 67 كيلومتر.

انطلقت الأشغال طبقاً للتعليمات الملكية في شهر دجنبر الماضي، واليوم يمكن لي نقول لكم بأن في شهر غشت غننطلقو بالاستفادة من هذا الربط، تدار في وقت وجيز، كان من المفروض يتدار في 10 شهور، فسرعنا، لأن كان ضغط علينا بحكم كانت سنة إضافية ديال الجفاف، وأنتوما عايشين الأمر الحمد لله، الله سبحانه وتعالى رحمننا بهاذ الشتا فهاذ الأيام الأخيرة، دخلات واحد 150 مليون متر مكعب، ساعدتنا شوية، ولكن هذا ما تيمنعش بأن الضغط لازال قويا على هاذ المناطق.

من جهة أخرى، كذلك تيخصنا نتكلمو كذلك على أنه هاذ الربط بحكم أنه يدار، واللي إن شاء الله غننطلقو فالاستعمال ديالو ابتداء من شهر غشت المقبل، غيمكتنا، هاذي هي النقطة اللي بغيت نركز عليها، غيمكتنا أننا ندخلو ما بين 300 إلى 400 مليون متر مكعب سنويا، وبالتالي أشنو هو الهدف من هاذ العملية؟ ثلاثة الأهداف الأساسية اللي كيخصنا نعرفو:

النقطة الأولى: وهو أن بالنسبة لهاذ المناطق على ما تدار تحلية المياه بالنسبة للدار البيضاء، كنتكلمو على 300 مليون متر مكعب إن شاء الله الأشغال ديالها غننطلق في آخر هاذ السنة، وأنتوما عارفين بأن تيخص على الأقل ثلاث سنين باش أنه تدار هاذ المحطة ديال تحلية المياه، غنضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة لكل هاذ المناطق ديال الرباط وديال الدار البيضاء، خصوصا أن مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء، دار ربط ما بين الدار البيضاء الجنوبية والدار البيضاء الشمالية، باش أن نبدأو نعطيو الماء من أبي رقراق للمنطقة الدار البيضاء الجنوبية فعوض ما نخذوه من سد المسيرة.

وهذا كذلك، اللي تيدخل في إطار هاذ التصور العام، ولكن اللي مهم كذلك زيادة على الماء الصالح للشرب اللي غنضمنو لهاذ 12 مليون نسمة، وهو غادي نديرو أمر آخر، وهو أننا غادي نوفرو الماء للسقي، وبالتالي اليوم مثلا السنة الماضية، اخذينا من سد بين الويدان 180 مليون متر مكعب، ما اخذوهاش السنة المقبلة، وبالتالي هاذك المياه 180 مليون متر مكعب غتبقى فقط للسقي، وغنضمنو السقي بالنسبة، وكذلك الشأن بالنسبة للسد ديال أحمد الحنصالي، وبالتالي غنضمنو السقي للمنطقة ديال دكالة، غنضمنو السقي بالنسبة للمنطقة ديال بني ميرت كنتكلمو على 120 ألف هكتار، وكذلك بني موسى بـ 56.000 هكتار.

إذن باش نعرفو المجهود كبير، وهذا معلوم غادي يكون عندو وقع إيجابي كذلك على الأمن الغذائي وعلى الأسعار، إلى آخره، وهاذو كلها

يكون إن شاء الله مخصص للقطاع الفلاحي، وتعرفوا الأهمية والدور في الأمن الغذائي ومناصب الشغل التي تتوفر الفلاحة والناتج الداخلي الخام التي كتساهم فيه الفلاحة.

نؤكد، السيد الوزير، وأنتم داخل الحكومة أن تستمرو في هذا الورش هذا، أنت زعما، كما يقال، راك زعيم ديال حزب، وماشي أي حزب، حزب عتيد، أنكم أن ترفعو على قضية الماء وتستمرون في نضالكم الداخلي الإيجابي في إطار هاذ الورش هذا، وخصوصا أن السيد رئيس الحكومة واعي بهاذ الأمر هذا، وعاطيه اهتمام كبير وتحت المظلة ديال صاحب الجلالة التي أعطى التعليمات السامية ديالو فهاذ الاتجاه، حتى نكون كذلك رائدين كما كنا رائدين على مستوى تأسيس السدود في عهد المرحوم الحسن الثاني، اليوم أن نكون رائدين كذلك على مستوى تشبيك الأحواض المائية والربط فيما بينها وتخفيف الضغط على السدود التي تأسست حتى تؤدي أدوارها الاقتصادية والاجتماعية.

ونؤكد في الختام، السيد الوزير، بصفتي أحد المنتخبين ديال دكالة نتأكد على المحطة ديال التحلية ديال الواليدية باش تسرعوها لأنني سأبقى أسائلكم في هذا المجال كلما أتاحت لي الفرصة بذلك.

وشكرا لكم والله يعاونكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي حسن، تفضل.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم الذي يعكس مضامينه المجهود المبذول من طرفكم في تحقيق الأمن المائي للمملكة تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى ضرورة إعطاء أولوية قصوى لحل هذه الإشكالية والتعامل معها بكل صرامة وحزم ومسؤولية، وهو ما التقطته الحكومة ضمن تدبيرها المالية 2023.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بإيجابية تبني الحكومة من خلال قطاعكم لعدة تدابير ساهمت في تنزيل المشاريع التي تضمنها البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، الذي رفعت ميزانيته إلى 143 مليار درهم، وكذا تسريع شبكة الربط المائي البيني، وأيضا وثيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر من أجل استدراك الزمن المهدور في الحكومة السابقة، والعمل على إعادة استخدام المياه العادمة لسقي الحدائق والتصدي لظاهرة الأبار

إلى هذا المورد الحيوي والحد من الاختلافات بين المدن والقرى وضمن الأمن المائي والغذائي في جميع أنحاء بلادنا.

وعلى ذكر الحد من الاختلافات بين المدن والقرى فيما يخص التزود بالمياه بشتى استعمالاتها، فالحديث اليوم انتقل من مسألة التفاوتات بين المدن فيما بينها من حيث حجم التزود بالماء واستغلاله على اعتبار أنها تشكل مجالا أكبر لاستغلال المياه سواء للشرب منها أو مياه السقي المخصصة لسقي المساحات الخضراء.

وبفعل عدة عوامل بما فيها الاستغلال المفرط لهذه المادة الحيوية، أضحت مجموعة من المدن تعاني من الإجهاد المائي وخاصة تلك التي تعتمد على المياه الجوفية كمصدر وحيد.

ولتجاوز هاته الوضعية وكحل سريع للتخفيف من حدة الأزمة التي تعرفها المدن نادرة المياه، تم الاعتماد على آلية الربط الداخلي بشبكة مياه الشرب، كحل أثبت نجاعته في بعض التجارب الدولية، في أفق العمل على تنوع مصادر المياه والاستثمار في الموارد البديلة للمياه بدل من الموارد التقليدية.

وفي هذا الباب، لا بد أن نقف عند مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق وأم الربيع، مما سيمكن من تأمين إمدادات مياه الشرب إلى محور الرباط-الدار البيضاء وصولا إلى تانسيفت، مشروع مهيكّل له راهنيته، ونعلم جيدا أن الأشغال على قدم وساق لتنزيله وفق التوجيهات الملكية لصاحب الجلالة في هذا الباب، مما سيمكن من وقف استنزاف الفرشة المائية، إضافة إلى استغلال الحمولة المائية لحوض سبو بدلا من ضياعها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الحقيقة كنا دائما في التساؤلات ديالنا ككنونو قاسيين معكم، وكنونو إلى حد ما شرسين في طرح الإشكاليات التي تتعلق بالماء.

لكن اليوم نصارحكم بأن جوابكم يثلج الصدر، الجواب ديالكم اليوم الحمد لله وكنعتبروه امتدادا للتصريح ديال السيد رئيس الحكومة مشكورا حول تدبير قطاع الماء مباشرة من بعد الاجتماع ديال صاحب الجلالة نصره، والتي تكلم فيه على مجموعة من المحطات ديال تحلية المياه وخصوصا في الشريط الساحلي، والتي غادي تمكن كيف ما قتلو اليوم أنها غادية تخفف الضغط على السدود، وبالتالي الماء غادي

السيد وزيرين المحترمين،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير، أشكركم جزيل الشكر على هاذ التوضيحات ديال هاذ المشروع المهيكل، واللي صراحة يثلج الصدر كما سبق وأن قيل.

واحنا، هو مصدر افتخار واعتزاز لنا كفريق استقلالي، أن السيد الوزير بالدينامية المعهودة عليه، واحنا كنشوفوه بالتوجيه الملكي السامي كان فاشهر 10، وهاذ المشروع المهيكل بدا فاشهر 12، وهو في خضم التنزيل ديالو، وكنظن هناك سرعة الإنجاز وهذا أيضا يحسب لكم، لأنه كنظن أواخر شهر 7 ربما غادي يكون هاذ المشروع قابل للاستغلال.

وكل هذا كبيرهن على الجدية وروح المسؤولية التي يتسم بها السيد الوزير في تنزيل هاذ التوجيه الملكي السامي، خصوصا في قطاع حيوي مثل قطاع الماء، اللي كنعرفو "وجعلنا من الماء كل شيء حي"، اللي هو يلعب دورا أساسيا في تقدم وتنمية الأمم، خصوصا في السياق الحالي اللي كنعرفوه، اللي فالتوجيه الملكي السامي مخرجات النموذج التنموي الجديد، اللي اعطى واحد الأولوية قصوى للدولة الاجتماعية، وهذا شرط من شروط نجاح هاذ التوجه الاجتماعي ديال السياسة العامة ببلادنا والتدبير المعقلن للماء.

هاذ تحويل المياه بين الأحواض، صراحة فكرة مبتكرة جيدة جدا، ونتمنى أن تتلوهما في السنوات المقبلة، لأن هاذ السياق اللي كنعيشو اليوم ديال الجفاف المتوالي، أن خمس سنوات عجاف وأن هاذ السنة أيضا من السنوات الجفاف، كنتمناو أنه في القادم من السنوات مانكونشاي مجبرين على أننا نعالجو هاذ الإشكال كإطفائيين، ولكن بما عهد عنكم السيد الوزير، عارفين بأن هناك برامج اللي تستشرف المستقبل.

وأود أن أطرح التساؤل فيما يخص الأحواض الأخرى، خصوصا حوض زيز-كير-غريس ديال جهة درعة - تافيلالت اللي عرف واحد الخصاص كبير جدا، خصوصا من بعد المخطط المغربي الأخضر، والإنجاز ديال المجموعة ديال الضيعات الفلاحية للتمور وغيرها، وهناك استنزاف كبير للفرشة المائية.

فنتمنى أنه في القادم من السنوات أيضا، تتم يعني بطريقة استباقية معالجة هذا الإشكال قبل، باش مانتمناوش إن شاء الله أنه يكون عندنا، نكونو مجبرين أننا نعالجو هاذ الإشكال اللي تيتطرح بحد.

وكما قلت فهاذ البرامج المهيكلية ديال تحويل المياه بين الأحواض من الأهمية بمكان، خصوصا اعطيتو فكرة على أنه هاذ الفكرة الرائعة ديال أنه كنا كنضيعو فمجموعة ديال الملايين ديال الأمتار المكعبة اللي كتمشي للبحر..

فشكرا جزيل السيد الوزير.

العشوائية، مع رصد ما قيمته 10 مليار و600 مليون درهم ضمن قانون المالية 2023 لتدبير إشكالية ندرة المياه، وتخصيص 10 مليارات درهم لمواجهة تداعيات الجفاف بتعليمات ملكية، وتخصيص 1.5 مليار درهم لتغطية النفقات الإضافية التي يتطلها تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027.

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من هذه المجهودات ومن أجل تجويد المنجز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، نرى في فريقنا أنه لا بد من التنزيل الاستعجالي لحزمة من الإجراءات الهيكلية لضمان الأمن المائي والخروج من وضع الإجهاد المائي البنيوي، نذكر منها:

- أولا، تكييف السياسات العمومية مع موجة الجفاف والالتقائية بين المتدخلين؛

- ثانيا، استثمار التكنولوجيا في تدبير الاستراتيجية المائية والتحيين المستمر لوضعية المعطيات المائية؛

- ثالثا، موازنة الضغط المائي بين المناطق والعمل على تجميع مياه الأمطار وتنقية قعر السدود؛

- رابعا، الكشف عن الخريطة المائية للأقاليم وسيناريوهات التحويل المائي للفائض لتحقيق العدالة المجالية، وضمها العدالة المائية، وهنا أعرج على جهة مراكش- أسفي اللي تتعرف واحد الشح وندرة المياه، السيد الوزير.

وبالرغم من المجهودات التي تبذلها وزارتك مع مجلس جهة مراكش- أسفي مع السلطات المحلية، إلا أنه يجب أخذ الحيطة والحذر من هاذ الإشكال، لأنه هاذ الجهة هي جهة ديال السياحة وتوافد عليها من طرف السياح، سواء الأجانب أو المواطنين، رغم أنه كذلك رغم من محطة محلية المياه أسفي اللي غادي تغطي واحد الحاجيات المائية الصناعية، بالإضافة إلى تزويد المدينة بواحد 70 حتى 80% ديال مياه الشرب.

الإشكالية ديال التأخر في إنجاز، السيد الوزير، السد على واد تانسيفت اللي خلال هاذ السنة تم ضياع واحد 50 مليون متر مكعب خلال هاذ السنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

السي عبد اللطيف، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة الآن للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون على التدخلات الهامة وعلى كذلك دعم العمل الحكومي اللي هو طبقا للتوجهات الملكية السامية في هاذ المجال.

فقط بغيت أولا، نأكد كما جاء فالتدخلات ديال العديد من السادة المستشارون، بأننا اليوم صحيح أن هاذ الربط ما بين الأحواض المائية سيساعد على ضمان الماء الصالح للشرب وكذلك ماء السقي، ولكن فنفس الوقت فهو سيساعد كذلك على حماية الفرشة المائية، لأنه هاذ غيقلل من الضغط على الفرشة المائية، واللي غادي يكون واحد الوقع إيجابي على العديد ديال المناطق، وأنتوما عارفين هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة، لأن الفرشة المائية فهي عرفت واحد الاستغلال مفرط بحكم هاذ خمس السنوات المتتالية ديال الجفاف اللي جعل أنه تراجع ما بين 3 أمتار إلى 6 أمتار ما بين برشيد والمنطقة ديال زاكورة.

نقطة ثانية، وهو أنه اليوم اللي يمكن لي كذلك أن أؤكد أنه بالنسبة للحوض ديال زيز-غريس يمكن نتكلمو بأن الحمد لله هاذ الشتاء اللي كانت مؤخرا جعلت أنه النسبة ديال الماء ديال السدود وصلات لواحد مستوى مهم ديال 31% مقارنة بـ 19%، لأن اليوم واحد 100 مليون متر مكعب، وبالتالي اللي تبيضن الإمكانية ديال الاستهلاك ديال 3 سنوات متتالية ديال الماء الصالح للشرب، وهذا شهر إيجابي بالنسبة للمنطقة.

بالنسبة لتانسيفت كذلك وقع واحد التحسن، اليوم النسبة ديال ملء ديال السدود وصلات 62%، وبالتالي الضغط اللي كان عندنا السنة الماضية فهو أقل مما هو عليه هاذ السنة والحمد لله.

وبالنسبة للقضية ديال واد تانسيفت راه لجنة القيادة اللي تيتراأسها السيد رئيس الحكومة وافقت على البرمجة ديال سد خاص على واد تانسيفت، وبالتالي هاذ الإشكالية إن شاء الله ما غتبقاش مطروحة.

وبالنسبة للبرامج ديال تحلية المياه، فكما تعلمون جلالة الملك أعطى التوجيهات ديالو الصارمة على أساس أننا نديرو واحد البرنامج متكامل وأن يكون إعطاء الانطلاقة ديالو في الشهور والأسابيع المقبلة باش تكون صورة واضحة وباش نضمنو أن يكون هناك حقا عدالة مجالية في مجال الماء في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نواصل الآن مع السؤاليين الموجهين لقطاع التجهيز والماء حول البنية الطرقية واللذان تجمعهما وحدة الموضوع أيضا.

والبداية مع سؤال فريق الأضالة والمعاصرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السي عبد الكريم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهميس:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا السيد الوزير: ما هي الإجراءات المعتمدة لتأهيل البنية التحتية الطرقية ببلادنا؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع لمجموعة العدالة الاجتماعية.

الكلمة لسي المصطفى الدحماني، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سؤالنا لكم يتعلق بتأهيل البنية الطرقية الوطنية، إقليم سطات نموذجاً؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤاليين معا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشارين المحترمين.

فبالنسبة للقضية كما تعلمون، المغرب عندو واحد الرصيد ديال 57 ألف كيلومتر من بينها 1750 كيلومتر ديال الطرق السريعة و1800 كيلومتر من الطرق السيارة.

نمر الآن للتعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي عبد الكريم، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الوزير المحترم،

كنسجلو بارتياح المعطيات التي اعطينا ومأمنين بالمجهودات التي كنتقومو بها فهاذ المجال الطريقي التي هو واسع بكل الأصناف ديالو، لا الطرق السيارة ولا الطرق السريعة الحمد لله اليوم طريق تزنييت- الداخلة، واحد المفخرة للمملكة، التي قمنا بواحد الزيارة ديالها فيها أورايش جد مهمة التي خصكم تعرفو بهاذ المشاريع.

كذلك سمعنا الطريق السيار الناظور-كرفيف التي في القريب إن شاء الله، هاذي أورايش جد مهمة، ثم الانفتاح ديال الوزارة في مجموعة من الأقاليم فتح أورايش جديدة.

السيد الوزير،

حطيتي الأصعب على نقطة جد مهمة هي الصيانة وقبل الصيانة ديال الطرقات في مختلف المجالات، الدراسة، أنا كنعول الدراسة قبل ما تنجز لأبي مشروع طريق لازم ما تكون واحد الزيارة مرفقة بزيارة ميدانية ديال مكاتب الدراسات لمكان إنجاز أي طريق على الصعيد الوطني.

فهاذ الزيارة الميدانية كنعرفو مجموعة من الأمور، أولاً كيطلع على المخاطر التي دايرة على طول ذيك الطريق، لا من حيث السيول لا من ناحية.. وكذلك عندكم مصلحة جد مهمة التي كترأسوها كذلك أنتم السيد الوزير ديال الحماية ديال الفيضان التي خص تواب واحد الدراسة، التنسيق مع المياه والغابات، التنسيق مع وزارة الفلاحة ديال التشجير، عملية التشجير حتى هي كتحسي ذيك البنية التحتية الطرقية وكتخلها فواحد..

فالصيانة، السيد الوزير، واخا كنعرفو أورايش جد مهمة الآن ديال الصيانة على الطريق السريع ما بين الحسيمة-تازة، الطريق السيار فاس-مكناس التي جبدتوها في مجموعة من المداخلات ديالكم أنها نقطة سوداء، فكزيدو نأكدولكم أن هاذ العملية ديال الصيانة هي أهم حاجة باش يمكن لكم تحافظو على واحد الرصيد ديال الطرق التي هو جد مهم سواء إقليمي أو جهوي على صعيد المملكة.

كذلك، السيد الوزير، لابد من تعزيز بعض الأقاليم بالموارد البشرية الكافية والتجهيزات الأساسية التي غتقوم وتسهر بهاذ العملية التي أشرتولها السيد الوزير ديال الصيانة، فكايين بعض الأقاليم التي هي ضعيفة ما عندهاش الإمكانيات البشرية اللازمة، الحمد لله تقدرو تفكرو في إعادة انتشار الكفاءات التي عندكم على صعيد الوزارة في المملكة وترسلوها للأقاليم التي عندها خصاص، ثم التجهيزات التي غتخطوها في مجموعة من المرائب التي ممكن بها تسهال العملية ديال

التي أسامي في هذا الإطار هو أنه هاذ الطرق التي هي معبدة، نسبة مهمة منها فهي معبدة ومن الضروري أن نقوم بصيانتها، وفي هذا الإطار يمكن لي نقول لكم بأن هاذ السنة فخصصنا 47% ديال الميزانية ديال الوزارة لصيانة الطرق، بل أكثر من ذلك فالفكرة الأساس وهو أننا ننجزو على الأقل واحد 2000 كيلومتر ديال الصيانة ديال الطرق، زيادة على صيانة 50 منشأة فنية.

ينبغي كذلك التذكير، أن هاذ الأمر التي هو مطروح والتي هو عندو واحد الأهمية قصوى تبين لنا بأن اليوم عندنا واحد النسبة ديال 60% ديال الطرق التي هي المستوى ديالها فهو ممتاز أو التي يكون مقبول، وبالتالي عندنا واحد المجهود كبير التي تيخصصنا نحسنوه، وبالتالي قررنا أن هاذ السنة إن شاء الله نحاولو نوصلو للنسبة ديال 66% ديال الطرق التي تكون في المستوى التي تكون حسن أو ممتاز، وهذا يدخل في إطار التحسن ديال الطرق في بلادنا.

ونقطة أخيرة، وهو أنه بالنسبة للوزارة فلأول مرة قررنا أن ندرج واحد النقطة التي هي مهمة وهو صيانة الطرق القروية التي أنجزتها الوزارة، أنتم عارفين بأن الوزارة دارت المخطط الأول والمخطط الثاني ديال الطرق القروية، التي وصلات لواحد 25 ألف كيلومتر، وتبين بأن هاذ الطرق عرفت واحد التراجم فالجودة ديالها، وبالتالي قررنا أن داخل الميزانية ديال هاذ السنة ندخلو كذلك صيانة الطرق القروية التي أنجزتها الوزارة.

أما بالنسبة للطرق غير المصنفة، فاحنا تنشغلو على 2 ديال الأمور:

الأمر الأول وهو أننا قررنا أننا أولاً نراجعو هاذ التصنيف، باش أننا نفتحو المجال أكثر لعدد من الطرق باش أنه يتم تصنيفها، ومن جهة أخرى وهو مع الجهات وتنشكر السادة رؤساء الجهات والسيدة رئيسة الجهة على أنه دخلو معنا فهاذ الفكرة، أننا نخصصو واحد النسبة من الميزانية في إطار مخططات التنمية الجهوية إلى صيانة الطرق القروية في إطار شراكة مع الوزارة.

وهذا غيكون عندو واحد البعد جد إيجابي، لأن أنتم عارفين بأن في برنامج تقليص الفوارق المجالية فتم إنجاز واحد 11 ألف وغيوصلو لواحد 17 ألف كيلومتر، والمشكل وهو شكون التي غيقوم بهاذ الصيانة ديال هاذ الطرق؟ وبالتالي من بعد 4 سنين، 5 سنين هاذ الطرق ما غتبقاش الواحد يمكن لو يستعملها إلى ما قمناش بالصيانة ديالها.

ولذلك، السادة الرؤساء مشكورين فهو تفاعلو مع هذا التصور وكايين البعض منهم على الأقل التي درنا معهم الشراكة في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونحن الآن، السيد الوزير المحترم، يعني نشارف سنة 2023، فنعتقد على أن التأخير يعني فترة زمنية أخرى سيعقد من الوضعية الكارثية ديال هاذ الطريق 308، على مستوى هاذ المقطع تحديدا اللي كيتواجد فالجماعة ديال "كيسر" ما بين المحور ديال سطات البروج. أرجو أن تسرعوا إنجازها هاذ الورش الذي هو في حاجة ماسة بالنسبة للساكنة.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبين معا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدين المستشارين.

أنا أولا، بغيت نرجع لبعض النقاط اللي تفضلتو بها.

النقطة الأولى، وهو أننا منذ البداية انخرطنا فهاذ المنطق ديال العدالة المجالية، هذا اللي جعل أنه حاولنا كل ما أمكن أننا نوضعو الخارطة ديال الطريق بخصوص الطرق اللي غنقومو بها انطلاقا من الانتظارات ديال الجهات.

وبالتالي، درنا لقاءات مع كل الجهات على أساس نعرفو ما هي الأولويات ديالهم، وباش كذلك نحاولو كل ما أمكن يكون واحد التنسيق، باش تكون واحد الفعلية، لأن اللي أساسي ماشي هونديرو واحد الطريق فواحد المخطط الجهوي، اللي أساسي هو نطبقوه على أرض الواقع، وهذا معلوم غيساعدنا على حل هاذ الإشكالية ونقلصو الفوارق ما بين الجهات.

النقطة الثانية، أنتوما عارفين مع الميثاق الجديد ديال الاستثمار، راه الميثاق الجديد للاستثمار اللي دخل هاذ البعد التراي إلى ماكانش داخل هاذ البعد ديال التجهيزات التحتية لمواكبة هاذ الجاذبية بحال إلى مادرنالو، وبالتالي فمن بين الأمور اللي ركزنا عليها وهذا منظور جديد اللي دخلناه، وهو المنظور المتعلق بفك العزلة على الأقاليم، كيفاش نربطو ما بين الأقاليم فيما بينها باش يمكن لنا نوصولو للنتائج المرجوة، وبالتالي العديد من الطرق السريعة، العديد من الطرق وسعناها باش يمكن لنا ندخلوها هاذ الهدف، وغتأحي فرصة باش نعطيكم معطيات فهاذ الإطار.

نقطة ثالثة، وهو أنه القضية ديال مكتب الدراسات، أنا معك 100% وهو اللي يمكن لي نقول لكم بأن تنشغلو على أننا بحال إلى كنديرو

الصيانة.

والحمد لله اليوم بكل افتخار واعتزاز أن المغرب مشى بعيد فهاذ المجال الطريقي.

والله يوفق السيد الوزير.

وشكرا جزيلاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية، السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم.

لابد من تسجيل تقديرنا لكم على المجهودات التي تقومون بها في مجال التعاطي مع إشكالية الماء، لكن من حقنا أن ننبه إلى أن ورش تأهيل البنية المائية لا يقل أهمية عن ورش تأهيل البنية الطرقية ببلادنا.

فإذا كان الماء عصب الحياة ومصدرها، فإن الطرق هي أساس كل تنمية، وأن السعي نحو تكريس عدالة مجالية في مجال الماء يجب ألا ينسينا أو يثني عزمنا عن تكريس عدالة مجالية في مجال البنية الطرقية.

فهذه الأخيرة تعتبر من الأوراش الكبرى التي تعكف بلادنا على إنجازها في الوقت الراهن، وهو ما مكن من تحقيق إنجازات معتبرة، غير أن الشبكة الطرقية في عدد من الأقاليم مازال في وضعية سيئة كإقليم سطات، حيث تشتكي ساكنة الجماعات المتواجدة بالإقليم من الحالة المهترئة التي توجد فيها عدد من المقاطع الطرقية، كالطريق الوطنية الرابطة بين البروج وقلعة السراغنة، الطريق الجهوية الرابطة بين البروج وسطات، الطريق الجهوية الرابطة بين البروج والفيقيه بنصالح، وغيرها من المقاطع الطرقية الأخرى التي توجد في حالة سيئة، فنرجو أن تقوموا بما هو مخول لكم السيد الوزير في هذا المجال.

أغتنم هذه الفرصة، لأعيد تذكير سيادتكم، السيد الوزير، على أنكم على مستوى واحد الإصلاح ديال الطريق الجهوية رقم 308 الرابطة بين البروج وسطات على مستوى مقطع واد خنيبة، التزمتتم مشكورين على أن الوزارة قامت بالدراسة المتعلقة ببناء قنطرة على هاذ الواد اللي مسعى خنيبة، اللي كنتعتقدو على أنه غيعالج المشكل ديال البنية الطرقية، وأيضا يعالج الإشكاليات المتعلقة بالماء واستثمارها ذوك المياه اللي كتر من هاذ الواد، والتزمتو على أنه رصدتوها هاذ المشروع، يعني تقريبا 2000 مليار سنتيم، وأن الأشغال ستبتدئ بداية سنة 2023.

تصنيف المقاولات، يكون عندنا تصنيف ديال مكاتب الدراسات.

بل أكثر من ذلك، غادي نعطيو، إن شاء الله، من هنا إلى آخر الشهر، كل الاختصاص اللي كانت أساسا تدار في المركز غادي تبدأ تدار جهويا، باش المدير الجهوي يكون عندو الوسائل الكافية والموارد البشرية الكاملة باش يقوم بالواجب ديالو، 80% ديال الصفقات العمومية غتبدأ تدار جهويا، لأن احنا كنعثقو في اللامركزية، وتنعثقرو بأن أهل مكة أدري بشعابها، وبالتالي يمكن الواحد يخدم بكل فعالية فهاذ المناطق، ودرنا اتفاقية كذلك مع الوكالة ديال المياه والغابات باش تواكبنا بالنسبة لهذه المشاريع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى السؤال السابع موضوعه "الأوضاع الحالية والمستقبلية للعاملين بقطاع الطرق السيارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

تفضلي الأستاذة مريم.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم عن الأوضاع الحالية والمستقبلية للعاملين والعاملات بقطاع طرق السيارة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالنسبة لهاذ السؤال أنا اللي يمكن لي نأكد لكم بأنه أولا هاذ النقطة كانت طرحت في إطار التصورات المستقبلية، وبحال اللي تفضلتو وخصوصا مع التطور اللي كاين، اللي انتوما عارفين بالنسبة لما هو العمل في إطار الطرق السيارة بـ "جواز"، هذا كان تساؤل واش هذا غيكون عندو واحد الوقع سلبي على الناس اللي تيشغلوه فهاذ الشركة.

الوطنية.

اللي يمكن لي نقل لكم وهو 3 الأمور باش نكون واضح معكم:

النقطة الأولى، وهو أنه هاذ النسبة ديال التطور ديال "جواز" فهي وصلت لواحد لحد ديالها، يمكن نقولو اليوم بأن وصلنا لواحد 58% يمكن نوصلو إلى 60%، وبالتالي اليوم الوضعية هي كالتالي، لأن كاين واحد التقاليد، الكيفية ديال الاشتغال اللي تتجعل أنه تضمن أنه هاذ التخوف اللي يمكن يكون فهو اليوم يمكن نقولو بأنه أصبح محدود.

نقطة ثانية، وهو أنه ملي كانت، وانتوما عارفين ملي جات الإشكالية ديال "كوفيد" وقع واحد التراجع كبير بالطبع ديال الموارد ديال الشركة، رغم ذلك فما كاين أي نقص في الموارد البشرية، بالعكس بقات الموارد البشرية مستقرة خلال هاذ السنوات.

نقطة ثالثة، وهو أنه هاذ "جواز" والاستعمال ديال "جواز" خلق كذلك فرص شغل جديدة، لأنه تعطات الإمكانية للشباب اللي هم تيشغلوه في الشركة على أساسا أنهم يقوموا بأعمال في هذا الإطار باش أنهم ببيعوه هاذ "جواز"، وهذا ساعد كذلك على خلق فرص الشغل جديدة.

ولكن اللي يمكن نأكد لكم وهو أننا، وهذا هو الأساس اللي تيخصنا نتكلمو عليه، وهو أنه نتكلمو بحال إلى كانت الشركة غتبقى واقفة، احنا لا، دخلنا أولا في الطريق السيارة الجديدة اللي تكلمنا عليها ما بين كرسيف والناضور، عندنا طريق سيار اللي غنخدمو عليها، إن شاء الله، وغنطلقوها السنة المقبلة ما بين الرباط والدار البيضاء اللي هي تكون داخلية، زيادة على طرق سيار أخرى اللي تيشغلوه عليها بحال مراكش وما بين مراكش وفاس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلي أستاذة..

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديا لكم خاصة فيما يتعلق باستعمال بطاقة "جواز".

لكن كنعثقوه احنايا وتلاحظوه استفزاز نتاع مستعملي الطرق السيارة اللي غير حاملي لهاذ بطاقة "جواز"، خاصة في أوقات الذروة، واحنايا البارحة أعطينا الانطلاقة نتاع عملية "مرحبا" والعطلة الصيفية وعيد الأضحى على الأبواب.

ولكن، السيد الوزير، فاحنايا تنلاحظوه أنه كاين خروقات في التسيير والتدبير، هما سمات أساسية في إدارة الشركة الوطنية للطرق السيارة

أنا بسرعة أولا احترام تام للميثاق الاجتماعي.

ثانيا، أن تدار طلب عروض بالنسبة لشركات المناولة وتم التأكيد على أنه من الضروري أنهم يبقوا يحافظو على الحقوق المكتسبة ديال الموظفين فهاذ المنطقة، وهذا ما تم وهذا اللي تبيين بأن كاي إرادة قوية لاحترام الميثاق الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نتقل إلى السؤال الثامن موضوعه "مآل تثنية عدد من محاور الطرق الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلي أستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

انسجاما مع الدينامية الكبيرة التي تعرفها بلادنا في سبيل تعزيز البنية التحتية الطرقية، خاصة في المحاور التي تربط بين عدد من المدن المهمة كمحور القنيطرة وسيدي قاسم، وفاس-تاونات، وفاس-سيدي قاسم، ووزان وسوق الأربعاء.

السيد الوزير المحترم،

متى ستتم برمجة تثنية هذه المحاور؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالنسبة لهذا الإطار، أنتم تعلمون بأننا نشتغل على برنامج مهم ديال تثنية الطرق، ففي هذا الإطار فعندنا الطريق ديال إقليم سيدي بنور، في إقليم المحمدية، في إقليم شفشاون، في إقليم كذلك تزيت وبونعمان، ما بين طانطان وواد الواعر، وكذلك نشتغل على تثنية المحور الطرقي كذلك الرابط ما بين سيدي يحيى وسيدي سليمان، وما بين سيدي يحيى وكذلك ما بين سيدي سليمان وسيدي قاسم، زيادة

بالمغرب وهو ما تيعاني منو ليس فقط مستخدمها بل حتى عمال وعاملات شركات المناولة المتعاقدة مع (ADM¹) ومحميين بالميثاق الإجتماعي المصادق عليه منذ 2018 من طرف الوزارات نتاع التجهيز، الداخلية، التشغيل، المالية، والإدارة العامة نتاع (ADM) ونقابة الاتحاد المغربي للشغل اللي تتمثل 100% في هذا القطاع.

فرغم كل البلاغات والبيانات والرسائل والأسئلة الموجهة إليكم السيد الوزير، الأمين العام، لم يتم تحريك أي ساكن، فالميثاق الذي إن كان الهدف منه ترسيخ السلم الاجتماعي وضمان الجودة واستمرارية الخدمات المقدمة للمرتفقين وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للأجراء، تماشيا مع إرادة بناء الدولة الاجتماعية، كان له نصيب الإقبال من طرف المدير العام.

فما مصير جمعية الشؤون الاجتماعية؟ هل سيرفع الحظر عنها السيد الوزير؟

قاعدة التوافق فشلت، السيد الوزير، ومعكم المدير العام على تنزيلها بما فيها ذات الخيارات الاستراتيجية، حيث التراجع والتجاوز الممنهج الذي يقوم به المدير العام، فعوض إبرام عقود طويلة الأمد مع شركاء استراتيجيين مؤهلين في ميدان استغلال الطرق السيارة والمهن ذات الصلة بها، تم الانحياز بالصفقات القصيرة المدى، الشيء الذي يعمق ويكرس للهشاشة في التشغيل ويعتبر تنصلا عما التزمت به الأطراف الموقعة على الميثاق الاجتماعي، شركات لها تخصص النظافة والحراسة تسيير أنشطة ذات طابع إداري، مالي تجاري، أمرينضاف إلى رصيد التجاوزات المسجلة في هذه الشركة.

السيد الوزير،

إن اختيار التشغيل بالمناولة من طرف الشركة الوطنية للطرق السيارة هو هروب وتهرب من تحمل المسؤولية الاجتماعية.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نحملكم المسؤولية التاريخية في عدم التدخل العاجل وفتح الحوار لتزيت بنود الميثاق الاجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

¹ Société Nationale des Autoroutes Du Maroc

نسعى اليوم في إطار الجهوية المتقدمة لتداركها، ونحن على الطريق، وفي هذا الباب ومتفائلون.

ومن ضمن المجالات التي لم يستفد منها الإقليم، قطاع الطرق، فالإقليم لا يزال معزولا، وأقول معزولا على اعتبار أنه الإقليم الوحيد ضمن الأقاليم الثمانية بجهة طنجة - تطوان- الحسيمة، على الأقل غير مربوط بطريق وطني، وأعني هنا الطريق الوطني رقم 1.

فإن ساكنة وزان تناشدكم السيد الوزير، بإعادة النظر في مشروع توسعة هذه الطريق لصالح تثنيها، باعتبار أن هذا الخيار الأخير له قيمة إضافية أكبر.

وعلاقة بما قلتم بخصوص المعايير التي تأخذونها بعين الاعتبار من أجل يعني إحداث أو تثنية هذه الطرق، أقول أن عدد العربات كاف، أقول أن البعد التنموي حاضر، لأننا لنا منطقة الأنشطة الاقتصادية نحن بصدد تنزيلها.

أقول كذلك أن الغاية الاستراتيجية أن فك العزلة، فك العزلة كذلك قائم السيد الوزير.

إذن أيضا من مطالب ساكنة وزان تطالب أيضا بتثنية الطريق الوطنية رقم 13 من فاس إلى الشاون عبر وزان، والتي توجد في حالة سيئة، فبتأهيل هذه الطرق سيتأتى فك العزلة عن هذا الإقليم العريق تاريخيا والفتي إداريا، مما سيمكنه من استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية كذلك وتنميته اقتصاديا وسياحيا.

هذا المطلب تجمع عليه كل مكونات الإقليم، إيماننا منها بضرورة أعمال العدالة المجالية في إطار الجهوية المتقدمة التي تنهجها بلادنا وتنزيلا لمضامين النموذج التنموي الجديد الذي يقطع مع منطق المركز والهامش.

غير أن السيد الوزير، قبل ما نقطع الكلمة ديال.. لابد أن أنه، كلمة طيبة في حق السيد الوزير.

أولا، أشيد بالجهود واتساع الصدر ديالو والتجاوب ديالو وكذلك سرعة التنفيذ والبرمجة ديالو للطريق، لتثنية واحد الطريق صغيور ديال واحد يعني داخل وزان، باتجاه وزان في اتجاه الرباط على أربعة ديال الكيلومترات، باقي لنا 39 كيلومتر، السيد الوزير، ننتظر تجاوبكم باش تكمل الخير ديالك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

التعقيب، السيد الوزير تفضلوا.

على المحور الطرقي ما بين فاس وتاونات اللي انطلقت الأشغال فيه.

بالنسبة للنقط الأخرى، فنحن نشغل مع الجهات كما سبق لي أن ذكرت على تحديد ما هي الأولويات ديالها على أساس أننا ندرج العديد من الطرق التي تحترم 3 أشياء، بالنسبة للتثنية:

أولا، أن يكون هنالك عدد ديال العربات الكافي في هذا الإطار، باش الواحد يضمن أنه يكون هنالك ضرورة لذلك؛

ثانيا، أن يكون هناك البعد التنموي اللي يكون حاضر، هذا من بين الأمور كذلك اللي تم التركيز عليها في إطار مثلا ما هو مرتبط بالمناطق الصناعية، ما هو مرتبط كذلك بما هو متعلق مثلا بالمجال الفلاحي، إلى آخره.

ونقطة ثالثة، وهو أن يكون هنالك غاية استراتيجية من أجل فك العزلة على بعض الأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

الأستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، يحق لنا أن نفتخر بالتراكم الإيجابي الذي حققته بلادنا في مجال الطرق، بفعل المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارتك في هاذ المجال، والمؤطرة برؤية مولوية سديدة، وسمت عهد جلالته التي تروم بناء دولة حديثة، تقوم على تشييد الطرق بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات بغرض توفير البنية التحتية الضرورية والملائمة لبناء اقتصاد حديث، مستقطب للاستثمارات الأجنبية الوطنية الكبرى، مما يجعل منا اليوم قوة اقتصادية إقليمية معترف بها.

غير أنه في إطار الإستراتيجية التي تنهجها وزارتك في هذا الباب، يتم أحيانا تغييب المقاربة المجالية، عندما يتم استثناء بعض الأقاليم من ضمنها إقليم وزان، بحجة الكلفة أو التكلفة، مما من شأنه أن يجعل الإقليم خارج سياق الدينامية الوطنية الهامة التي تشهدها بلادنا على مستوى تطوير بنياته التحتية.

فمن قبل ساهم أو فوت جور الجغرافية وتبعية الإقليم لسنوات عدة لأقاليم أخرى مختلفة قبل أن يتم رفعه إلى مستوى الإقليم بجهة الشمال، فوتت عليه هذه الإكراهات تراكمات في مجالات عديدة،

السيد وزير التحيز والماء:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة المستشارة على التدخل الهام وعلى كذلك الترافع الكبير.

أنا اللي يمكن نأكد لكم، وهو أنه اليوم هاذ الأولويات اللي حددتها درنها في إطار التوافق مع الجهة ومع المنتخبين ديال الجهة.

نقطة ثانية، أن وزان اعطيناها كذلك مكانة خاصة، راه درنا أولا، باش أننا نحافظو على وزان من الفيضانات، الحفاظ على الفيضانات هذا من بين الأمور اللي اشتغلنا عليها.

ولكن زيادة على هذا الأمر، فاحنا مشينا في إطار ديال توسيع الطريق باش من وزان لسوق الأربعاء وكذلك القصر الكبير باش أننا نفكو العزلة على المدينة ديال وزان.

زيادة على ما قمنا به كذلك في إطار المشاريع الكبرى التي ستمكن هاذ الإقليم، هو والأقاليم في الواقع ديال الشمال كلها، باش أنها تعرف واحد التطور مهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى السؤال التاسع موضوعه "تنزيل البرنامج الوطني للربط بالماء الشروب برنامج 2020-2027" في الشق المتعلق بإنشاء محطات لتحلية مياه البحر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي جواد تفضل.

المستشار السيد جواد الهاللي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

أيضا، نسائلكم السيد الوزير، عن آجال إنشاء محطات لتحلية مياه البحر إضافية، خصوصا وأن بلادنا تتعيش واحد الفترة ديال الجفاف حادة وغير مسبوق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة للمحطات ديال تحلية المياه، أنتم تعلمون بأن جلالة الملك أعطى توجيهاته السامية على أساس أننا نعطيو لتحلية المياه واحد مكانة أكبر، علاش؟

لأن هاذ تحلية المياه غتساعد أولا لضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للمناطق الساحلية.

ثانيا، أنه غتقلل من الضغط على السدود وبالتالي غتضمن الماء الصالح للشرب كذلك للمناطق القروية وللمدن الداخلية وكذلك غتوفر الماء للسقي بالنسبة للفلاحة.

وفي هاذ الإطار، فكاين العديد من البرامج التي أعطيت الانطلاقة ديالها، هنالك المحطة ديال، إن شاء الله، الداخلة اللي انطلقت الأشغال ديالها، عندنا المحطة ديال الدار البيضاء اللي غتنطلق، إن شاء الله، في آخر هاذ السنة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص، غنطلقو كذلك واحد مشروع مهم ديال 250 مليون متر مكعب بالنسبة للمنطقة ديال الشرق، في الناظور، إن شاء الله، خلال أواخر ديال هاذ السنة، باش أنه يكون واحد الطلب عروض في هاذ المجال، هنالك كذلك العديد من المحطات في المنطقة ديال سيدي إفني، المنطقة ديال تزنييت، المنطقة ديال الصويرة، إلى آخره من المدن الساحلية.

والهدف الحقيقي، وجلالة الملك ركز على هذا الأمر، وهو أننا نعمل جاهدين باش من هنا لأواخر سنة 2027 تكون عندنا واحد النسبة مهمة، زيادة على المحطة الثانية ديال أكادير اللي ما تكلمتش عليها اللي هي كذلك مبرمجة، باش تكون عندنا واحد العدد كبير ديال المحطات لتحلية المياه اللي غيضمنو على الأقل واحد 50% ديال الحاجيات ديال الماء الصالح للشرب بالنسبة لبلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى تعقيب الفريق المحترم، السي جواد تفضلوا.

المستشار السيد جواد الهاللي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الجواب ديالكم فيه مجموعة من المعطيات الملموسة والحقيقية

ما نطولش عليكم.

النقطة الأولى، بخصوص القطاع الخاص فأنتم تعلمون بأن غالبية هذه المحطات، إن لم نقل جلها، فهي سيتم إنجازها في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

النقطة الثانية، وهو أنه اليوم التوجه واضح اللي أعطى جلالة الملك وهو أن يكون هنالك استعمال الطاقات المتجددة اللي عندها أقل تكلفة، لا الطاقة الريحية ولا الطاقة الشمسية، وغدا طاقات أخرى إذا تواجدت.

وهذا من بين الأمور اللي غيتم التركيز عليها في هاذ الإطار، بل الهدف وهو أننا نجيبو الناس ملي غنعطيو واحد التصور واضح ديال البرامج اللي غتدار هاذ السنة، الناس غيجيو يستثمرو باش يديرو الطاقات المتجددة باش يبيعو لتحلية المياه بأقل تكلفة، وهذا هو الهدف، وغنقلصو الثمن بالنسبة للمواطنات والمواطنين باش ما يكونش واحد الإرتفاع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال العاشر والأخير موضوعه "تدبير العجز المائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.
تفضل السي لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

عن العجز المالي نساثلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في الواقع تدبير العجز المائي فهو جلالة الملك أعطى تصور واضح وخارطة الطريق في هذا الإطار.

النقطة الأولى وهو مواصلة وتسريع وتيرة إنجاز السدود الكبرى، وفي هذا الإطار يمكن لي نقول لكم بأن السدود اللي هي مبرمجة عندنا 18 سد، فحاولنا نقلصو المدة الزمنية من أجل إنجاز هذه السدود بستة شهور إلى سنة ونصف.

والمطمئنة للبلاد، وك يظهر بأن اخذيتو هاذ المشكل ديال ندرة المياه بجدية كبيرة ومشيتو للمسائل العملية اللي كتضمن إستراتيجية واضحة، ميزانية كبيرة وأولويات مدروسة.

نشكركم لأنكم وضعتم التوجهات الملكية في هاذ الموضوع في طور التنفيذ بدون انتظار، ونحن نتابع منذ 2009 العناية السامية الفائقة اللي تيعطها صاحب الجلالة، نصره الله، في هاذ الموضوع.

وذاك الشئ علاش بدا المواطن تلاحظ الآثار الإيجابية لسياسة محطة تحلية مياه البحر، وخير مثال محطة شتوكة التي جاءت في الوقت المناسب جدا.

وفهاد المناسبة نبغيو نشكرو أطر وزارة الفلاحة اللي ساهمو في إخراج هاذ المشروع العملاق إلى الوجود.

وأنا مقتنع، السيد الوزير، بأن حكومتكم غادية بالسرعة المطلوبة في إنجاز محطات تحلية أخرى على غرار الصويرة، الدار البيضاء، الناظور، أسفي، الداخلة والواليدية.

اسمحولي أن أبدي بعض الملاحظات فهاد الإطار، الملاحظة الأولى هي المحطات هاذ المحطات غتكون مفيدة أكثر إلى استطعنا نتغلبو على مشكل الطاقة التي تتشغلها والتي تقدر ما بين 45 و50% من تكلفة الإنتاج، وهنا كنعرفو بأنه جلالة الملك نصره الله أوصى بضرورة تخفيض تكلفة إنتاج الماء باش تكون في متناول الجميع وبثمن مناسب.

كنظن أنه الملاحظة الثانية، السيد الوزير، تنظن أنه يجب فتح مجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء محطات التحلية، خاصة وأن لدينا 3500 كيلومتر من الشواطئ البحرية، ولهذه الغاية يجب منح تحفيزات ضريبية ومالية.

الملاحظة الثالثة يجب القيام بأبحاث علمية في تأثير تشغيل هاذ محطات التحلية على الثروة السمكية من جراء تزايد ملوحة البحر، لأنه لحد الساعة لا توجد معطيات واضحة في هذا الموضوع.

مرة أخرى نعتقد، السيد الوزير، بأن بلادنا من خلالكم بإمكانها إيجاد حل جذري ومناسب ودائم لمشكلة ندرة وخصائص المياه، سواء تلك الموجهة للشرب أو للسقي أو للمجال الصناعي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على النقط اللي تفضلت بها، أنا بسرعة باش

الفرشة المائية.

السيد الوزير،

إن المشاريع التي تتحدثون عنها يساهم في إنجازها كفاءات لم تجدوا في أجنحتكم وقتاً للإنصات إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم، فإلى متى ستظلون خارج تغطية مؤسسة الحوار الاجتماعي؟ الحوار الاجتماعي المنتج يؤدي إلى نتائج يكون فيها التزام من بعد.

هذا بالإضافة، السيد الوزير، إلى قيام الحكومة بإفراغ قطاع الماء من عدة صلاحيات راکمت فيها تجارب لسنوات، تحويل الماء من حوض سبو إلى حوض أبي رقراق والسدود الصغرى.

السيد الوزير،

فهل سيتم إقبار هذا القطاع والتخلي عنه تماماً؟

فمنذ أكتوبر 2019 تم إحداث مديرية مؤقتة للإشراف على إنجاز المركب المائي لبني منصور بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، لكن كل المعطيات أظهرت فشل هذا المشروع.

السيد الوزير،

هناك اختلالات في تدبير الموارد البشرية، خصوصاً فيما يتعلق في التعيين في المناصب المسؤولة.

لذلك، السيد الوزير، في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقترح:

- إرساء حكمة ذكية ومندمجة وفعالة لتضمين تدبير جيد ومستدام للموارد المائية؛

- وربط المسؤولية بالمحاسبة والعناية بالعنصر البشري الذي يعد فاعلاً أساسياً لإنجاح أي استراتيجية تنموية؛

- وضع برنامج وطني لضمان النجاعة المائية للمشاريع الاستثمارية في المجالات الفلاحية والصناعية والسياحية، مع تعزيز وتحديث عملية صيانة السدود؛

- عقلنة السقي ومنع الزراعات التي تستنزف الفرشة المائية والمياه السطحية، خصوصاً بالمناطق الهشة؛

- التدقيق في تراخيص عملية حفر الآبار أو إنجاز المنشآت التي تؤدي إلى استنزاف مخزون المياه، وإنجاز بنك للمعطيات بهذا الخصوص، والتعامل بحزم إزاء كل عملية حفر دون ترخيص؛

- العمل على إحداث غرفة خاصة للبت في الجرائم المتعلقة بالثروة المائية، وتكوين قضاة متخصصين في هذا المجال لتسريع تطبيق القانون؛

- الاهتمام بالوضعية الصعبة لوكالات الأحواض المائية، مع ضرورة مراجعة النظام الأساسي بشكل يتناسب مع المهام والصلاحيات التي

النقطة الثانية وهو العمل على التركيز على تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة باش أننا نضمنو كذلك الماء الصالح للشرب، ونقلصو من الضغط على السدود بالنسبة لمعالجة المياه العادمة وغندوزو إلى 100 مليون متر مكعب في أفق سنة 2027.

النقطة الثالثة وهو الاقتصاد في الماء، والاقتصاد في الماء نكونوا واضحين، عندنا الضياع كثير، لا بالنسبة للماء الصالح للشرب، بالنسبة للقنوات اللي تتسيل ما بين 30 إلى 40، 45% حسب المدن وعندنا كذلك بالنسبة للفلاحة اللي هي تتمشي فيها واحد على الأقل 50% ديال المياه، بالتالي تيخصنا نقصو ونحسنو المردودية ديال هاذ القنوات.

ومن جهة أخرى كذلك، أننا نراجعو العمل ديانا والكيفية ديال التعامل مع الماء، كذلك لا بالنسبة للعديد من القطاعات في مجال السياحة، في مجال الصناعة، إلى آخره، ولكن كذلك بالنسبة للمواطنات والمواطنين اللي تيخصهم كذلك يساهمو فهاذ العملية ديال "اللتبذير الماء".

وهناك النقطة الرابعة وهو معالجة الفرشة المائية، وفي نفس الوقت العمل على الحفاظ على الفرشة المائية من خلال "عقد الفرشة" ومن خلال العمل على أن يكون هنالك أكثر عدد من العدادات الالكترونية باش نضبطو الاستهلاك ديال الماء.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير المحترم.

التعقيب للمجموعة المحترمة.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

الأخوات المستشارات،

السيدان الوزيران،

إن الأزمة المالية في بلادنا لا ترجع أسبابها فقط لتوالي سنوات الجفاف وضعف التساقطات المطرية وإنما تتضمن ارتفاع الطلب على الماء والاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتلوث الموارد المائية، وإن كانت الأولوية قد ركزت على مسائل ترشيد الاستهلاك والتوسع في بناء السدود لمواجهة حالة الإجهاز المائي في بلادنا، فإن سياسة الحكومة في تدبير هذا القطاع أفضت إلى تفاقم الأزمة من خلال الإجهاز على الحق في الماء الصالح للشرب، إضافة إلى عدم قيام الوزارة بمسؤوليتها في ضبط المعطيات حول حفر الآبار والثقوب من أجل التدخل لإيقاف استنزاف

توكل لهذه المؤسسات:

- إعداد هيكلية إدارية لقطاع الماء بطريقة تشاركية بشكل يتناسب وإكراهات المتغيرات المناخية والظروف الصعبة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا اللي يمكن لي نأكد لكم بأنه منذ تعيين جلالة الملك لهاذ الحكومة وداخل هاذ الوزارة إلى كان شي اهتمام خاص عاطينا هو عن الموارد البشرية.

واليوم بل أكثر من ذلك وضعنا مخططات استراتيجية انطلاقا من الموظفين هوما اللي قامو بذلك، واليوم هوما اللي تينفذوه الحمد لله، وأنتوما شفتيو التعبئة اللي هي تتحقق على أرض الواقع.

بل أكثر من ذلك نحن دخلنا في إطار ديال الشراكة الحقيقية اللي كتجعل أنه اليوم الهدف الأسى بالنسبة إلينا، هو أن نكون في مستوى انتظارات ديال المواطنين والمواطنين بالنسبة لهاذ الإستراتيجية الأساسية وهاذ المادة الحيوية الأساسية، اللي نحافظو عليها ونعملو جاهدين باش أننا نحققو الأهداف المسطرة من طرف جلالة الملك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم على الرد.

ونشكركم كذلك على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونتقل للسؤال الأول، الموجه لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، وموضوعه "الخصائص في الأطر الطبية وشبه الطبية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال.

السي عبد الكريم تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، أي سياسة للحكومة من أجل سد الخصائص

بالأطر الطبية وشبه الطبية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون السيد المستشار المحترم، أنه تتمين الموارد البشرية جاء فالدعوات الكبرى ديال الإصلاح الجذري ديال هاذ المنظومة الصحية كما صادق عليه صاحب الجلالة الله ينصرو، في القانون الإطار 06.22.

الوضعية، التشخيص ديال الوضعية معروفة ديال الخصائص اللي هو مهول ديال الموارد البشرية، واحنا نعاود نأكد على الأرقام، أنه كاين خصائص ديال 32 ألف طبيب، و65 ألف ممرض، فما من بين الحلول اللي هي متاحة، ماشي فقط الحلول بالنسبة للكم ولكن كذلك حتى الكيف، لأنه خصنا نفهمو علاش أنه كاين عدد ديال المناصب المالية اللي اليوم كترصد للقطاع ولكن ماكتشغلش، الناس اللي كنعلمو اليوم، لا أطباء ولا ممرضين كهاجرو، إذن النظام اللي كنعلمو به اليوم غير جذاب وغير مغري.

فبالتالي، في إطارهاذ الإصلاح الجذري، وأنتوما غادي تصوتو اليوم إن شاء الله على هذاذ القوانين اللي هي 08.22 و09.22 اللي كتعلق بالمجموعات الصحية الترابية والوظيفة الصحية واللي جات بعض الحلول:

الحكومة غادي تشرع في التنزيل الميداني ديال هاذ القوانين هذاذ، اللي غادي تخلي على الأقل نكثر من عدد المراكز ديال التكوين أولا على جميع المستويات ديال الجهات، ونزيدو نقلصو من عدد السنوات ديال التكوين الطبي، من سبع سنوات إلى ست سنوات.

بهاذ العملية هاذي كيمكن في غضون واحد بعض السنوات، ثلاث سنين، يعني ف 2025، أن المؤشر اللي احنا كنعلمو عليه اليوم هو 1.7 لكل ألف نسمة ما بين مهنيي الصحة، بهاذ العملية هاذي غنوليو كنوصلو ل 2.5 لكل ألف نسمة في غضون 2025، باش نوصلو كذلك ف 2030 ل 4.2، وهذا مؤشر اللي مطابق مع التوصيات ديال التنمية المستدامة وكذلك كيتجاوز المنظمة العالمية للصحة.

كذلك، على الوظيفة الصحية اللي غادي تخلي واحد الوظيفة اللي عندها واحد الجاذبية، واللي فيها سياسة تحفيزية، واللي فيها كذلك بعض الأمور اللي كتعلق حتى يعني بالجغرافية ديال الجهات،

أن الأطباء في القطاعين معا لا يتجاوز نسبة 7.1 طبيب لكل 10.000 نسمة، وهي معدلات ضعيفة بالمقارنة مع المعدلات المتوسطة لمنظمة الصحة العالمية، المحددة في 15.7 لكل 10.000 مواطن.

السيد الوزير،

الخصائص في الحكامة وفي الموارد البشرية لا يحتاج إلى مجهود استثنائي لملاحظته في المستشفيات العمومية والمراكز الصحية، وفي القرى والبوادي، وحتى بالوسط الحضري، بل حتى في المستشفيات الإقليمية والجهوية، ولاسيما بالمستعجلات، وذلك ما يؤدي إلى الانتظار لساعات وأيام، كما أن المواعيد لا تمنح للمرضى الراغبين في التشخيص والعلاج، والعمليات الجراحية تأخذ وقتا طويلا.

نحن، السيد الوزير المحترم، نقدر مجهودات الوزارة ونأمل الكثير في اتفاقيات الإطار للرفع من عدد مهنيي قطاع الصحة في أفق 2030، لكن أنتم كمختص تعلمون أن المرض لا ينتظر، لذلك ندعوكم إلى تامين مكتسبات وتسريع وثيرة إنجاز مشاريع تأهيل الرأسمال البشري وإيقاف نزيف هجرة الأطر الطبية إلى الخارج وجلب الكفاءات الأجنبية وتحفيز الاستثمار في مجال تكوين الأطر الطبية وشبه الطبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، هل من تعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بعبارة، خص القوانين التي كابت دابا اليوم تدخل حيز التطبيق، إلى صوتو عليهم غيدخل يمشي للظهير الشريف، غيمشي يتنشر في الجريدة الرسمية، وما غنتسناو حتى ل 2030، احنا راه الخدمة اليوم إلى كانو التحفيزات، راه الخدمة ديابل 3 يديرها واحد، راه هاذ الشي اللي مطلوب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الثاني موضوعه "النهوض بوضعية طب المستعجلات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السي محمد حنين تفضلوا.

التحفيزات التي كتعلق بالبعد الجهوي، البعد الجغرافي، فهاذ الشي كلو باش نحسنو من النظام ديابل الموارد البشرية ونخليوه كي عمل.

ملي كنعقول أنا أن كل واحد غادي يمكن لو عندو واحد الراتب ثابت، ولكن ذاك الأجر ديابلويمكنلويبتغير على حسب العمل ديابلو، إذن اللي كيخدم بزاف غادي يمكنلويستافد كذلك بزاف، كذلك كي يمكن عندو بعض التعويضات التي كتعلق بالمسافة، هاذ الشي كلو غادي يخلي المورد البشري محفز، وعندو واحد الإنتمائية للقطاع، ولاسيما ملي غادي يخدم فإطار ديابل مجموعات صحية ترايبية، التي عندها خصوصيات ديابل الجهة، والتي الحركية كتكون داخل الجهة.

فبالتالي، النقص اللي عندنا اليوم كي يمكن لنا نتغلبو عليه بهاذ الطريقة هاذي، بهاذ السياسة هاذي إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للمجموعة المحترمة.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير.

لايد من الإشارة أولا، أن نظامنا الصحي أثبت كفاءته ونجاعته عند مواجهة الأزمة الصحية لكورونا، حيث أبان بالفعل على صلابته، في الوقت الذي كانت أنظمة صحية عالمية مهددة بالانهيار.

السيد الوزير،

واجه نظامنا الصحي الوباء ومضاعفاته الصحية بتضافر الجهود وتضحية كل العاملين في القطاع الصحي، لكن الأزمة كشفت عن العديد من التحديات الكبرى التي يواجهها نظامنا الصحي، ولاسيما ما يتعلق بتعميم التغطية الصحية لتمكين فئات عريضة من الذين يعانون الهشاشة والفقر من الولوج إلى العلاجات.

وقد جاء الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية على عموم المغاربة إجابة من جلالته الملك، نصره الله، على هذه التحديات، وذلك ما يتطلب تأييدا حقيقيا للنظام الصحي الوطني للاستجابة إلى انتظارات المواطنين والمواطنات.

ولعل الإشكال الكبير الذي يواجهه قطاع الصحة ببلادنا لا يتمثل في الاستثمار، في البنيات والبنية التحتية ولا ينحصر في توفير التجهيزات الصحية لتوفير علاجات وتشخيصات، بقدر ما يواجه نظامنا الصحي إشكالية عميقة في الموارد البشرية.

نحن نعلم كما يعلم الجميع، أن القطاع الصحي يتوفر على 68 ألف فقط من العاملين، ما يعادل 17.4 فقط لكل 10.000 نسمة، كما

وكتاخذ واحد 5 سنوات ديال التكوين، كيخصنا هذاك النقص منين نجيبوه؟ هذا سؤال كيتطرح، وهاذ الشي علاش دابا احنا خدامين في هذا الإطار ديال التدبير ديال هذه الأمور اللي النتيجة ديالو ما غاتباناش دابا، غادي تبان مع الوقت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

السي محمد تفضلوا.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، بصراحة سهلتو علينا المأمورية، بفضل الصراحة ديالكم جاوبتونا بكل دقة على الوضعية ديال هاذ المستعجلات.

واحنا نتناقسو معكم الرؤية حول هذا المشكل اللي هو نتيجة لتراكمات سلبية تراكمت على مدى عقود، اليوم صعب باش غنجيو فدقيقة أو فساعة أو فشهراً أو فسنة غادي نحلو هذا المشكل.

لأنه كما قلت السيد الوزير، أن الأمر يتعلق بالأزمة ديال الموارد البشرية، تكلمتو عليها في الجواب ديالكم في السؤال السابق، وأكدتو عليها في الجواب ديالكم على هذا السؤال ديالنا، كاي مشكل ديال التصنيف ديال اللي هو مستعجل واللي ماشي مستعجل، أنتوما قلتو 80% بالنسبة للحالات التي تعرض على المستعجلات لا تتعلق بالمستعجلات.

إذن هذا، السيد الوزير، خص يلاه شوية ديال الترتيبات باش نحاولو نلقاوا حل، ماشي بالضرورة يكون طبيب أو لا يكون ممرض في عين المكان، يمكن يكونو موظفين إداريين أو تقنيين، لأن المعاناة ديال المرضى راه يمكن غير مع هذاك ما يسمونه بـ (sécurité) راه هوما اللي تيقومو بهاذ الأدوار، والأوضاع تتراكم والمنظور ديال المريض وهو تيطمح إلى الولوج إلى الخدمات الصحية تصطدم بهذا الواقع، وهاذ الشي كاي في المستشفيات الإقليمية، في سيدي سليمان، في تغغير، في وزان، في كل الأقاليم المماثلة، اللي هي متوسطة.

فأنتوما، السيد الوزير، دابا وضعتو بيديكم على المشكل.

كاي تدابير، احنا نثمنوها، فقط يعني طموحنا هو أن تبادرو إلى التسريع بإيجاد الحلول، خاصة ونحن فواحد الوضع اليوم ديال الانتقال من "راميد" (RAMED²) إلى التأمين الإجباري، وملي تيمشي ذاك المواطن تيقولو لو واش عندك ما عندكش تيبقى تالف، بغينا

المستشار السيد محمد حنين:

سؤالنا يتمحور، السيد الوزير، حول وضعية طب المستعجلات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون أن التشخيص ديال الأمر ديال المستعجلات في المغرب، المستعجلات تعاني من الاكتظاظ، هذا هو الصورة اللي تيشوفها جميع مواطني المغرب، ولكن السؤال اللي تيتطرح واش ذاك الحالات المستعجلة كلها مستعجلة فهاذيك المصالح؟

الحقيقة لا، لأن هذا تيتطرح، هذا هو السؤال اللي تيجعل جميع المواطنين تيتشكاو من المشاكل وذاك التضارب والاكتظاظ اللي كاي، 80% ديال الحالات الاستعجالية اللي تتجي للمستعجلات ما شي مستعجلة، واللي خصها فقط سياسات ديال القرب في المراكز الصحية ديال المستوى الأول، المستوى الثاني اللي تيقدمو بعض الخدمات الاستعجالية، حيث المستوى الثاني تيقدم حتى الخدمات اللي تتعلق بأقسام الولادة.

فبالتالي إلى قربنا الخدمات للمواطن عن طريق هاذ المشروع ديال التأهيل ديال 1400 مؤسسة زائد التنمية البشرية زائد تقليص الفوارق المجالية ما بين القرى، غادي نقربو واحد الخدمات اللي غادي تخفض الضغط على المستعجلات.

كذلك، كاي المشكل الثاني ديال الموارد البشرية في المستعجلات اليوم، واحنا كنا برمجننا واحد الدبلوم ديال المستعجلات اللي ما أعطاش الأكل ديالو واللي خصو اليوم إعادة النظر، ومشيينا للتأهيل ديال الممرضين اللي خاصين بالاستعجال.

أما من ناحية التجهيزات، فالتجهيزات ما تخلقوا حتى شي مشكل، ما فيها باس نذكر أن العمل والمجهودات اللي دارت الدولة ودارت الحكومة في الإطار ديال التدبير ديال الجائحة واللي كنا كنتوفرو في أقسام المستعجلات على 684 سرير ديال الإنعاش، اليوم كنتوفرو على 5200 سرير ديال الإنعاش، هذا مجهود كبير، راه الإشكال اللي كاي في الموارد البشرية، باش نلقاوا هاذ الموارد البشرية اللي كاتكونو اليوم بـ 1500 و500 منهم تتمشي على برا الخارج، والنص ديال ذاك 1000 اللي بقات ما كتبغيش تدير الطب العام كتبغى تدير طب الاختصاص

² Régime d'Assistance Médicale

الأستاذة سليمة، تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال: ما هي الوضعية الحالية لمساعدتي ومساعدات الصيادلة وآفاق النهوض بها؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

مساعدتي ومساعدات الصيادلة للأسف هم في وضعية لا يوظفها أي قانون ويخضعون في وضعيتهم الحالية لمدونة الشغل، وتابعنا العديد من مطالب هذه الفئة وعلى رأسها إقرار قانون منظم للمهنة والاعتراف بها من طرف الدولة.

فيما يخص بأدوارها، وجب الإشادة بما تقوم به فئة مساعدتي ومساعدات الصيدلي من مهام داخل الصيدلية، وما قامت به خاصة خلال الفترات ديال الطوارئ الصحية.

اليوم، المكسب الكبير الذي تحقق والذي تستفيد منه في إطار هذه الفئة هوبناء الدولة الاجتماعية التي أرسى معالمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث ستمتع فئات مساعدات ومساعدتي الصيادلة من التغطية الصحية ومن الحماية الاجتماعية كغيرها من المواطنين والمواطنات، ولكن وجب تعميق النقاش بخصوص وضعيات ومطالب هذه الفئة من كل الأطراف المعنية وليس وزارة الصحة والحماية الاجتماعية فقط، بل التطرق لكيفية الارتقاء بأوضاعها المادية والاجتماعية مع جميع المتدخلين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب انخراطنا في التحولات

شوية ديال التوجيه يكون فهاذ المستشفيات يدار واحد المجهود باش على الأقل التحسيس والتوجيه، باش اللي عندو فعلا مسائل مستعجلة يدخل للعلاج، اللي عندو شي حاجة خفيفة ولا شي حاجة كايين مجالات فين يمشي.

وتنتمناو على أنه هاذ المشروع الكبير بزاف ديال 1400 مستشفى ديال القرب يمكن يلقي الإنجاز ديالو في أقرب وقت، ونتمناو من هاذ المشكل ديال المعاناة الحقيقية ديال المواطنين بما يضمن لهم الكرامة والإنسانية ديالهم، لأن ما كايينش بحال الصحة السيد الوزير، راه يمكن يكونو بزاف ديال الحوايج ناقصين ويصبر الإنسان، ولكن فيما يتعلق بالصحة ما معها حتى شي حاجة، خصنا كلنا نتعبأو باش نساهمو في تحقيق وإنجاز هذه المشاريع التي تحد من المعاناة ديال المرضى.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعقيب للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

غير كتعقيب وجيز، دابا احنا في فترة انتقالية مؤقتة، هذا ورش ملكي كبير كيقرن ما بين الحماية الاجتماعية والإصلاح ديال المنظومة الصحية، الحماية الاجتماعية هي الحمد لله دابا جميع المواطنين عندهم تغطية صحية، 3 ديال الأصناف.

هاذ المواطن اللي تيجي دابا للمستشفى تغير النظرة ديال حتى المهنيين غادي تغيرله، لأن مع التنزيل ديال القوانين غادي يولي زبون فبالتالي الطريقة باش كنتعاملو معه كي كنتعاملو معه دابا لا، راه إلا ما كانوش المداخيل وما كانوش الزبناء للمستشفى، ما غيكونش مدخول، ما غيكونش تحفيزات أكثر، فبالتالي غادي تبدل الأمور، المسألة ديال وقت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "وضعية مساعدتي ومساعدات الصيادلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الكبرى التي تعرفها المنظومة الصحية ونعتبر بأن السياق الحالي الموسوم بتعميم الحماية الاجتماعية يعد فرصة كبرى لإنصاف الجميع.

نعم، إنصاف جميع مكونات المنظومة، من هذا المنطلق يأتي طرحنا اليوم لوضعية مساعدي ومساعدات الصيدالة.

ولما كانت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية هي القطاع الوصي على الصيدالة وفي ظل اللقاءات والحوارات الجارية ما بين الوزارة ونقابة الصيدالة، خصوصا بعد النقاش الذي أعقب الإعلان عن الخلاصات المهمة التي توصل إليها المجلس الأعلى للحسابات، بخصوص هوامش الريج فإنه بات من الضروري والعاجل جعل وضعية هذه الفئة ضمن الأولويات بغية إنصافها ورفع الحيف الذي لحقها.

لقد آن الأوان لوضع إطار قانوني خاص بهذه الفئة يضمن حقوقها ويقوي الضمانات الممنوحة لها، وفي انتظار ذلك وفي أفق مراجعة مدونة الشغل بغية تقوية ضمانات التشغيل بما فيها هذه الفئة، فإنه من المهم اليوم أن نعبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن دعمنا الكامل لمساعدتي ومساعدات الصيدالة لما يقومون به من أدوار ومهام حيوية في المنظومة برمتها.

ونحن على قناعة أن الإصلاح الشامل المنشود لقطاع الصحة لا يمكن أن يتم بدون إنصاف مثل هذه الفئات، سواء عبر نظام أجور عادل ومنصف أو عبر احترام ساعات العمل والتخلي عن نظام السخرة الذي مازال معمولا به في بعض الأحيان، وكذا إقرار التعويضات الملائمة للعمل أثناء العطل الدينية والوطنية، وكذا العمل خلال المداومة ليلا وفي عطلة نهاية الأسبوع.

هذا، علاوة على وجوب توفير كافة الظروف الإنسانية اللائقة لعملهم داخل الصيدليات.

السيد الوزير،

نتابع حواركم مع نقابات الصيدالة ونحن مؤمنون بأنهم أيضا شريك مركزي في الإصلاح، ولكن نهاب بكم جعل وضعية هذه الفئة على رأس أولويات الحوار، ذلك أن شعار الدولة الاجتماعية يجب أن يكون قادرا على استيعاب آمال وأحلام ومطالب الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تعقيب، لا تعقيب السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الرابع موضوعه "خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع الصحة".

الكلمة لأحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الأستاذة لبنى تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

عن خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع الصحة، نسائلكم السيد الوزير؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

لا يخفى عليكم السادة المستشارون، أن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تعقد اجتماعات حيوية مع كل الفرقاء الاجتماعيين، ليس فقط بخصوص المشاورات لأخذ بعض القرارات المتعلقة بمستقبل مهني ومهنيات الصحة، بل كذلك لحلحلة المشاكل العالقة بوضعيتهم المهنية.

وأیضا كما تعلمون السادة المستشارون المحترمون، إننا في الحوار مع الشركاء بالقطاع الخاص منهم الصيدالة لأجل تنزيل قانون 98.18 الذي عاد جيت منودا با من البرلمان وما زال غنرج نكمل معهم، وكذلك المرضين لتنزيل هيئة المرضين.

أما بخصوص الأطباء، فقد أعدت الوزارة مصنف الكفاءات والمهن وراسلنا الأمانة العامة للحكومة لتفعيله.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تنزيل الورش الملكي في إصلاح المنظومة الصحية كانت فيه لقاءات تشاورية مع جميع الفرقاء الاجتماعيين، وهذا اللقاءات لازالت متواصلة لتنزيل النصوص التطبيقية لهذه القوانين.

وللتذكير فقد وقعت الحكومة والنقابات الممثلة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية بشأن وضعية شغيلة الصحة على 5 اتفاقيات في 5 محاور:

- المحور الأول، تحسين وضعية الأطباء؛

- تسريع وتيرة الترقى للمرضين وتقني الصحة؛

- الرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية

والتقنية؛

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وإيماناً بحجم تضحيات مختلف مكونات المنظومة الصحية ببلادنا ندرك أن لكم مفاوضات مع قطاعات حكومية أخرى، خصوصاً المالية من أجل الاستجابة للملفات أخرى منها:

- توحيد أنظمة التقاعد بالنسبة لمستخدمي المراكز الاستشفائية الجامعية في نظام (CMR) إسوة بمتقاعدي ابن سينا، خصوصاً مع خلق المجموعات الصحية الترابية، فلا يعقل أن يشتغل مهنيو الصحة في مؤسسة واحدة بأنظمة تقاعد مختلفة؛

- الرفع من قيمة الأجور بالنسبة لجميع الفئات وخصوصاً الممرضين وتقنيي الصحة، كما سبق وتعهده بذلك السيد رئيس الحكومة خلال حملته الانتخابية توخياً للعدالة الأجرية؛

- تسوية وضعية الملحقين الذي يعرف تعثراً بسبب تلكؤ وزارة الاقتصاد والمالية؛

- الحسم في ملف خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية بفئاتهم الأربعة، يعني جميع الفئات؛

- تامين عمل الوزارة بالرفع من عدد مناصب التوظيف في إطار أساتذة التعليم العالي مع ضرورة إحداث إطار "أستاذ باحث" بالنسبة للموظفين الدكاترة الخاص بهذه الفئة للاستفادة من تجربتهم وتكوينهم على غرار باقي القطاعات.
شكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

تعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكراً السيد الرئيس.

أنا غير بغيت نأكد ونشكر أن العمل اللي تقام مع الشركاء ديالنا الاجتماعيين كان هو عمل جد مثمر، وكنتنمنا هاذ الفكرة للمقاربة التشاركية، لأن أولاً كتجب لنا قيمة مضافة.

ثانياً كتقصر علينا المسافة، وكتسرع الوتيرة ديال التنزيل ديال الأوراش الإصلاحية، فاحنا كنتنمونها.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير المحترم.

"الإشكالات المرتبطة بإلحاق المستفيدين من نظام (راميد)

- كذلك، دعم مؤسسات الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع الصحة لتمكينها من تعزيز الخدمات التي تقدمها لفائدة مهنيي الصحة؛

- وكذلك برمجة وإعداد مشروع مرسوم متعلق بالملحقين العلميين والمصادقة عليه في المجلس الحكومي.

وهذا هو المحاور اللي اليوم وزارة الصحة تتخدم مع الفرقاء الاجتماعيين على غرار هاذ الشئ اللي مازال غادي يجي ديال النصوص التطبيقية.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير المحترم.

تعقيب الأستاذة لبنى تفضلوا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في الموضوع المتعلق بخلاصة الحوار الاجتماعي بقطاع الصحة.

وهي مناسبة ننوه فيها بالمقاربة التشاركية المتبعة داخل قطاعكم عكس ما هو عليه الأمر في قطاعات أخرى، مع الأسف مثل وزارة الفلاحة وبعض المؤسسات التابعة لها كالمحافظة العقارية والمياه والغابات، بحيث رغم حصول الجامعة المغربية للفلاحة على التمثيلية إلا أن باب الوزارة لازال مغلقاً، بل حتى أن منشور السيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لم يفعل.

وما يؤسف له السيد الرئيس، أن وزارة التشغيل المعنية بالحوار المركزي أهملت الحوار القطاعي والتي منها مفروض أن تعطي المثال على تعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي والقطاعي.

ونحن نسجل غياب التعاطي التام وعدم الجدية في التعاطي مع الملف المطلي لمختلف الهيئات النقابية الممثلة في القطاع وعدم التعاطي مع بعض النقط المهمة، خاصة تعديل النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل.

ومما يؤسف له أيضاً، أن السيد الوزير المسؤول عن القطاع صرح من داخل هاذ القبة بأنه لم يكن هناك حوار قطاعي، حوار اجتماعي في السابق بين حكومة السيد عبد اللطيف الفيلاي إلى حكومة سعد الدين العثماني مع أنه بأننا نسجل أنه تم توقيع 6 اتفاقيات اجتماعية مهمة.

بلغ عدد المستفيدين من الخدمات الصحية في المستشفيات التي هو ما كبحملو هاذ التغطية الصحية والمراكز الاستشفائية أزيد من مليون شخص، واستفاد أزيد من 45.000 شخص من الخدمات الصحية المقدمة بالقطاع الخاص.

ومن أجل ضمان استمرارية تقديم الخدمات الصحية في إطار التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والمستفيدين السابقين من نظام المساعدة الطبية، تم إصدار دورتين وزاريتين، واحدة تحت رقم 8 بتاريخ 18 يناير 2023 والثانية بـ 06 مارس 2023 والتي كتحت جميع مسؤولي المصالح والمؤسسات الصحية والاستشفائية على مواصلة تقديم الخدمات الصحية لجميع الفئات المستفيدة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك وذلك إلى حين استكمال الترسنة القانونية والتنظيم ديال هاذ الورش الحماية الاجتماعية باش ما يكونش الإقصاء على ما يكملو العملية ديال الاستهداف بـ (RSU⁴) و (RNP⁵).

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الوزير المحترم على المداخلة ديالكم.

وهنا قبل ما ندخلو لصلب الموضوع بالإشكاليات التي كندشوفوها والمقترحات التي عندنا لأبد لنا في حزب الحركة الشعبية أننا نعيدو التأكيد على الإيمان ديالنا الشديد والراسخ بأن التنزيل الصحيح والمعقلن للورش الملكي المتعلق بالتغطية الصحية كنعبروه واحد اللبنة أساسية من أجل مغرب المساواة بين جميع المواطنين.

السيد الوزير المحترم،

واحنا فالطرح ديالنا لهاذ السؤال هذا ربما نخاطب الحكومة ككل، لأن فالاستراتيجية ديالها أبت إلا أنها ترسخ واحد الإشكالية ديال تضخم المتدخلين في القطاعات الاجتماعية من عصور، من الأجيال، واعطت لوزارة الاقتصاد والمالية، حطاتها في الصف الأول باعتبارها الوصي على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و"الصندوق المغربي للتأمين الصحي"، وبدرجة أقل لوزارة التشغيل الوصية على باقي مؤسسات التأمين، وخلات لوزارتكم الموقرة التي كتحمل في نظرنا الإسم ديال هاذ البرنامج هذا خلات لها مرحلة النتائج، التي هو إنتاج واحد المنتج صحي

بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (AMO)"، هي موضوع السؤال الخامس.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي يونس، تفضلوا.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم على تقدم عملية إلحاق المستفيدين من نظام "راميد" ببرنامج التغطية الصحية الإجباري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة بتنزيل ورش تعميم التغطية الصحية، وتطبيقا لمقتضيات القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وكذلك القانون رقم 27.22 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية، انطلق هذا العمل بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك منذ فاتح دجنبر 2022.

وهذا النظام الجديد يشمل الأشخاص المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" وذوي حقوقهم سابقا، حيث تم تسجيل لحد الآن أزيد من 9.4 مليون من المستفيدين بشكل تلقائي، يعني دازو من نظام "راميد" مباشرة لـ (AMO³) التضامن"، وتسجلو تلقائيا فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما مكهم من الاستفادة من خدمات المؤسسة الصحية العمومية، وفق التشريعات الجاري بها العمل.

بما أننا بصدد مرحلة انتقالية فمن الطبيعي أن نواجه، هاذ العملية كلها يمكن لها تواجه بعض المجموعة من الإكراهات التي اليوم كنعاولو نعملو جاهدين للتغلب عليها.

بالنسبة للحصيلة ديال هاذ العملية إلى حدود شهر أبريل 2023

⁴ Registre Social Unifié

⁵ Registre National de la Population

³ Assurance Maladie Obligatoire

اللي يكون ذو جودة عالية.

واللي هو بالمناسبة وكمعارضة وطنية، لابد باش نشكركم ونحييكم على الجهودات اللي كتديروها باش تكملو ذوك البرامج اللي بدات من الولاية السابقة وتنزلوها على أرض الواقع، على الرغم من غياب واحد الرؤية إستراتيجية للأحزاب الثلاثة المكونة للسياسة للحكومة من أجل سياسة صحية نموذجية.

نجد، السيد الوزير، أنه اليوم احنا كاملين متفقين على ضرورة من بعد 11 عام على تنزيل برنامج "راميد" أننا مجبرين باش ندوزو لواحد البرنامج اللي أكثر فعالية اللي هو برنامج (AMO).

ولكن، كاي واحد المجموعة من الإشكاليات اللي كنجبو ناقشوها معكم، اللي هي أربعة ولا خمسة.

الأول هو فيما يخص معيار الفقر اللي اعتمدتوه، احنا كنبطالو منكم السيد الوزير، أنكم توضحو لنا المعايير اللي اتخذتوها، وكنساء لكم واش ماتسرعاتش الحكومة بأنها تبدا بهاذ المعايير هذا قبل ما تستكمل السجل الاجتماعي الوطني اللي غادي يعطينا واحد التحديد للفئة المستهدفة اللي في إطار التكافل الحكومي والتكافل الاجتماعي، الدولة غادي تحمل بالالتزامات ديالهم.

ثانيا، فئات الشباب السيد الوزير، فئة الشباب إلى استثنينا الطلبة الجامعيين، واش الحكومة ديالكم غادي دمجهم فذوك الناس اللي غادي تخلص عليهم المساهمات ديالهم ولا لا؟ كنهضر على الخريجين والشباب اللي مازال مالقاوش الخدمة.

الناس اللي كي عملو في القطاع غير المهيكل واللي كانوا مقيدين فالغرف المهنية، واش الحكومة عندها شي رؤية باش تحمل المستخلصات ديالهم.

الحاجة الرابعة هي حاجة مهمة، هي إشكالية التواصل وتحدي الرقمنة، احنا متفقين أننا خصنا ندوزو للرقمنة باش نقطعومع الفساد والريع، ولكن واش ماكتعتقدوش أننا عندنا واحد الإشكالية اليوم ديال الرقمنة؟ وهنا كنهضر على مغرب الهشاشة والمغرب العميق، اللي اليوم عندو إشكالية أنه يندمج فهاذ المنظومة.

أنا اليوم جاي فالطوموبيل وكنتصنت للراديو، فيه واحد البرنامج إذاعي اللي العديد من الناس كيديرو شي أسئلة اللي مازال بعاد ما عرفينش حتى الطريقة وذوك المراحل الثلاثة اللي خصهم يدوزو لها قبل ما يتسجلو في نظام "AMO تضامن".

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعقيب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

هذا مشروع حكومي، يعني جميع القطاعات هي كتضافر الجهود ديالها باش نخرجوهاذ المشروع هذا كما أراداه صاحب الجلالة لفائدة المواطنين والمواطنات، يعني قطعنا أشواطا كبيرة اليوم الحمد لله.

احنا فهاذ المرحلة الانتقالية لازم ما غادي يكون واحد الإكراهات، وأنا عرفتك علاش كتكلم على الاستهداف، المسألة ديال الاستهداف سابقا، البرنامج ديال "الراميد" واش كان ناجح 100%؟ ماكانش ناجح 100%؟ كان عندو حتى هو إكراهات، وما كانش الاستهداف حتى هو بطريقة واضحة 100%. أن الناس اللي كيستافدو من "الراميد" راه هو ما خصهم يستافدو، بالعكس لقينا تقريبا على ما يقارب مليون ديال الناس اللي هو ما "الراميد" وما يستهلوش يكونو في "الراميد".

فبالتالي ما يمكنش هاذ الناس اللي كانوا ما كيستافدوش من "الراميد" يجيو يبقاو يستافدو، هذا هو الريع في الحقيقة اللي كنبقول، لأن هو عارف راسو أن عندو القدرة ديال الاشتراك وديال المساهمة باش يشارك فواحد الإطار اجتماعي ما كيشارك فهاذ المساهمة الاجتماعية.

فبالتالي تخلق هاذ السجل الموحد، واللي بنى الأسس ديالو على المصاريف اللي كل عائلة أو كل فرد في الحياة اليومية، حقيقة غادي نعرف فالأول واحد الإكراهات اللي ربما يقدر يتقصاو لنا بعض الأشخاص اللي هو ما كانوا غير قادرين ولو صدقو.. احنا كنجاولو نتداركو هذا..

ثاني حاجة، المسألة اللي تكلمت عليها ديال.. ديال.. الله يثبتنا على الشهادة.. مشات ليا الفكرة، مشات ليا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال السادس والأخير، موضوعه "مراجعة التعريف المرجعية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الدكتور زيدوح، السي محمد تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارات،

ما هي سبل وآفاق مراجعة التعريف المرجعية وسلطة العلاجات؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

لا يخفى عليك السيد المستشار المحترم، أن التعريف المرجعية اليوم راه في إطار المراجعة ديالها، دابا أنت خصنا نعرفو الوضوح فين غادية هاذ التعريف المرجعية؟

التعريف المرجعية السابقة ديال (NGAP⁶) متجاوزة، تتخلق لنا إكراه حتى من ناحية إلى بغينا الاستقلالية المالية ديال المستشفيات مستقبلا إلى كنا خصنا نحسنو من الدخل ديالهم، باش تكون سياسة تحفيزية كبيرة.

هاذ المصنف الجديد في الأمانة العامة ديال الحكومة اللي اليوم في اللمسات الأخيرة اللي ردت علينا أنه خص يكون، تنفرقو منو الأعمال اللي تتعلق بطب الأسنان، باش يبقى (les actes médicaux) بوحدهم واللي غادي نصادقو عليهم كمصنف ديال جميع الأعمال، وعاد ندوزو للمرحلة الثانية ديال التعرف، نعرفو بعد المصنف أشنو هو ما الأعمال، لأن نتعرفو أن اليوم التكنولوجيا جابت إجراءات طبية وفحوصات جديدة، اللي اليوم المستشفيات ما تنقدرش تخلص علمها، لأن خارج على المصنف، فهذا كيتسمى ضياع، المستشفيات كتضيع.

اليوم ملي غادي ندخلو هاذ المصنف اللي جمع جميع.. (كلام غير واضح)، غادي يمكن لنا نعطيوه واحد التعريف، وهاذ التعريف غتكون مرجعية باش يمكن لنا على الأقل يتدار واحد (l'arbitrage) مع (les organismes de gestion) الهيئات المدبرة، ولكن كيمكن يكون كذلك أسعار توافقية مع الهيئة المدبرة، سواء لا بالقطاع الخاص أو القطاع العمومي، واللي تهمنا هو ذلك التسعيرة المرجعية، لأن التسعيرة المرجعية ملي تنختلفو ترجعوليها.

فهذا هو التدبير اللي اليوم يالاه الأسبوع المقبل كنتسنى في هاذ، إن شاء الله، المخرجات ديالو، وغادي نقدمها للحكومة باش يمكن لنا ندوزها، إن شاء الله، ويكون عليها نقاش كذلك مع البرلمان، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، الدكتور زيدوح تفضلوا.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الله يحب العبد الملحاح، هذا سؤال للمرة الثانية تنطرحوه.

لأن ملي نتكلمو على تعميم ديال التغطية الصحية هي إرادة ملكية لإرجاع كرامة المواطنين وتعميمها لصالح المغاربة، لأن بدون تغطية صحية، السيد الوزير، كاملة وشاملة ما غتكونش حماية اجتماعية، وانتوما تتعرفو هاذ الشيء، اللي كتصون كرامة المواطنين، وما غتكونش كذلك كتلي الطموح ديال المغرب المتقدم.

ولهذا كنا نقاش معك 2 ديال الأمور، السيد الوزير، هي التعريف المرجعية وسلطة العلاجات.

التعريف المرجعية، أنت قلت، السيد الوزير، في الجواب ديالك أصبحت متجاوزة منذ سنة 2006، مهما التعدادات ديال السلطات الحكومية آنذاك لكل ثلاث سنوات، وأن الضعف الكمي للتعريف تيجعل أن الولوج للعلاج تيتيم عن المؤدى عنه حتى تيوصل بعض المرات إلى 54%، إذن هاذ الشيء ما هياش هي إرادة ديال الحكومة ولا أنتم السيد الوزير، بالعكس إرادتكم هو التقليل من حجم النفقات التي تبقى على عاتق المواطن.

أما.. وما دام لو ما تتكونش مراجعة التعريف، تيصعب علينا، لأن إذا ما كانتش مراجعة ديال التعرف، تيصعب علينا، السيد الوزير، نوضعو حتى حد لبعض التجاوزات في هذا القطاع، ولينا نسمعوه لا فهاذ المجلس الموقر ولا في المنابر ديال الإعلام ولا غير ذلك، على الأقل ملي غتكون هاذ مراجعة التعريف غادي نحدو من بعض الكلام ونحدو من بعض الإساءات بالكلام للبعض لا في القطاع العمومي ولا في القطاع الخاص.

ولهذا مراجعة التعريف الكاملة وواقعية هي أساس نجاح التغطية الصحية.

سلة العلاجات، السيد الوزير، التوقعات ديال 2006 أصبحت متجاوزة، كانت 3500 حالة اللي كانت مضبوطة في سلة العلاجات، نعم كان هناك عمل جبار اللي تقام به، تكونت واحد اللجنة اللي هيات واحد سلة العلاج جديدة، اللي هي ديال 7000 حالة، هاذ الحالة مشات للأمانة العامة للحكومة هاذي سنة ونصف باش نكونو منطقيين، هاذي سنة ونصف هي في الأمانة العامة للحكومة مازال ما توصلناش بشي جواب نهائي.

⁶ Nomenclature Générale des Actes Professionnels

لا يختلف اثنان على هاذ القضية ديال التعريفه المرجعية، المسألة يعني تعريفه مرجعية قبل ما تبدا الحماية الاجتماعية وهي كانت متجاوزة، غير واردة فهاذ العهد.

اليوم جينا تنحطو الحماية الاجتماعية وتنقولو بأن التعريفه مرجعية دابا، لا ما يمكنش نبنو دابا الحماية الاجتماعية ونرجع في وسط المسار ونقول دابا التعريفه مرجعية، تنخدمو على التعريفه المرجعية ونخدمو على كذلك الأسعار ديالها، لأن الكلفة راه غتكون جد مكلفة والثقل ديالها كبير على الحماية الاجتماعية.

ولكن باش نبشرك بأن العمل اللي غادي يسبق هاذ التعريفه المرجعية راه تدار، عندنا الأسعار، عندنا الأثمنة، ولكن غير كافي بالنسبة للديمومة ديال الحماية الاجتماعية وديال التغطية الصحية.

سلة العلاجات والبروتوكولات العلاجية والخدمة على الدواء والسعر ديال الدواء، كلشي هاذ الشي هذا خصو يكون متكامل باش يمكن لنا نحافظو على هاذك الحماية الاجتماعية وعلى التغطية الصحية.

احنا تنخدمو اليوم على التعميم، وغير كافي التعميم، كذلك لأن تنديرو واحد (la gestion en silos)، خصنا نمشيو للتوحيد (l'universalité)

باش يمكن يكون التضامن على جميع المواطنين.

إذن احنا في واحد المسلسل واللي غنبقاوا نواكبوه إن شاء الله، وأنت دابا على بال بأن راه رئيس الحكومة كاتب السيد الأمين العام للحكومة، وغادي يخرج بهاذ القرار وغادي نعطيك الجواب إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم على الرد.

كما نشكرك على إسهامك القيم في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة.

كانت على ما يبدو، هناك مراسلة ديال السيد رئيس الحكومة اللي مشات للأمانة العامة للحكومة اللي تنبهها على هاذ التأخير اللي مازال واصل هاذ التعريفه.

وتتعرف بأن هاذ المراجعة ديال سلة العلاج، راه هي غنبنو عليها المرجعية التعريفية المادية، ولذلك ملي غادي تجي عندنا هاذ الجواب ملي غادي تجي الجواب من الأمانة العامة للحكومة عاد غتكون واحد اللجنة التقنية بطبيعة الحال، اللي غادي تعطينا القيمة المالية المخصصة لذلك، أو هذالك عمل كبير غادي يوقع، لأن باش تدير لنا الإمكانية ديال كل مرات شحال غادي يمكن يتكلف هذا عمل كبير، ما نتوقعش غادي يكون هاذ الشي موجود في ظرف سنة أو لا سنة ونصف، السيد الوزير.

وبالتالي غادي يعطل التطبيق حتى المفهوم ديال أسمى ديال التغطية الصحية، إذن غادي نكونو أمام واحد الميزانية اللي هي مخصصة للتغطية الصحية اللي غادي تكون حقيقة ضعيفة مقارنة مع بعض الدول المماثلة وهذا ما غيامنش حتى على السيرورة والديمومة ديال التغطية الصحية، وهذا عدم توازن مالي غادي يؤدي في التأخير لأداء المستحقات سواء في المستشفيات أو في القطاع الخاص أو القطاع العام.

لذلك، السيد الوزير، كنعرفو الطموح دياللك، كنعرفو بأن العمل اللي تدير واللي تديره فهاذ القطاع، وهذا ميمكن حتى شي واحد يناقش فيه، ولكن السيد الوزير نجاح المنظومة الصحية راها.. باش تنجح، وخصها تنجح، لأنه إرادة ملكية وإيمان ديال الحكومة ومساهمة البرلمان لإخراج هذه المشاريع القوانين بسرعة، ولكن إلى ماسرعناش بإخراج سلة العلاجات والتعريفه المرجعية غادي نكونو ساهمنا في عدم التطبيق الواقعي للمنظومة الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعقيب السيد الوزير وتفاعله مع التعقيب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

محضر الجلسة رقم 104

التاريخ: الثلاثاء 17 ذو القعدة 1444 هـ (6 يونيو 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: واحد وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السادسة والأربعين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- 1- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، (محال من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)؛
- 2- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية (محال من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية).

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- 1- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، والمحال على مجلسنا من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛
- 2- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

وقبل الشروع في مناقشة المشروعين المدرجين في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وللسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة العميقة للمشروعين المسجلين في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، تفضلوا السيد الوزير.

يمكن تجيو للمنبر السيد الوزير المحترم، تفضلوا.

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أجدد اللقاء بكم في هذه الجلسة التشريعية لأعرض على أنظاركم في إطار قراءة ثانية مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعة الصحية الترابية، ومشروع رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية بعد تعديل بعض موادها من لدن مجلس النواب.

ولا يخفى عليكم ما لهذين المشروعين من أهمية خاصة اعتباراً لارتباطهما بتنزيل ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، لاسيما في شقه المتعلق بدعامة الحكامة ودعامة تميمين الموارد البشرية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن مشروع القانون رقم 08.22 يندرج في إطار تنزيل مقتضيات المادة 32 من القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، ويهدف إلى إحداث مجموعات صحية ترابية باعتبارها مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وتعمل على قيادة السياسة الصحية للدولة على المستوى الجهوي وتدير كل قضايا الشأن الصحي بالجهة.

في حين يتوخى مشروع القانون رقم 09.22 المندرج في إطار تنزيل مقتضيات المادة 23 من القانون الإطار السالف الذكر رقم 06.22 النهوض بالموارد البشرية لقطاع الصحة، وتأهيلها وتحفيزها مادياً ومعنوياً وتحسين أوضاعها المهنية، بما يضمن مساهمتها الفعالة والناجعة في إنجاح هذا الورش الاستراتيجي الحيوي الكبير، ولتتمكن كذلك من تأدية المهام المنوطة بها على النحو الأمثل.

هذا، وقد تمت المصادقة على هاذين المشروعين في مجلس المستشارين في إطار القراءة الأولى خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 31 يناير 2023، وتتعلق التعديلات المدخلة على مستوى مجلس النواب بالمواد 2 و4 و6 و7 و9 و15 من مشروع القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، والمواد 1 و5 و7 و9 وحذف المادة 25، مع إعادة ترتيب باقي المواد بالنسبة لمشروع قانون رقم 09.22 الذي يتعلق بالوظيفة الصحية.

وقد وافقت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر في إطار القراءة الثانية على قبول التعديلات المذكورة بالأغلبية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يسعني في الأخير، إلا أن أتقدم بخالص الشكر للسيدات والسادة

السيد الوزير،

إذا كنا نطالب منذ حوالي 15 سنة باعتراف الدولة بخصوصية قطاع الصحة والعناية الخاصة بالعاملين به، فلأننا نعتبره قطاع حيوي يجب أن يستجيب للحاجيات الصحية للسكان. ولأن مهنيي الصحي الذين يسهرون على ذلك يجب أن توفر لهم الدولة أحسن شروط عمل لكي يقوموا بواجبهم وتحسين أوضاعهم المهنية والمادية والاجتماعية وتحفزهم على العطاء أكثر.

كما أنه لا يمكن تحقيق مصالحة المواطنين والمواطنين مع منظومتهم الصحية بدون تحقيق مصالحة حقيقية للمنظومة الصحية مع المهنيات والمهنيين، وهنا أبرزنا أهمية الاعتراف بالخصوصية الوظيفية للمنظومة الصحية وضرورة إرساء وظيفة عمومية صحية تستوعب التحديات والإشكالات المطروحة على مستوى تدبير الخدمة الصحية وتدبير مواردها البشرية ضمن نظام خاص يوحد المنظومة ضمن منظور استراتيجي.

وقبل طرحنا لهذه الرؤية قمنا، ككونفدرالية ديمقراطية للشغل، بقراءات لتجارب دولية أكدت جملها على ذلك من أجل تيسير مستوى جيد من الخدمات الصحية وضمان الأمن الصحي والحق في الصحة للجميع.

وقد تأكد للجميع خلال جائحة "كوفيد-19" الأهمية القصوى لقطاع الصحة العمومية وضرورة أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في رعاية صحة المواطنين، والدور المحوري والحيوي الذي قامت به الأطقم الصحية في مواجهة الجائحة والمخاطرة براحتها وحياتها من أجل حماية الساكنة، فافتتح الجميع بأولوية تأهيل المنظومة الصحية وتأمين مواردها البشرية.

إذ اعتبرنا أن اللحظة مناسبة لمباشرة تفكير عملي جماعي ومنظم لبناء مشروع نموذج جديد للمنظومة الصحية الوطنية، يكون مدخله بناء وظيفة عمومية صحية منصفة للمواطنين المرتفقين وللمهنيين المنتجين للخدمات الصحية.

وفي هذا الصدد، جاء القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية ليؤكد على ذلك والقانون الإطار حول المنظومة الصحية الوطنية ليقعد ذلك رغم ملاحظتنا عليه، ويحيل على قوانين أخرى لتنزيل مضامين هذا المشروع الجديد وأولها مشروع قانون يتعلق بالوظيفة الصحية ومشروع قانون إحداث المجموعات الصحية الترابية.

وقد سجلنا بالإيجاب ما اعتمدته الوزارة من أسلوب الحوار مع الشركاء الاجتماعيين وتوافقها مع الفاعلين النقابيين ممثلين لمهنيي الصحة، على أساس مضامين مشاريع النصوص القانونية الجديدة.

وفي نفس الاتجاه، قدمنا كمجموعة كونفدرالية الديمقراطية للشغل عدة تعديلات حظيت أغلبها بالقبول من طرفكم السيد

أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيد رئيس اللجنة، ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، وأشيد بالمجهودات المبذولة طيلة أطوار القراءة الأولى والثانية وكذا باهتمامهم وعنايتهم الكبيرة بهاذين المشروعين، وحرصهم على دراستهما ومناقشتهما بحس عالي من الجدية والمسؤولية.

والشكر موصول كذلك إلى كافة السيدات والسادة المستشارين الحاضرين معنا في الجلسة العامة، راجيا أن ينال مشروع القانونين بموافقتكم كما كان عليه الحال داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن لمقررة اللجنة، الأستاذة هند الغزالي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس، لقد وزع التقرير.

السيد رئيس الجلسة:

التقريرين معا؟

المستشارة السيدة هند الغزالي:

نعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن وزعت التقارير بالنسبة للمناقشة للفرق والمجموعات كامل الحرية في التدخل أو في تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر وللرؤساء والمنسقين واسع النظر.. تفضلوا.

في ندوة الرؤساء اتفقتو، ولكن كايين..

تفضلوا السي لحسن، عندكم رأي آخر، رأينا رأيا ورأيتم غيره.

تفضلي الأستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

المداخلة ديالنا في إطار المناقشة ديال هاذ القانونين في القراءة

الثانية.

وعليه، فإننا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل نرفض هذا التعديل وطالبنا..

السيد رئيس الجلسة:

تفضلو، تفضلو، إسترسلي عندها 2 مشاريع عندها الحق، تفضلو واصلي الأستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

يارجاع الصيغة السابقة وهي أن يهيم قانون الوظيفة الصحية كل مهني الصحة بالقطاع العام بغض النظر عن مكان عملهم وذلك ضمانا لحقوقهم.

بالنسبة لسحب المادة 25 من الصيغة السابقة الخاصة والتي كانت تحيل على عدد من الفصول المتعلقة بالتأديب في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، نحن نستغرب لهذا السحب، لأنه بعد ما تم سنة 2021 استثناء مهني الصحة من قانون النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بموجب المادة الفريدة للقانون 39.21 وتتميم الفصل الرابع الذي ينص على:

" يطبق هذا النظام الأساسي على سائر الموظفين بالإدارات المركزية للدولة وبالمصالح الخارجية الملحقة بها، إلا أنه لا يطبق على رجال القضاء والعسكريين التابعين للقوات المسلحة الملكية ومهنيي الصحة، ولا على هيئة المتصرفين بوزارة الداخلية..."

ومن شأن التنصيص على مسطرة التأديب في القانون أن تحمي العاملين وتضمن حقوقهم وتوفر لهم في حالة متابعة من طرف الإدارة كل ضمانات المساءلة العادلة والنزاهة، وتبعد إمكانات التعامل بالشروط واستغلال النفوذ، وكذلك تحديد وتوحيد الإجراءات المسطرية الخاصة بالتأديب على مهنيي الصحة بكل المؤسسات والمجموعات.

كما أنه من شأن الإحالة في قانون الوظيفة الصحية على المقتضيات المتعلقة بالتأديب في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أن تؤكد على وجود مسطرة أي المسطرة الجاري بها العمل وتعوضنا على الفراغ القانوني الغريب الذي جاء به تعديلكم والذي يدفعنا إلى التخوف من احتمال إقرار مساطر أو إجراءات أقل عدالة وموضوعية وأكثر تحكما في المهنيين بنصوص جديدة أقل قوة من القانون يتم تكييفها حسب الوضع.

ولهذا فإن الإحالة على النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ومسطرته الواضحة تطمئن مهنيي الصحة وتجعل الجميع يحترمها.

وعليه، فإننا طالبنا بالإبقاء على المادة 25 السابقة.

وبخصوص مشروع القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، وخاصة التعديلات التي قمتم بها في المادة 6 المتعلقة بتأليف مجلس إدارة المجموعة:

وزير الصحة ورفضتم بعضها، فتعاملنا بشكل إيجابي مع جل المواد والفصول والمشروعين برمتها بعد الاستجابة لأهم التعديلات التي تقدمنا بها.

لكننا اليوم، بعد إحالة المشروعين على مجلس النواب وإحالتهم من جديد على أنظارنا بمجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية، وبعد تفحصنا وقراءتنا بتأني لبعض التعديلات الجديدة التي أدخلها مجلس النواب وقوبلت من طرفكم السيد الوزير، فإننا نتأسف جدا لأنكم قمتم بمراجعة وتغيير بعض المواقف السابقة بخصوص بعض المقتضيات والمواد التي كانت إما محط إجماع هنا بالغرفة الثانية، وكانت كذلك محط توافق مع الشركاء الاجتماعيين ممثلو مهنيي الصحة وعلى رأسهم ممثلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ومن شأن هذا التراجع عن الصيغ السابقة المتوافق حولها أن يغير من الأهداف التي كان يتوخاها العاملون بقطاع الصحة العمومية من وراء هذين القانونين ويشكل لهم عامل خوف على مستقبلهم.

والمواد التي نحن بصدد مناقشتها هي بالأهمية بمكان لأنها تهم مجال التطبيق وآليات الإدارة والتسيير وطريقة تمثيلية المهنيين والسقوط في الفتوى التي نحن في غنى عنها.

فبخصوص مشروع القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية، كنا وما زلنا نعتبر أنه يجب أن يهيم ويخضع له ويطبق على كل مهنيي الصحة بقطاع الصحة العام وبدون استثناء.

بمعنى كل العاملين حاليا بالمصالح الخارجية المحلية والإقليمية والجهوية العلاجية والوقائية والإدارية وبالإدارة المركزية وبالمراكز الاستشفائية الجامعية وبالمؤسسات العمومية الأخرى تحت وصاية وزارة الصحة، ومن كل فئات مهنيي الصحة، لكن التعديل التي تقدمت به في المادة 1 من مشروع القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية جاءنا بالعكس، أي أن قانون الوظيفة الصحية يسري فقط على مهنيي الصحة العاملين بالمجموعات الصحية الترابية، بمعنى أنكم أقصيتم من مجال تطبيق القانون العاملون بوكالة الدم وبوكالة الأدوية والذي سيتم إحداثهما وكذلك إقصاء العاملين بالإدارة المركزية وبمعهد باستور المغرب.

مع العلم أن كل هؤلاء كانوا مع باقي موظفي الصحة خاضعين لقانون النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية قبل استثناءهم من مجال تطبيقه، بمعنى أنهم أصبحوا غير خاضعين لأي قانون يحدد لهم الضمانات الأساسية الممنوحة لزملاء المجموعات الصحية الترابية.

ولا نعتبر بأن من شأن بعض القوانين الأساسية للوكالات المستحدثة كمؤسسات عمومية أن تحافظ لهم على نفس الضمانات ونفس الشيء بالنسبة للعاملين بالإدارة المركزية الذين سيصبحون غير مؤطرين بقانون محدد وواضح المعالم.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

إذن وافق المجلس بالإجماع على المادة 2.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، وافق المجلس على المادة 4 بالإجماع.

المادة 6: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب.

الموافقون=48:

المعارضون=02:

الممتنعون=00.

إذن وافق المجلس على المادة 6 بأغلبية 48 موافق، و2 من المعارضين.

المادة 7 (كما وردت من مجلس النواب)، أعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على المادة 7.

نمر إلى:

المادة 9: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن إجماع على المادة 9.

نمر إلى:

المادة 15:

الموافقون=48:

المعارضون=02:

الممتنعون=00.

إذن وافق المجلس على المادة 15 بـ48 موافق و2 معارضين.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=49:

المعارضون=02:

الممتنعون=00.

أولا، في الصيغة السابقة التي صادقنا عليها هنا بالغرفة الثانية كان التنصيص على ممثلي مهنيي الصحة العاملين بالمجموعة، أي كل المهنيين وبدون تفصيل أو إشارة إلى فئة دون أخرى.

لكن في التعديل الذي قبلتموه، السيد الوزير، أشرتم إلى ممثلي الأساتذة الباحثين ..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت.

شكرا.

الفريق الاستقلالي ارتأى نظره أن يتدخل، تفضل الدكتور زيدوح في المشروعين معا، ياك؟

تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بأن أولا هادي قراءة ثانية من بعد ما جا من مجلس النواب.

وبطبيعة الحال كنشكرو من خلال هاذ الجلسة بأن تنشكرو الحكومة على قبولها واحد العدد ديال التعديلات اللي قبلتها في اللجنة.

اختلفنا في بعض النقاط الأساسية اللي كنا نعتبرو احنا أساسية، ولكن رغم ذلك لإنجاح هاذ المشروع اللي نعتبروه أساسي، هادي ثورة في هاذ القطاع وباش ينجح هاذ المشروع سهلنا الأمورية وبأنا غادي نصوتوكفريق على هاذ المشروع، لأن نعتبروه لصالح المواطنين والمغاربة بصفة عامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الدكتور زيدوح.

إذن هل من راغب في التدخل في إطار مناقشة المشروعين؟

إذن ما كاينش رغبة في التدخل.

السيد الوزير، المادة 217 من النظام الداخلي تتيح لكم إمكانية الرد والتفاعل مع المداخلات.

ما عندكم رغبة.

شكرا.

إذن ننتقل للتصويت على المواد المعدلة في مشروع القانون رقم 08.22 المعدلة من طرف مجلس النواب والمحالة على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت، كما تمت إعادة ترتيب موادها بعد حذف المادة 25:

الموافقون=50؛

المعارضون=02؛

المتنعون=00.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة الخاصة بالتشريع.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1- فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية (مجال من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية):

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار دراسة مشروع القانون رقم 08.22 يتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية في إطار قراءة ثانية بعدما أدخل عليه مجلس النواب بعض التعديلات.

ولابد من التأكيد في البداية أن القطاع الصحي بالمغرب يعرف زخما تشريعيا متسارعا يعكس الإرادة السياسية لهذه الحكومة لأجل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، الورش الذي نعتبره بفريق الأصالة والمعاصرة ثورة اجتماعية تنم عن رؤية ملكية رائدة تهتم بصحة المواطنين وتعكس أولوية القطاع ودوره الريادي في تحقيق التنمية الشاملة ومن المعلوم أن قطاع الصحة عرف العديد من المشاكل والتحديات خلال الفترة الأخيرة، ساهمت في تكريس الخصائص في الأطر الصحية بل أجبرت عددا من العاملين بالقطاع على الهجرة للعمل في الخارج، في ظل قلة التجهيزات وضعف الميزانية المخصصة للقطاع، الأمر الذي جعل جلالته الملك محمد السادس نصره الله خلال عام 2018 يدعو إلى ضرورة "إعادة النظر بشكل جذري في النظام الصحي الوطني الذي يعرف تفاوتات صارخة وضعفاً في التدبير".

ولعل هذا المشروع يجيب بشكل واضح عن إشكالية التفاوتات المجالية التي كان يعاني منها قطاع الصحة، حيث يهدف هذا النص

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية.

الآن ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 09.22 والمتعلق بالوظيفة الصحية.

مباشرة غادي نمشي للمادة 1، هي أول مادة معدلة من طرف مجلس النواب والمحالة على مجلس المستشارين، دائما في إطار قراءة ثانية.

إذن أعرض المادة 1 للتصويت:

الموافقون=50؛

المعارضون=02؛

المتنعون=00.

إذن وافق المجلس على المادة 1.

أمر إلى:

المادة 5: أعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على المادة 5.

المادة 7: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

إذن وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على المادة 7.

شكرا.

أمر إلى:

المادة 9: أعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على المادة 9.

أعرض حذف المادة 25 للتصويت:

الموافقون=50؛

المعارضون=02؛

المتنعون=00.

إذن وافق المجلس على حذف المادة 25.

تهديد واعتداء على المرفق الصحي وإضرار مباشره، مع ترسيخ إلزامية تنظيم دورات وبرامج التكوين المستمر طوال المسار المهني والزامية المشاركة فيها، بالإضافة إلى وضع نظام يسمح لبعض فئات مهنيي الصحة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإمكانية ممارسة بعض المهام في القطاع الخاص، مع اعتماد نظام فعال للأجور محفز لمهنيي الصحة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن مضامين مشروع قانون هذا وندعو إلى مزيد من إيلاء الاهتمام بالموارد البشرية الصحية باعتبارها القوة الأولى في مواجهة أي وباء لا قدر الله، اهتمام يمس الجانب الاجتماعي وتحسين ظروف اشتغالهم وحل قضاياهم وتكوينهم وتطويرهم وتحفيزهم ماديا ومعنويا.

لكل هذه الاعتبارات فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

وشكرا.

II- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية (محال من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)؛

- ومشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية (محال من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية).

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إذا كنا نطالب منذ حوالي 15 سنة باعتراف الدولة بخصوصية قطاع الصحة والعناية الخاصة بالعاملين به، فلأننا نعتبره قطاع حيوي يجب أن يستجيب للحاجيات الصحية للسكان، ولأن مهنيي الصحة الذين يسهرون على ذلك يجب أن توفر لهم الدولة أحسن شروط العمل لكي يقوموا بواجبهم وتحسن أوضاعهم المهنية والمادية والاجتماعية وتحفزهم للعطاء أكثر.

كما أننا نعتبر أنه لا يمكن تحقيق مصالح المواطنين والمواطنات مع منظومتهم الصحية بدون تحقيق مصالح حقيقية للمنظومة الصحية مع المهنيين والمهنيات.

وهنا أبرزنا أهمية الاعتراف بالخصوصية الوظيفية للمنظومة الصحية، وضرورة إرساء وظيفة عمومية صحية تستوعب التحديات والإشكالات المطروحة على مستوى تدبير الخدمة الصحية وتدبير مواردها البشرية ضمن نظام خاص يوحد المنظومة ضمن منظور استراتيجي.

إلى تجاوز مختلف الإكراهات والمعوقات التي تشوب حاليا عرض العلاجات، خاصة على المستوى الترابي وتنزيل دعوات إصلاح المنظومة الصحية الوطنية في شقها المتعلق بالحكامة.

إن إحداث هذه المجموعات الصحية الترابية بالنسبة لنا بفريق الأصالة والمعاصرة هو السبيل الذي سيضمن استغلالا أمثل للموارد البشرية والمالية، ويوجه الاستثمارات العمومية وفق معايير مضبوطة ومحددة، في انسجام وتكامل مع منهج الجهوية المتقدمة، بما يحقق العدالة المجالية على المستوى الصحي.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ نوه بمضامين هذا المشروع فإننا ندعوكم إلى العمل على تنزيهه وفق خصوصيات كل جهة من جهات بلادنا التي تتميز بالتنوع وعليه، فإننا نصوت بالإيجاب مع هذا المشروع الذي نعتبره ضرورة لاستكمال ورش الإصلاح الصحي.

وشكرا

2) مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية (محال من قبل مجلس النواب في إطار قراءة ثانية).

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة والسيدات المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار دراسة مشروع قانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية في إطار قراءة ثانية والذي يأتي تفعيلاً لمقتضيات المادة 23 من القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

وهي مناسبة للتأكيد على أن العاملين بالقطاع الصحي يضطلعون بدور بارز في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" وفي بناء نظم رعاية صحية أولية منصفة، خاصة وأن تقديم الخدمات المأمونة والعالية الجودة

مرتبط بقوى عاملة صحية واجتماعية ملائمة للغرض وجيدة الأداء وموزعة توزيعاً عادلاً".

السيد الرئيس المحترم؛

نشيد بالمجهود المبذول من طرف الحكومة والاهتمام الذي توليه للجيش الأبيض، وهو ما يتجسد اليوم من خلال المشروع قانون هذا الذي جاء من أجل تقوية ضمانات الحماية القانونية للموارد البشرية الخاضعة لمقتضياته والعاملات بالمجموعات الصحية الترابية المحدثة بموجب القانون رقم 08.22، واعتبار كل تهديد أو اعتداء عليهم بمثابة

التي نحن بصدد الكلام عنها هي بالأهمية بمكان لأنها تهم مجال التطبيق وآليات الإدارة والتسيير وطريقة تمثيلية المهنيين والسقوط في الفئوية التي نحن في غنى عنها.

فيخصوص مشروع القانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية:

1. كنا وما زلنا نعتبر أنه يجب أن يهتم ويخضع له ويطبق على كل مهني الصحة بقطاع الصحة العام وبدون استثناء. بمعنى كل العاملين حاليا بالمصالح الخارجية المحلية والإقليمية والجهوية العلاجية والوقائية والإدارية وبالإدارة المركزية وبالمراكز الاستشفائية الجامعية وبالمؤسسات العمومية الأخرى تحت وصاية وزارة الصحة... ومن كل فئات مهنيي الصحة.

لكن التعديل الذي تقدمتم به في المادة 1 من مشروع القانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية جاءنا بالعكس، أي أن قانون الوظيفة الصحية يسري فقط على مهنيي الصحة العاملين بالمجموعات الصحية الترابية، بمعنى أنكم أقصيتم من مجال تطبيق القانون العاملون بوكالة الدم وبوكالة الأدوية والذي سيتم إحداثهما وكذلك إقصاء العاملين بالإدارة المركزية وبمعهد باستور المغرب، مع العلم أن كل هؤلاء كانوا مع باقي موظفي الصحة خاضعين لقانون النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية قبل استثنائهم من مجال تطبيقه، بمعنى أنهم أصبحوا غير خاضعين لأي قانون يحدد لهم الضمانات الأساسية الممنوحة لزملائهم في المجموعات الصحية الترابية.

ولا نعتبر بأن من شأن بعض القوانين الأساسية للوكالات المستحدثة كمؤسسات عمومية أن تحافظ لهم على نفس الضمانات، ونفس الشيء بالنسبة للعاملين بالإدارة المركزية الذين سيصبحون غير مؤطرين بقانون محدد وواضح المعالم.

وعليه، فإننا ككونفدرالية نرفض هذا التعديل وطالبنا بإرجاع الصيغة السابقة وهي أن يهتم قانون الوظيفة الصحية كل مهنيي الصحة بالقطاع العام بغض النظر عن مكان عملهم وذلك ضمانا لحقوقهم.

2. بالنسبة لسحب المادة 25 من الصيغة السابقة الخاصة والتي كانت تحيل على عدد من الفصول المتعلقة بالتأديب في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية:

نحن نستغرب لهذا السحب، لأنه بعد ما تم سنة 2021 استثناء مهنيي الصحة من قانون النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بموجب المادة الفريدة للقانون 39.21 وتتميم الفصل الرابع الذي ينص على:

"يطبق هذا النظام الأساسي على سائر الموظفين بالإدارات المركزية للدولة وبالمصالح الخارجية الملحقة بها، إلا أنه لا يطبق على رجال القضاء والعسكريين التابعين للقوات المسلحة الملكية ومهنيي الصحة، ولا على هيئة المتصرفين بوزارة الداخلية...".

وقبل طرحنا لهذه الرؤية قمنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل بقراءات لتجارب دولية أكدت جليا على ذلك من أجل تيسير مستوى جيد من الخدمات الصحية وضمان الأمن الصحي والحق في الصحة للجميع.

وقد تأكد للجميع خلال جائحة "كوفيد-19" الأهمية القصوى لقطاع الصحة العمومي وضرورة أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في رعاية صحة المواطنين، والدور المحوري والحيوي الذي قامت به الأطقم الصحية في مواجهة الجائحة والمخاطرة براحتها وحياتها من أجل حماية الساكنة، فافتتح الجميع بأولوية تأهيل المنظومة الصحية وتثمين مواردها البشرية.

واعتبرنا في الكونفدرالية أن اللحظة مناسبة لمباشرة تفكير عملي جماعي ومنظم لبناء مشروع نموذج جديد للمنظومة الصحية الوطنية يكون مدخله بناء وظيفة عمومية صحية منصفة للمواطنين المرتفقين وللمهنيين المنتجين للخدمات الصحية.

وفي هذا الصدد، جاء القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية ليؤكد على ذلك، والقانون الإطار حول المنظومة الصحية الوطنية ليقعد ذلك رغم ملاحظتنا عليه، ويحيل على قوانين أخرى لتنزيل مضامين هذا المشروع الجديد، وأولها مشروع قانون يتعلق بالوظيفة الصحية ومشروع قانون إحداث المجموعات الصحية الترابية.

وقد استبشرنا خيرا لما اعتمدت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أسلوب الحوار مع الشركاء الاجتماعيين، وتوافقت مع الفاعلين النقابيين الممثلين لمهنيي الصحة على أسس مضامين مشاريع النصوص القانونية الجديدة، وفي نفس الاتجاه قدمنا كمجموعة كونفدرالية عدة تعديلات حظيت أغلبها بالقبول من طرفكم، السيد وزير الصحة، ورفضتم بعضها، وتعاملنا ككونفدرالية بشكل إيجابي مع جل المواد والفصول والمشروعين برمتها بعد الاستجابة لأهم التعديلات التي تقدمنا بها.

لكننا اليوم، وبعد إحالة المشروعين على مجلس النواب وإحالتها من جديد على أنظارنا في غرفة المستشارين في إطار قراءة ثانية، وبعد تفحصنا وقراءتنا بتأني لبعض التعديلات الجديدة التي قام بها مجلس النواب وقبلتم بها السيد الوزير رغم توفركم على أغلبية مريحة، فإننا نتأسف جدا لأنكم قمتم بمراجعة وتغيير بعض المواقف السابقة بخصوص بعض المقتضيات والمواد التي كانت إما محط إجماع هنا بالغرفة الثانية وكانت كذلك محط توافق مع الشركاء الاجتماعيين ممثلو مهنيي الصحة وعلى رأسهم ممثلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ومن شأن هذا التراجع عن الصيغ السابقة المتوافق حولها أن يغير من الأهداف التي كان يتوخاها العاملون بقطاع الصحة العمومي من وراء هذين القانونين ويشكل لهم عامل خوف على مستقبلهم؛ والمواد

والفئات الأخرى.

ولم يكن من الضروري الدخول في التنصيص على الفئات لأن الإحالة على نص تنظيمي يحدد كيفية تطبيق التمثيلية كانت كافية للتوافق فيما بعد مع الشركاء الاجتماعيين على أحسن الطرق لتمثيل الجميع في المجلس الإداري.

كما أننا نعتبر أن من شأن التنصيص على فئة دون الفئات الأخرى أن يدخلنا في منطقتي ضيق لسنا في حاجة له خاصة وأن مهني الصحة يشتغلون كفريق موحد، لكنكم رفضتم مقترح التعديل الذي تقدمنا به أن تراجعوا هذه المادة إما بترك الصيغة السابقة أو التنصيص على ممثلي كل فئات مهنيي الصحة.

2. وفي نفس السياق، قبلتم السيد الوزير المحترم إضافة ممثل عن المجلس الجهوي للهيئة الوطنية للأطباء والطبيبات بدون أدنى إشارة إلى الهيئات الأخرى هيئة الصيادلة وهيئة جراحي الأسنان الموجودة وهيئة أوهيئات الممرضين وتقنيي الصحة التي سيتم إحداثها.

وأنتم على علم، السيد الوزير، بأنكم تباشرون حالياً حواراً في هذا الموضوع بالضبط مع الشركاء الاجتماعيين، فكان بإمكانكم أن تشيروا إلى ممثلي الهيئات المهنية الأخرى بعد إحداثها ولنا في أمثلة متعددة في عدة مؤسسات دستورية، لكنكم مع الأسف قبلتم تعديلاً من شأنه أن يسقطنا في المنطق الفئوي الضيق، ولم تقبلوا مقترحنا في الكونفدرالية إلى التراجع عن التعديل واعتماد الصيغة السابقة أو التنصيص على ممثلي كل الهيئات المستحدثة والتي سيتم إحداثها.

3. لكل هذا، فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، سنصوت ضد مشروع القانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية ومشروع القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية. والسلام عليكم.

ومن شأن التنصيص على مسطرة التأديب في قانون أن تحمي العاملين وتضمن حقوقهم وتوفر لهم في حالة متابعة من طرف الإدارة كل ضمانات المساءلة العادلة والنزاهة وتباعد إمكانيات التعامل بالشطط واستغلال النفوذ، وكذلك تحديد وتوحيد الإجراءات المسطرية الخاصة بالتأديب على مهنيي الصحة بكل المؤسسات والمجموعات.

كما أنه من شأن الإحالة في قانون الوظيفة الصحية على المقترضات المتعلقة بالتأديب في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أن تؤكد على وجود مسطرة أي المسطرة الجاري بها العمل وتعوضنا على الفراغ القانوني الغريب الذي جاء به تعديلكم والذي يدفعنا إلى التخوف من احتمال إقرار مساطر أو إجراءات أقل عدالة وموضوعية وأكثر تحكما في المهنيين بنصوص جديدة أقل قوة من القانون يتم تكييفها حسب الوضع.

ولهذا فإن الإحالة على النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ومسطرته الواضحة مطمئن مهنيي الصحة وتجعل الجميع يحترمها.

وعليه، فإننا طالبنا بالإبقاء على المادة 25 السابقة.

وبخصوص مشروع القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، وخاصة التعديلات التي قمت بها في المادة 6 المتعلقة بتأليف مجلس إدارة المجموعة:

1. في الصيغة السابقة التي صادقنا عليها هنا بالغرفة الثانية كان التنصيص على ممثلي مهنيي الصحة العاملين بالمجموعة أي كل المهنيين وبدون تفصيل أو إشارة إلى فئة دون أخرى. لكن في التعديل الذي قبلتموه السيد الوزير أشرتكم إلى ممثلي الأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وجراحة الأسنان ثم أشرتكم إلى ممثلي باقي مهنيي الصحة.

إننا نعتبر أن في هذا التعديل حيف كبير بالنسبة لكل الفئات الأخرى وخاصة التي ستتوفر على أعداد أكبر بكثير من فئة الأساتذة الباحثين، وعلى سبيل المثال لا الحصر فئات الأطباء والممرضين وتقنيي الصحة

محضر الجلسة رقم 105

التاريخ: الثلاثاء 17 ذو القعدة 1444 هـ (6 يونيو 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة السادسة مساء.

جدول الأعمال: انتخاب عضو واحد بمكتب مجلس المستشارين لملاء المقعد الشاغر لمنصب أمين مجلس المستشارين.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أهيا الحضور الكريم،

طبقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 63 من الدستور، والمادة 37 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لانتخاب عضو واحد بمكتب مجلس المستشارين، لملاء المقعد الشاغر لمنصب أمين مجلس المستشارين.

ونعقد هذه الجلسة، تطبيقاً لقرار مكتب مجلس المستشارين، في اجتماعه المنعقد ليوم الاثنين 5 يونيو 2023، بناء على كتاب فريق الأصالة والمعاصرة، المؤرخ في 3 يونيو 2023، الذي يرشح من خلاله الفريق المحترم، المستشار المحترم السيد وفا عبد الرحمان، لمنصب أمين المجلس، والذي كانت تشغله عن نفس الفريق، المستشار المحترمة السيدة صفية بلفقيه، قبل تقديم استقالتها من هذه المهمة.

وقد أخذ المجلس علماً بذلك في الجلسة العامة المنعقدة في 30 ماي 2023.

وعلى بركة الله، أعلن عن الشروع في عملية الانتخاب.

بداية، أطلب من السيدات والسادة المستشارين المحترمين، اختيار ثلاثة أعضاء من المجلس، للقيام بمراقبة العملية الانتخابية.

فمن يتطوع لهذه المهمة؟

زيد السي عبد الإله، غتطوع؟

تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري (نقطة نظام):

غير بغيت زعما إلى كان الإخوان كلهم متفقين، بلا ما نديرو

الانتخابات، نصوتو.

السيد رئيس الجلسة:

لا، ضروري التصويت، لا ضروري، لا ضروري.

شكرا على رأفتك.. لا ضروري.

إذن أعطينا ثلاثة ديال المتطوعين، الله يجازيكم بخير.

نعم سيدي، ما فهمتكش.

راه أنا ففتحتمولي قلت فريق الأصالة والمعاصرة، وبناء على التمثيلية

النسبية، راه اقترح السي عبد الرحمان وفا.

باب الترشيح مفتوح، أعطينا ثلاثة ديال المتطوعين الله يجازيكم

بخير.

السيد الرئيس،

شكون اللي غادي يتكلف لينا، شكون غادي يطوع؟ السي عبد الإله

تفضل، يالاه، السي المرابط تفضل.

إذن يتطوع لمهمة المراقبة السي عبد الإله لفحل، والسي عبد الإله

السيية، والسيد الرئيس المحترم السي المرابط الخمار.

كما أطلب من فريق الأصالة والمعاصرة الذي ينتهي إليه المترشح

انتداب عضو عنه لتمثيله في عملية مراقبة مجريات التصويت.

من سينوب.. الشيخ احمدو تفضل، إذن المستشار الشيخ أحمدو

أديدا.

السي جواد عندكم اللوائح نقدرو نيداو؟

على بركة الله.

إذن، بسم الله الرحمن الرحيم على بركة الله.

أطلب من السيدات والسادة المسجلين المحترمين أن يتفضلوا

مشكورين للتصويت بعد المناذاة عليهم بأسمائهم:

على بركة الله، فليتفضل:

المستشار المحترم اباحني محمد؛

المستشار المحترم أبرشان عبد الحميد؛

المستشار المحترم ابن كيران محمد زكرياء، تفضل السي زكرياء؛

المستشارة المحترمة فاطمة الادريسي؛

المستشارة المحترمة الزمامي شيماء؛

المستشار المحترم شيخ أحمدو ادبدا؛

المستشار المحترم السي أشن بوجمعة؛

المستشار المحترم السي أمين عباس البارودي؛
المستشار المحترم السي خليل البرنيشي؛
المستشار المحترم والرئيس الأخ محمد البكوري؛
المستشار المحترم الجماني سيدي صلوح؛
المستشار المحترم السي الجماني سيدي مختار؛
المستشارة المحترمة أستاذة الحساني فاطمة؛
المستشار المحترم السي لحسن الحسنوي؛
المستشار المحترم السي الحسيني علوي مولاي إدريس؛
المستشار المحترم حرمة المخلول محمد؛
المستشار المحترم حلمي محمد؛
المستشارة المحترمة الأستاذة حمداني مينة؛
المستشار المحترم السي محمد حنين؛
المستشار المحترم السي حفطي عبد الإله؛
المستشار المحترم السي حيزر عبد الإله؛
المستشار المحترم السي الحميني محمد رضى؛
المستشارة المحترمة الأستاذة فتيحة خورتال؛
المستشار المحترم السي المصطفى الدحماني؛
المستشار المحترم السي الدكتور زيدوح؛
المستشار المحترم السي مولاي عبد الرحمان الديرسي؛
المستشارة المحترمة زكاغ فاطمة؛
المستشارة المحترمة الأستاذة زيداني سليمة؛
المستشارة المحترمة الأستاذة زهرة محسين؛
المستشار المحترم السي السباعي مبارك؛
المستشار المحترم السي لفحل عبد الإله؛
المستشار المحترم السي خالد السطي؛
المستشار المحترم السي سلامة عبد القادر؛
المستشار المحترم السي سليك نور الدين؛
المستشار المحترم السي سعيد شاكر؛
المستشار المحترم السي شكيلى ابراهيم؛
المستشار المحترم السي حسن شمس؛
المستشار المحترم السي محمد يوسف العلوي؛

المستشار المحترم السي أشن عبد الله؛
المستشار المحترم السي الأنصاري عبد اللطيف؛
المستشار المحترم السي مولاي عبد الرحمان ايليل؛
المستشار المحترم السي احمد احميميد؛
المستشار المحترم السي إبراهيم أحرار؛
المستشار المحترم السي احمد اخشيخين؛
المستشار المحترم السي اعبيد أبوبكر؛
المستشار المحترم السي مولاي مسعود أكتاو؛
المستشار المحترم السي المداني املوك؛
المستشار المحترم السي حمة اهل بابا؛
المستشار المحترم السي الهادي أوراغ؛
المستشار المحترم آيت اصحا لحسن؛
المستشار المحترم آيت ميك كمال؛
المستشار المحترم أيدي يوسف؛
المستشار المحترم بادل عابد؛
المستشار المحترم براى يحفظو؛
المستشار المحترم السي سعيد برنيشي؛
المستشارة المحترمة بلفقيه صافية؛
المستشار المحترم بلقشور عبد السلام؛
المستشار المحترم بن الطالب الحبيب؛
المستشار المحترم السي بن خالد كمال؛
المستشارة المحترمة هناء بن خير؛
المستشار المحترم السي لحسن حداد؛
المستشار المحترم السي محمد بن عيسى؛
المستشار المحترم السي بن فقيه محمد؛
المستشار المحترم السي بنجلون يوسف؛
المستشار المحترم السي بنمبارك يحفظه؛
المستشار المحترم السي محمد سالم بنمسعود؛
المستشار المحترم السي محمد بودس؛
المستشار المحترم السي بولعيش محمد؛
المستشار المحترم السي محمد عزيز بوسلخن؛

المستشار المحترم السي شهيدي عبد الكريم؛
خارج أرض الوطن؛

المستشارة المحترمة مية التازي نائلة؛

المستشار المحترم السي المخلص الحسين؛

المستشار المحترم المرابط الخمار؛

المستشار المحترم السي الموساوي السالك؛

المستشار المحترم السيد الموساوي سيدي الطيب؛

المستشار المحترم السي مصطفى الميسوري؛

المستشارة المحترمة مريم الهلواني؛

المستشار المحترم السي عبد الكريم الهمس؛

المستشار المحترم السي جمال الوردي؛

المستشار المحترم السي الويداني طارق؛

المستشار المحترم السي وافا عبد الرحمان؛

المستشار المحترم السي ودمين الحسين؛

المستشار المحترم السي ولد الرشيد سيدي الخليل؛

المستشار المحترم السي ولد الرشيد سيدي محمد؛

المستشار المحترم السي ويحي عدي؛

المستشار المحترم السي نبيل اليزيدي؛

المستشار المحترم السي جواد الهلالي؛

المستشار المحترم السي مصطفى مشارك؛

والمستشار السيد فؤاد قديري.

إذن قبل الإعلان عن اختتام عملية التصويت أطرح السؤال، هل
صوت الجميع؟

هل صوت الجميع؟

نعم صوت الجميع.

بهذا، نكون قد انتهينا من عملية التصويت ونمر إلى عملية الفرز.

تفضل السي جواد والسي مشارك.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نتيجة عملية التصويت:

عدد المصوتين = 51؛

عدد الأوراق الملغاة = 03.

المستشار المحترم السي شهيدي عبد الكريم؛

المستشار المحترم السي صبحي محمد؛

المستشار المحترم السي صبري كمال؛

المستشار المحترم السي صواب المختار؛

المستشار المحترم السي عثمان الطرمونية؛

المستشار المحترم السي عتمون المهدي؛

المستشار المحترم السي محمود عرشان؛

المستشار المحترم السي علوش بوشعيب؛

المستشارة المحترمة الأستاذه لبنى علوي؛

المستشار المحترم السي عمار بوشعيب؛

المستشار المحترم السي سماعيل العالوي؛

المستشار المحترم السي عموري محمد؛

المستشار المحترم السي العلوي الاسماعيلي مولاي المصطفى؛

المستشارة المحترمة هند الغزالي؛

المستشار المحترم السي الفيلاي علي؛

المستشار المحترم السي القندوسي محمد؛

المستشار المحترم السي الكرش خلمين؛

المستشار المحترم السي الكيحل عبد القادر؛

المستشار المحترم السيد الرئيس عبد السلام اللبار؛

المستشار المحترم السي لخريف احمد؛

المستشار المحترم السي لفحل عبد الاله؛

المستشار المحترم السي عبد الكريم مهدي؛

المستشار المحترم السي نازهي لحسن؛

المستشارة المحترمة جلييلة مرسلي؛

المستشار المحترم السي مستقيم عبد اللطيف؛

المستشار المحترم السي معصيد ميلود؛

المستشار المحترم السي مكاوي عبد الله؛

المستشار المحترم السي عزيز مكنيف؛

المستشار المحترم السي محمد مكنيف؛

المستشار المحترم السي ملال يونس؛

المستشار المحترم السي مهدي عزيز؛

مرحبين به ومتطعين إلى مساهمته البناءة في مكتب المجلس، متمنين له كامل التوفيق.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

إذن عدد الأصوات التي حصل عليها المستشار المترشح السي عبد الرحمان وافا: 48.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد انتخب المستشار السيد وافا عبد الرحمان عضوا بمكتبه لشغل مقعد أمين مجلس المستشارين.

وننتهز هذه المناسبة لنتقدم بالتهنئة لأخينا المستشار المحترم،